

مجلة

مَجْمَعُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِمَشَقِّ

« مجلة المجمع العلمي العربي سابقاً »



جمادى الآخرة ١٤٠٣ هـ

نيسان (أبريل) ١٩٨٣ م



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

بعض المدارس الاسلامية في القدس الشريف

في آخر القرن التاسع الهجري

الأستاذ عبد اللطيف الطيباوي

(١)

في تاريخ التربية الاسلامية ، أو في تاريخ الثقافة الاسلامية اجمالاً ،
وحدة تشمل جميع نواحيها ، تكون واضحة احياناً وخافية أحياناً اخرى ،
قبل ان تتولى الدولة شيئاً من المسؤولية عن التعليم ، وبعد أن تولت
مقداراً عظيماً منها . ومن أهم مظاهر هذه الوحدة نشوء « دار العلم » عند
الفاطميين في القرن الرابع ، ونشوء « المدرسة » عند العباسيين في القرن
الخامس^(١) . وفيما يلي بيان ذلك بمنتهى الاختصار ، تمهيداً لبحث المدارس
الاسلامية في القدس الشريف .

يمكن إجمال تاريخ التربية الاسلامية حتى القرن الخامس بوضع
فقرات . فاذا استثنينا « المودّب » الذي وظّفه الأمراء والموسرون لتعليم
اولادهم تعليماً خاصاً ، واذا استثنينا « الرّحلة » في طلب العلم لاقتصارها
على النابهين ، فإن « المكتب » و « المجلس » كانا اهم وسائل التعليم التي
تيسرت لأبناء اكثرية المسلمين في صدر الاسلام حتى نهاية القرن الرابع .
فأما المكتب (او الكتّاب) فكان لإزالة الأمية بتعليم القراءة والكتابة ،

(١) بحثنا أصل المدرسة ودار العلم وغيرهما من المعاهد في مقالة مطولة باللغة الانكليزية
نشرت في مجلة مدرسة الدراسات الشرقية بجامعة لندن :

ولتعليم القرآن والأخبار والحساب وغير ذلك . وكان المعلم ، صاحب المكتب ، يُقيم في بيته أو مكان عمله أو في أي مكان آخر . وأما المجلس فكان يُعقد حلقة في المسجد أو في البيوت الخاصة أو ما شابهها . وكان صاحب المجلس العالم أو الشيخ أو الاستاذ أو الحكيم^(٢) .

وكان تعلم أكثر من طلبوا التعلم ينتهي بالمكتب ، فإذا رغب من أكمله الزيادة طلب علوم الدين عند أهل العلم أو علوم اللغة عند أهلها ، أو علوم الحكمة عند الحكماء ، أو شيئاً من كل هذه الفروع عند أصحابها بحسب رغبة الطالب واستعداده للتحصيل . وجرت العادة أن يأخذ المعلم أجراً على تعليمه ، مع أن كثيراً من ثقة معلمي المكتب واساتذة المجلس لم يأخذوه على تعليم القرآن^(٣) . لكن لم يكن للدولة في هذا يد ، فلم تنفق على التعليم من بيت المال ، حتى على التعليم الذي كانت الحاجة ماسة إليه : عندما انشأ عمر بن الخطاب الديوان فاحتاج إلى كتاب يقرأون ويكتبون ويحسبون ، وعندما عرّب عبد الملك بن مروان دواوين الحكومة فاحتاج إلى موظفين من العرب يُحسنون إدارتها ، وعندما حاول المأمون إرغام الفقهاء على القول بخلق القرآن ، ولم يفتن أن يمهد لذلك بتعليم الناشئة .

(٢) تفصيل ذلك في كتابنا عن التربية الإسلامية الذي نُشر في لندن بعنوان :

Islamic Education: Its Traditions and Modernization into the Arab National Systems, PP.25-28

(٣) في هذا الأمر قولان ، أولهما يعتمد على القرآن : « فما سألتكم من أجر إن أجري إلا على الله » (سورة يونس ، الآية ٧٢) : « قل ما سألتكم من أجر فهو لكم إن أجري إلا على الله » (سورة سبأ ، الآية ٤٧) . وثانيهما يعتمد على الحديث : « أحق ما أخذتم عليه أجرأ كتاب الله » (صحيح البخاري ، طبعة بولاق ، ١٢٩٦ ، ج ٣ ص ٤٩)

ومع هذا فقد اهتم بعض الخلفاء والأمراء والموسرين بإنشاء عدد من المعاهد للتعليم والدرس على مستوى أعلى من مستوى المكتب وشبيهه بمستوى حلقة العالم في المسجد . وقد عرفت هذه المعاهد باسماء مختلفة كان من أشهرها « بيت الحكمة » الذي ازدهر في بغداد ، في عهد الرشيد والمأمون ، مكتبة عامة ومكتبا للترجمة ونادياً للعلماء^(٤) . وازداد الاهتمام بإنشاء هذه المعاهد في اثناء القرن الثالث والقرن الرابع ، وأخذ مؤسسوها يَحْبِسُون عليها الأوقاف ، فصار بالإمكان الإنفاق من رِيع الوقف على طلاب العلم فيها بتوفير الكتب ومواد الكتابة ونفقات المعيشة .

وكان ماوُصِفَ أعلاه مألوفاً في أواخر القرن الرابع واولئل القرن الخامس ، عندما بدأت الدولة تهتم بالتعليم العالي دون الابتدائي ، فأنشأ الفاطميون « دار العلم » بالإضافة الى الجامع الأزهر لتعليم مذهبهم وتدريب الدعاة ونشره . فدار العلم هذه كانت مؤسسة رسمية أنفقت عليها الدولة من مالها ، وخصّصت منه الرواتب للمعلمين والإعانات للطلاب ، كما هيأت لهم جميعاً الكتب وأدوات الكتابة مجاناً . وكان تأسيس دار العلم من مظاهر التنافس مع العباسيين على السيادة السياسية والدينية ؛ باستخدام التربية والتعليم لهذه الغاية .

وسرعان مارَدَ العباسيون على ذلك بإنشاء المدرسة لتحقيق لهم بعض ما حققته دار العلم للفاطميين . فقامت مدرسة في كل مدينة رئيسية في خراسان والعراق ، ولاتذكر المصادر الأصلية سورية أو مصر في هذا الدور . ويُعزى إنشاء هذه المدارس الى نظام الملك ، وزير آلب ارسلان ، أحد سلاطين السلاجقة الذين تولوا السلطة في بغداد باسم الخليفة العباسي . ومميزات المدرسة قريبة من مميزات دار العلم ، فقد اختصت

(٤) المعروف عن « بيت الحكمة » قليل وغامض . راجع الفهرست لابن النديم (طبعة

فلوغل) ص ٢٤٣ : تاريخ الحكماء للقفطي (طبعة ليبيرت) ص ٩٨ ، ٤٤١ - ٤٤٢ .

بتعليم علوم الدين على مذهب أهل السنة (وخاصة المذهب الشافعي في البدء) وعلوم اللغة العربية ، وكان المدرسون يأخذون أجراً والطلاب نفقة لمعيشتهم . فالمدرسة بهذه الصفات ليست ، كما زعموا ، بدعة ظهرت طفرة في القرن الخامس الهجري ، بل نشأت وتطورت على نسق ما سبقها من المعاهد عند الفاطميين والعباسيين . وفيما يلي نصان يوضحان المبادئ الأساسية التي ذكرت آنفاً أولهما للفقهاء المالكي أبي الحسن القابسي القيرواني ، من علماء القرن الرابع :

« ان أئمة المسلمين في صدر هذه الأمة ، ما منهم إلا من نظر في أمور المسلمين فيما يصلحهم في الخاصة والعامة ، فلم يبلغنا أن احداً منهم أقام معلمين يعلمون للناس اولادهم من صغرهم في الكتاتيب ، ويجعلون لهم على ذلك نصيباً من مال الله ، كما قد منعوا لمن كلفوه القيام للمسلمين بالنظر بينهم في أحكامهم والآذان لصلاتهم في مساجدهم ، مع سائر ما جعلوه حفظاً لأموال المسلمين وحيطة عليهم . وما يمكن ان يكونوا أغفلوا شأن معلم الصبيان ، ولكنهم (والله اعلم) رأوا انه شيء مما يختص أمره كل انسان في نفسه ، اذ كان ما يعلمه المرء لولده ، فهو صلاح نفسه المختص به ، فأبقوه عملاً من أعمال الآباء . . . »^(٥)

وثاني النصين المشار اليهما للفقهاء الشافعي تاج الدين السبكي من علماء القرن الثامن ، وهو كما يلي :

« وشيخنا الذهبي زعم انه (اي نظام الملك) أول من بنى المدارس ، وليس كذلك ، فقد كانت المدرسة البيهقيية بنيسابور قبل ان يولد نظام الملك ، والمدرسة السعيدية بنيسابور بناها الأمير نصر بن سبكتكين أخو السلطان محمود ، ومدرسة ثالثة بنيسابور بناها الاستربادي الواعظ

(٥) راجع « الرسالة المفصلة لأحوال المعلمين » في كتاب التعليم في رأي القابسي لأحمد فؤاد

الصوفي ، ومدرسة رابعة بنيسابور ايضاً بُنيت للاستاذ ابي اسحق الإسفراييني . وغلب على ظني ان نظام الملك أول مَنْ قَدَّرَ المعاليم للطلبة ، فانه لم يتضح لي هل كانت المدارس قبله بمعالم للطلبة أو لا ، والأظهر انه لم يكن لهم معلوم^(٦)

وظنُّ السبكي هذا ايضاً لا تؤيده الحقائق التي بيناها فيما سبق من الكلام ، فقد وَجَدت قبل نظام الملك معاهد ومكاتب خصص مؤسسوها « المعاليم » للطلاب . والغالب ان سبب نسبة المدارس الى نظام الملك كثرة مأسسه منها في خراسان والعراق ، فعرفت بالنظامية نسبة له . ثم استُعيرت الصفة ، فصارت المدارس الرسمية التي تشرف عليها الدولة تسمى المدارس النظامية . واشهر مدارس نظام الملك بلا جدال نظامية بغداد التي فُتحت للتدريس في سنة ٤٥٩ للهجرة ، وكان من اشهر مدرسيها ابو حامد الغزالي .

لكن تأسيس هذه المدارس لا يدل على إنشاء دائرة للتعليم في جهاز الدولة ، او على ان الدولة اهتمت بالتعليم الابتدائي ، فهذا كما قال القاسبي ظلُّ « عملاً من اعمال الآباء » ، بل يمكن القول ان الاهتمام بالتعليم العالي ظلُّ محدوداً ، وان المعاهد التي اختصت به كالمدرسة والمسجد اعتمدت على ريع الأوقاف اكثر من اعتمادها على بيت المال لسد نفقاتها . اما مستوى التعليم فيها فتوقَّف على مقدرة المدرس وصيته ، لا على منهج مكتوب يسير بحسبه سائر المدرسين . والواقع ان الطلاب كانوا ينتسبون الى عالم مشهور اكثر من انتسابهم الى معهد معين . ويمكن القول اجمالاً ان المدرسة اختصت بتعليم علوم الدين وعلوم اللغة العربية واستبعدت الفلسفة ، وان دار العلم قبلت على الأقل أساليب الفلسفة في تدريس جميع العلوم .

(٦) طبقات الشافعية الكبرى (القاهرة ، ١٣٢٤) ، ج ٢ ص ١٢٧ .

(٢)

أدخل الفاطميّون « دار العلم » الى القدس في اثناء خضوعها لحكمهم ، فقضى الصليبيون على الدار كما قضاوا على غيرها من المعاهد الاسلامية عند سقوط المدينة بأيديهم في سنة ٤٩٢ للهجرة (١٠٩٩ للميلاد) . وأدخل صلاح الدين الأيوبي « المدرسة » الى سورية ومصر ، وأنشأ في القدس مدرسة عُرفت باسمه بعد فتح المدينة على يده في سنة ٥٨٣ للهجرة (١١٨٧ للميلاد) ، فكان انشاء هذه المدرسة فتحاً جديداً في عالم التربية والتعليم ، اذ صار إنشاء المدارس سُنّة اتبعها كثير من السلاطين والأمراء والموسرين والعلماء وغيرهم ، في عهد الأيوبيين وفي عهد المماليك بعدهم .

وتاريخ القرون الثلاثة التي سبقت انتقال الحكم من المماليك الى العثمانيين حافل بذكر انشاء المدارس ذكراً مجملاً قليل التفاصيل . وأوفى مصدر عن الموضوع يتناول القرون الثلاثة المذكورة هو كتاب ألفه قاضي المدينة في سنة ٩٠٠ للهجرة^(٧) جاء فيه بضعة اسطر عن بعض المدارس المشهورة ولا ذكر لأكثرها غير الاسماء . وقد أدخل المؤلف تحت موضوع المدارس كل مؤسسة دينية أو خيرية شبيهة أو غير شبيهة بالمدرسة بمعناها الاصطلاحي كدار القرآن ودار الحديث والرباط والزاوية والتكية والخانقاه والتربة والبيمارستان وغيرها^(٨) .

(٧) كتاب الانس الجليل بتاريخ القدس والخليل لعبد الرحمن بن محمد مجير الدين العلّيمي

(القاهرة ١٢٨٧) ، ص ٣٨٥ - ٤٠٠ : « ذكر غالب ما في بيت المقدس من المدارس والمشاهد

مما هو بجوار سور المسجد الأقصى » (يقصد المؤلف سور الحرم الشريف) .

(٨) درسها كلها الدكتور كامل جميل العسلي ، أمين مكتبة الجامعة الاردنية ، في كتابه

النفيس « معاهد العلم في بيت المقدس » الذي صدر في عمان في شهر آذار ١٩٨١ ووصلني

هدية من المؤلف بعد إكمال كتابة هذا البحث .

وقد اقتصرنا فيما يلي من البحث على المدارس بالمعنى الاصطلاحي التي تتضح معالمها في كتاب قاضي القدس المذكور ، وأدخلنا في البحث المعاهد التي لم تكن من المدارس بالمعنى الاصطلاحي ولكن المنشئ أو صاحب الوقف شرط التدريس أو التعليم فيها . وصرفنا النظر عما عدا ذلك من المعاهد التي لا تذكر عنها المصادر التاريخية المشهورة شيئاً يُعْتَدُّ به ، كإدارة التدريس وأساليبه ، ومؤهلات المدرسين واحوال الطلاب . فكأن مؤلفي تلك الكتب التاريخية سكتوا عن شيء معلوم عندهم ، وظنوا ان القراء يعلمونه كذلك ، فجُلُّ ما في تلك الكتب ذكر عابر بكلمات قليلة عن سلطان أو أمير اسس مدرسة ، او عن عالم مشهور درس فيها . ولكننا استفدنا من فصل عن « مدارس القدس القديمة » في كتاب ألفه رئيس بلديتها العربي منذ نحو عشرين سنة ، من مزاياه نقل النقوش التي رآها على بعض أبنية المدارس توضح تاريخ الوقف واسم الواقف ، واقتباس من سجلات المحكمة الشرعية عن بعض المدرسين وما خُصَّص لهم من المعاليم^(٩) .

كانت مدينة القدس التاريخية في آخر القرن التاسع الهجري كما هي الآن محاطة بسور حجري . وشكّل هذا السور حائطي الحرم الشريف من الشرق والجنوب . اما الحائطان الشمالي والغربي فكانا كما هما الآن يفصلان الحرم عن المدينة داخل السور . وكان للحرم حينئذٍ كما له الآن ابواب مفتوحة في حائطه الشمالي والغربي فقط . وأكثر المدارس التي سنذكرها قامت بقرب هذين الحائطين من الشمال والغرب أو ملاصقة لهما . وكان لعدد غير قليل من تلك المدارس أبواب تؤدي الى ساحة الحرم بالاضافة الى ابواب تؤدي الى المدينة .

(٩) المفصل في تاريخ القدس لعارف العارف (القدس ، ١٩٦١/١٣٨٠) ، ص ٢٣٦ وما يليها .

وقام عدد غير قليل من المدارس على ساحة الحرم . لكنه لم يُقصد من هذه المدارس ولا من تلك المحيطة بالحرم ان تنوب عن حلقات التدريس في المسجد الأقصى ومسجد قبة الصخرة المشرفة ، بل كانت جميع المدارس في الحرم وفي خارجه مشاركة لهما في التدريس . فكثيراً ما تولّى اصحاب حلقات التدريس فيها التدريس في المدارس المجاورة للحرم ، كما تولّى بعض مدرسي هذه المدارس بعض الوظائف في الحرم من تدريس او إمامة أو خطابة .

وللمدارس التي سنذكرها فيما يلي صفات مشتركة . فكان لكل منها منشئ أوقف عليها الأوقاف من أراضٍ وعقارات . وكثيراً ما اشترط الواقف ما يُدرّس في مدرسته ، وخصص الوظائف فيها من شيخ للتدريس وناظر للإدارة وخادم للعناية بالبناء . وبعض الوقفيات تعين مقدار المعاليم للمدرّس (او المعيد) أو الناظر أو الطالب . ويظهر من نصوص هذه الوقفيات أن عدد الطلاب كان قليلاً ، يتراوح بين العشرة والعشرين للمدرّس الواحد . لكن الغالب ان هؤلاء هم الذين خصصت لهم المعاليم لا غيرهم من المنتسبين الى الحلقة ، اذ الانتساب الى حلقات المدرسين المشهورين كان حراً ، في مسجدي الحرم الشريف وفي اي مدرسة من المدارس حوله ، دون قيود تتعلق بمستوى الطالب العلمي أو سنّه أو مقامه الاجتماعي .

أما أبنية المدارس (وخاصة ما بُني منها في عهد المماليك) فأية في فنّ المعمار والزخرفة كما يدل على ذلك ما بقي منها سالماً حتى يومنا هذا . وأصغر المدارس تكونت من إيوان وغرفتين مع المرافق ، واكبرها تكونت من طابقين في كل طابق ايوانان على الأقل وحول الإيوان غرف لا يقل عددها عن الأربع . وأبنية المدارس الكبيرة اشتملت على محراب أو مسجد صغير وأماكن للوضوء والطهارة . وقد استخدمت بعض ابنية

المدارس بيوتاً لإقامة شيوخها ، وأحياناً لايواء الطلاب المنتفعين من الوقف اذا لم يجدوا المأوى في الرُّبْط والزوايا . وجرت العادة على مرّ الزمن ان يجمع العالم الواحد عدة وظائف من تدريس وخطابة وإمامة في اكثر من مكان واحد ، كما جرت العادة بتوريث هذه الوظائف أو اقتسامها ، ففتح ذلك باباً لسوء الاستعمال في عصر الانحطاط .

وسنبداً بذكر المدارس والمعاهد التي أُسست في عهد صلاح الدين الأيوبي وخلفائه من سلاطين آل أيوب ، وذلك من فتح القدس على يده الى انتقال الحكم الى سلاطين المماليك في سنة ٦٤٨ للهجرة ، أي نحو خمس وستين سنة :

المدرسة الصلاحية : انشأها صلاح الدين في سنة فتح القدس لفقهاء الشافعية ، وحبس عليها الأوقاف في المدينة وجوارها . ووكل ادارتها والتدريس فيها الى القاضي بهاء الدين بن شدّاد . وقد سُجلت الوقفية بعد ذلك في سنة ٥٨٨ للهجرة . ويمكن الاستنتاج من رواية لأبي الفداء^(١٠) ان الصلاحية قامت في المكان الذي كانت فيه دار العلم الفاطمية ، اي الى داخل باب ستنا مريم في سور المدينة الشرقي . وكان هذا المكان بالأصل كنيسة صغيرة أُقيمت فوق قبو منحوت في الصخر قيل ان مريم العذراء ولدت فيه ، خلافاً لروايات اخرى مشهورة انها ولدت في الناصرة . وقد أزال الصليبيون دار العلم وهدموا الكنيسة القديمة وشيدوا مكانها فوق القبو كنيسة جديدة متقنة البناء وجعلوا بجانبها ديراً للراهبات .

ويبدو ان المدرسة الصلاحية قامت في هذا الدير لا في الكنيسة نفسها كما هو الشائع . وظل القبو بعد جلاء الصليبيين موكولاً أمره الى

(١٠) المختصر في تاريخ البشر (استانبول ، ١٢٨٦) ج ٣ ص ٨٧ (في حوادث سنة ٥٨٨ هـ) .

نصارى الشرق من طائفة اللاتين في القدس ، فاعتاد الرهبان والحجاج من الافرنج زيارته على مر القرون لقاء دفع ضريبة خفيفة . وعلا شأن الصلاحية في عهد المماليك وصار شيخها يُعين بمرسوم سلطاني ، وأصبح مع نائب السلطنة (أي الحاكم العام) وناظر الحرمين الشريفين (أي الحرم القدسي والحرم الخليلي) ، احد الاركان الثلاثة في حكم مدينة القدس . وكان من ألقابه « قاضي قضاة الشافعية » . وظلت مشيخة المدرسة خاصة بمن يتولى هذه الوظيفة تنفيذاً لشروط الوقفية . ولم يتغير ذلك بعد ان توسّع نطاق التدريس ودخل الصلاحية مدرسون من المذاهب الأخرى ، وعلى رأسهم قاضي قضاة الحنفية وقاضي قضاة المالكية وقاضي قضاة الحنابلة . وكانت وظيفة التدريس في الصلاحية من الوظائف العلمية العليا لا يصل اليها إلا من اشتهر بالعلم والتقوى وارتقى في الوظائف العلمية من أول درجة في السلم . وقبلما يخلو كتاب في تاريخ المدينة من ذكر شيوخ الصلاحية بين أهل الحل والعقد فيها . (ذكرها كتاب الأنس الجليل ، ص ٣٠٢ ، ٣٩٣) .

المدرسة الأفضلية : أنشأها في سنة ٥٨٩ للهجرة الملك الأفضل نور الدين ابو الحسن علي الذي تولّى ملك دمشق نيابة عن والده صلاح الدين وخلفه في ملكها ، وكانت القدس من ملحقات دمشق . وقامت المدرسة الأفضلية على أرض ملاصقة للحائط الغربي للحرم الشريف ، أوقفها الملك الأفضل على المغاربة من المالكية المجاورين في تلك البقعة فعرفت بحارة (اي حي) المغاربة . ووقفية الأرض مسجلة في المحكمة الشرعية بالقدس^(١١) . ولهذه البقعة أهمية خاصة في تاريخ الاسلام

(١١) نشرنا نص الوقفية مع ترجمتها الى اللغة الانكليزية وتفسير غامضها واصطلاحاتها

لتكوّن جزءاً مهماً من رسالتنا التي عنوانها :

the Islamic pious Foundations in Jerusalem: Origins, History and Usurpation by

Israel(London,1398/1978),P.14,59

لعلاقتها بإسراء رسول الله من مكة الى القدس ، وربط البراق الذي حمله اليها في ذلك المكان ، قبل الاتجاه مع جبريل الى الصخرة المشرفة حيث صلى رسول الله بقرنها إماماً بمن سبقه من الأنبياء قبل معراجهم من فوق الصخرة الى السماء ومناجاة ربه . (ذكرها كتاب الأنس الجليل ص ، ٣٩٧)

المدرسة الميمونية : كانت في الأصل زاوية انشأها للشافعية سنة ٥٩٢ للهجرة ، ووقف عليها الأوقاف ، الأمير فارس الدين أبو سعيد ميمون بن عبد الله القصري ، « خازن دار » (أي وزير المالية) في مملكة صلاح الدين . وهذه المدرسة هي من المعاهد القليلة جداً التي لم تكن بقرب حائط الحرم الشريف أو داخله . فوقعها قرب باب الساهرة داخل سور المدينة من جهة الشمال . (ذكرها كتاب الأنس الجليل ، ص ٣٩٩)

المدرسة الجراحية : وهذه أيضاً كانت في الأصل زاوية . وهي الوحيدة التي قامت خارج سور المدينة ، في المكان الذي عُرف فيما بعد بجي الشيخ جراح الى الشمال من باب العامود على الطريق الى نابلس . وهي منسوبة الى مؤسسها وواقفها الأمير حسام الدين الحسين بن شرف الدين عيسى الجراحي ، أحد قواد جيش صلاح الدين الذي خلّص القدس من أيدي الصليبيين . وقد توفي الجراحي في سنة ٥٩٨ للهجرة ودفن بزاويته أو مدرسته . (الأنس الجليل ، ص ٣٩٧)

المدرسة النصيرية : وعرفت أيضاً بالغزالية . كانت قبل سقوط القدس بأيدي الصليبيين زاوية في البرج القائم فوق الباب المزدوج المسدود في حائط الحرم الشريف من جهة الشرق (أي باب الرحمة وباب التوبة) . وقد أقام فيها أبو الفتح نصر بن إبراهيم المقدسي النابلسي فعرفت باسمه ، ثم أقام بها تلميذه أبو حامد الغزالي فعرفت باسمه أيضاً^(١٢) . وقد بطل

(١٢) فصلنا ذلك في مقالة عن إقامة الغزالي في القدس نُشرت في مجلة مجمع اللغة العربية

استعمالها في اثناء الاحتلال الصليبي . وفي سنة ٦١٠ للهجرة جدّدها الملك المعظم شرف الدين عيسى بن الملك العادل (أخي صلاح الدين) مدرسة لتدريس القرآن وتعليم النحو ، ووقف عليها الكتب والعقارات . (الانس الجليل ، ص ٢٦٤ - ٢٦٥)

المدرسة النحوية : انشأها الملك المعظم عيسى تحت قبة بناء جديد سنة ٦٠٤ للهجرة على الطرف الجنوبي من صحن مسجد قبة الصخرة المشرفة ، وجعلها وقفاً على الحنفية لتدريس القرآن وكتاب سيويه في النحو . (الأنس الجليل ، ص ٣٥٥ ، ٣٨٥ - ٣٨٦)

المدرسة المعظمية : أوقفها الملك المعظم عيسى على الفقهاء والمتفهمة من الحنفية بقرب باب شرف الانبياء من ابواب الحرم الشريف من جهة الشمال ، وذلك في سنة ٦١٤ للهجرة ، ولا يُعرف كيف صار وقفها قبيل سنة ٩٠٠ للهجرة « بأيدي الناس إقطاعاً وملكاً » (الأنس الجليل ، ص ٣٩٣ .)

مركز تحقيق كافي (٣)

أما المدارس التي أنشئت في عهد المماليك فكثيرة ، اذ امتد حكمهم اكثر من قرنين ونصف القرن . وفيما يلي بعضها وأظهرها في المصادر :

الخانقاه الدّوادرية : بناها للصوفية الأمير علم الدين ابو موسى سنجر بن عبد الله الدّوادر الصالح (والدوادر كان موظفاً عند السلطان مُهمته حمل الدّواة وتوقيع الرسائل) ، وذلك في سنة ٦٩٥ للهجرة عند باب شرف الانبياء من ابواب الحرم الشريف من جهة الشمال . ووقف عليها الأوقاف في مدينة القدس وفي خارجها ، وشرط تدريس مذهب الامام الشافعي فيها وتلاوة القرآن الكريم وقراءة الحديث الشريف . (الأنس الجليل ، ص ٣٩٠ ، ٤٩٥)

المدرسة الجاولية : انشأها ووقفها الأمير علم الدين سنجر الجاولي . نائب السلطنة في غزة (توفي سنة ٧٤٥ هـ) وذلك بباب الغوانمة عند الزاوية الشمالية الغربية لحائط الحرم الشريف . ولكنه لم يَطل استعمال بنائها مدرسة ، لأنه أصبح بعد نحو مئة سنة من تأسيس المدرسة داراً لإقامة نواب السلطنة . (الانس الجليل ، ص ٣٩٠)

المدرسة التُنُكْزِيَّة : انشأها وحبس عليها الأوقاف الأمير سيف الدين تُنُكْز الناصري ، نائب السلطنة في الشام ، وذلك في سنة ٧٢٩ للهجرة خارج باب السلسلة من ابواب الحرم الشريف في جهة الغرب . وكانت كما قال مجير الدين العُلَيْمي « وليس في المدارس أتقن من بنائها » . وكان من مدرسيها المشهورين جمال الدين ابو محمود احمد بن هلال المقدسي مؤلف كتاب « مثير الغرام بفضائل القدس والشام » (وجاء العنوان ايضاً : مثير الغرام الى زيارة القدس والشام) . وقد اتخذ نواب السلطنة بناء التُنُكْزِيَّة مقراً لهم ، بل جعلها بعضهم داراً لسكنه . (الأنس الجليل ، ص ٣٨٧)

الزاوية الفخرية : هي وقف شرعه « ناظر الجيوش الاسلامية » ، القاضي فخر الدين ابو عبد الله محمد بن فضل الله (وكان أصله قبطياً فأسلم وحسن اسلامه وتوفي سنة ٧٣٢ للهجرة) وكانت الزاوية على حافة حارة (حي) المغاربة بجوار المسجد الأقصى من جهة الغرب ، لها باب من داخل المسجد وآخر يُفْضى الى حارة المغاربة . وكانت في اوائل العهد العثماني لقراء القرآن الكريم يُعين شيخها بمرسوم سلطاني ، ثم غلبت عليها صفة الزاوية ، وصارت مقراً لمفتي الشافعية من أسرة ابي السعود التي اتخذت الزاوية داراً لها (هدمها الصهيونيون بعد هدم جميع المباني في حي المغاربة في سنة ١٩٦٧) . (الأنس الجليل ، ص ٣٨٦)

المدرسة الفارسية : انشأها الأمير فارس البكي ابن الأمير قطلو بن عبد الله ، نائب السلطنة بالجهات الساحلية والجبلية ونائب غزة ، وذلك في سنة ٧٥٥ للهجرة ، عند باب شرف الانبياء ، ووقف عليها « حصة » في قرية طوركرم (وهي مدينة طولكرم الآن) وقد رأى الوقفية بعينه قاضي القدس ومؤلف كتاب الانس الجليل (ص ٣٩٠) .

المدرسة الأرغونية : بناها لتكون « مدرسة وتربية » الأمير أرغون الكامل ، نائب السلطنة ببلاد الشام ، وذلك في سنة ٧٥٨ للهجرة ، فتوفي في تلك السنة ، فأكملها بعده الأمير ركن الدين بيبرس في السنة التالية . والمدرسة واقعة عند باب الحديد (الذي يسمى ايضاً باب أرغون ، وهذه كلمة تركية معناها الحديد) من جهة الغرب من ساحة الحرم الشريف (الانس الجليل ، ص ٣٨٨ - ٣٨٩)

المدرسة المنجكية : أنشأها الأمير سيف الدين منجك ، نائب السلطنة في بلاد الشام ، وذلك في سنة ٧٦٢ للهجرة ، بقرب باب الناظر (او باب علاء الدين البصير) من ابواب الحرم الشريف من جهة الغرب . وقيل أنه أرسل لإنشائها باسم السلطان الملك الناصر ، فلما قُتل هذا بناها الأمير باسمه هو وحبس عليها الأوقاف وعيّن لها ناظراً وشيخاً . واعتاد قاضي القدس أن يدرس فيها مع غيره من المدرسين وقرأ القرآن الكريم الذين « كانوا يعلمونه بأجر معلوم » (الانس الجليل ، ص ٣٨٩)

المدرسة الخاتونية : أوقفها أولاً أغل خاتون بنت شمس الدين محمد بن سيف الدين القازانية سنة ٧٥٥ للهجرة ، ثم زادت في عمارتها وأوقافها أصفهان شاه بنت الأمير قازان شاه سنة ٧٨٢ للهجرة . وهي إحدى المدارس الثلاث التي أوقفها النساء . والظاهر من الأسماء ان السيدتين كانتا من غير العرب . وتقع الخاتونية بغرب باب الحديد الى الجنوب من الأرغونية . (الانس الجليل ، ص ٣٨٨)

المدرسة الباسطية : تقع بقرب باب شرف الانبياء في الجهة الشمالية من الحرم وتُطيل على الدوادارية . وكان أول مَنْ اختطها شيخ المدرسة الصلاحية شمس الدين محمد الهَرَوِي ، فمات قبل اتمامها ، فتولى ذلك بعده القاضي زين الدين عبد الباسط بن خليل الدمشقي « ناظر الجيوش المنصورة » ، وذلك في سنة ٨٣٤ للهجرة . (الانس الجليل ، ص ٣٩١)

المدرسة الغادرية : انشأتها « مصرخاتون » ، زوجة الأمير ناصر الدين محمد بن دلفادر ، بقرب باب حِطّة في الجهة الشمالية من ساحة الحرم ، وذلك في عهد الملك الأشرف برُشْبَائي سنة ٨٣٦ للهجرة ، وكان من أوقافها خان وحوانيت خارج باب القُطّانين من ابواب الحرم من جهة الغرب . (الانس الجليل ، ص ٣٩٨)

المدرسة العثمانية : اوقفتها السيدة أصفهان شاه خاتون من بلاد الروم (اي الأناضول) ، ووقفت عليها الأوقاف في تلك البلاد ، وذلك سنة ٨٤٠ للهجرة . وقد بنيت المدرسة فوق رواق من اروقة ساحة الحرم بباب القطانين . ومن مشائخها المشهورين سراج الدين بن زكريا بن يوسف الرومي (أي الأناضولي) الحنفي الذي « أقرأ الناس العلوم العقلية والتفسير » ثم ترك المشيخة مختاراً لما علم ان الواقفة اشترطت في الشيخ ان يكون أعلم أهل زمانه ، فقال « أنا لست بهذه الصفة » . وذكر العلوم العقلية له دلالة مهمة بجانب العلوم النقلية . (الانس الجليل ، ص ٣٨٨ ، ٥٦٦)

المدرسة الجوهريّة : وقفها الأمير جوهَر القُنُقُبَائي الخازندار سنة ٨٤٤ للهجرة ، وهي تقع عند باب الحديد من ابواب الحرم الشريف من جهة الغرب . ومن اشهر مدرسيها كالدين ابو المعالي محمد بن ناصر الدين المقدسي ، الذي كان له « مجلس » في المسجد الأقصى قبل ان اصبح شيخ الصلاحية ثم شيخ الأشرفية ، وهو استاذ مجير الدين العليمي مؤلف كتاب الانس الجليل (ص ٣٨٩ ، ٧٠٦)

المدرسة الأشرفية : بنيت مرتين فهدم البناء الأول وقام الثاني مكانه بأمر الملك الأشرف قايتباي عندما زار القدس في سنة ٨٨٠ للهجرة ، وتم البناء الثاني بعد ذلك بسبع سنين فكان كما قال مجير الدين « جوهرة ثالثة في منطقة الحرم بعد قبة الصخرة وقبة الأقصى » . وقد بنيت الأشرفية داخل الحرم الشريف بين باب القطانين وباب السلسلة ، وكانت من طابقين ازدانا بكثير من الاحجار الملونة والرخام ، فالسفلي كان ملاصقاً لثلاث من قناطر ساحة الحرم والعلوي كان يُطل عليها . وكان للمدرسة بابان يُفضي احدهما الى الساحة ويفضي الثاني الى طريق باب السلسلة . وقد وقف الاشرف على مدرسته الأوقاف وعين لها المدرسين والفقهاء وخصص لهم « المعاليم » ، فكانت آخر ما أسسه المماليك في القدس من المدارس ، اذ خلفهم على الحكم آل عثمان بعد خمس وثلاثين سنة من اكمال بناء الاشرفية . (الانس الجليل ، ص ٣٨٨ ، ٦٥٦ - ٦٥٧ ، ٧٠٩ - ٧١٠)

اذا تقيدنا بعنوان هذا البحث حرفياً فقد يصح الوقوف عند هذا الحد ، ولكنه ناقص مبتور اذا لم نكملة ببيان مصير هذه المدارس في العهد العثماني وحالة أبنيتها بعد تعطيل التدريس فيها . فالعثمانيون لم يكونوا كمن سبقهم من الأيوبيين والمماليك في الاهتمام بتأسيس المدارس . بل اقتصر همّ سلاطينهم على ترميم مسجدي الحرم الشريف وصيانة بنائها . والسلطان الوحيد الذي له آثار مهمة في القدس هو سليمان القانوني فبعد عمارة قبة الصخرة وجّه عنايته لعمارة سور المدينة وإنشاء السُّبُل (لماء الشرب) فيها وحولها . وانشأت زوجته الروسية الأصل في سنة ٩٥٩ للهجرة « تكية خاصكي سلطان » ووقفت عليها الأوقاف لمنفعة الفقراء وطلاب العلم . كما انشأ في سنة ٩٤٧ للهجرة بايرام جاويش بن مصطفى ، الذي أشرف على عمارة السور باسم السلطان ، رباطاً « ومكتباً لقراءة الأولاد » عُرف فيما بعد بالمدرسة الرصاصية ، بعد أن تغيّر معنى هذا

الاصطلاح وَصَار يُطْلَق على المكتب او الكُتَّاب الخاص بالتعليم الابتدائي . ولا نعرف مدرسة واحدة أسسها العثمانيون في القدس لها شهرة ما أسسه الايوبيون والمماليك من المدارس فيها .

(٤)

ظلت مدارس الأيوبيين والمماليك عامرة عاملة ، بفضل ما حُبِس عليها من الأوقاف ، في أثناء المئة الأولى والمئة الثانية من العهد العثماني ، ثم بدأت تنحلّ وتخرّب في النصف الثاني من القرن الثاني عشر الهجري . زار الرحالة التركي أوليا جلبي القدس في سنة ١٠٨٣ للهجرة ، وكتب في رحلته انه وجد حول جميع جهات الصخرة المشرفة (وهو يقصد الحرم الشريف) غُرفاً لأربعين مدرسة وهذا الكلام غير دقيق فالمدارس كلها كانت في الجهتين الشمالية والغربية فقط . وكتب الرحالة في موضع آخر أن عدد الغرف الخاصة بالمدارس والزوايا بلغ المئتين ، ثم خلط مرة أخرى فقال ان عدد المدارس والزوايا ، بين كبيرة وصغيرة ، بلغ ثلاثئة وستين تقريباً . وزار بناء المدرسة السلطانية (اي الاشرفية) وصعد مؤذنتها فشاهد جميع انحاء المدينة منها . ولكنه لا يقول شيئاً عن التدريس والمدرسين لا في هذه المدرسة ولا في غيرها^(١٣) .

وبعد أوليا جلبي بقليل زار القدس الرحالة الصوفي عبد الغني النابلسي وذلك في سنة ١١٠١ للهجرة ، فكتب هو ايضاً عن بعض

(١٣) سياحتنامه سي (طبع استانبول بالحروف اللاتينية ، سنة ١٩٣٥) ، ج ٩ ص ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٨٨ . كان المرحوم اسطفان حنا اسطفان ، أمين مكتبة المتحف الفلسطيني بالقدس ، قد ترجم القسم الخاص بها في رحلة أوليا جلبي من التركية الى الانكليزية ونشر الترجمة في مجلة دائرة الآثار الفلسطينية مجزأة في السنين ١٩٣٥ و ١٩٣٦ و ١٩٣٨ و ١٩٤٢ . وبعد أربعين سنة أي في سنة ١٩٨٠ أعادت شركة النشر الاسرائيلية آرئيل طبع ترجمة اسطفان بطريقة غريبة . فلم تذكر عن المترجم غير اسمه ، ولم تذكر مجلة الآثار =

مدارسها ، ولكنه اقتصر على وصف البناء ، فقد فصل القول عن بناء الأشرفية ، وأجمله عن بنائي المدرستين الصلاحية والغادرية . ولكنه هو ايضاً لم يقل شيئاً عن التدريس أو المدرسين^(١٤) . فهل يصح الاستنتاج ان التدريس كان معطلاً أو ان نشاط حلقاته لم يكن على الأقل ظاهراً للزائر ؟ الغالب ان الإهمال فالانحلال بدأ حوالي هذا الوقت . جاء في ترجمة الشيخ جمال الدين بن محمد العجمي القدسي (توفي سنة ١٠٠١ للهجرة) أنه درّس بدار الحديث وعمر جزءاً من المدرسة الظاهرية كان متهدماً واتخذ مسكناً له . وجاء ما يشبه ذلك في تراجم علماء درّسوا في مسجدي الحرم الشريف أو في مدارس ذكر منها الصلاحية والميمونية والتنكزية والعثمانية ولم يُذكر غيرها^(١٥) .

= الفلسطينية الا رمزاً بالحروف الأولى من العنوان ، والمقدمة المكونة من صفحة واحدة لا تذكر اسم محرر للطبعة ، وتدل على هدف سياسي بذكر « ارض اسرائيل » بدلاً من « فلسطين » . وهذا هو عنوان ما نُشر :

Evliya Tshelebi Travels in Palestine, Translated From Turkish by st. H. stephan.
Ariel Publishing house, Jerusalem, 1980.

(١٤) رسالة عبد الغني النابلسي عنوانها « الحضرة الأنسية في الرحلة القدسية » ، منها نسخة خطية في القدس كانت في المكتبة الخالدية واخرى خطية أيضاً في المكتبة الظاهرية بدمشق . وقد طبعت الرسالة بمطبعة الاخلاص في القاهرة سنة ١٩٠٢ ووقف على طبعتها ديمتري نقولا .

(١٥) تفصيل ذلك اعتماداً على كتاب « خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر » للمحيي ، وعلى كتاب « سلك الدر في اعيان القرن الثاني عشر » للمرادي في رسالتنا المطوّلة (القدس الشريف في تاريخ العرب والاسلام) في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق م ٥٤

ج ٤ ص ٧٩٤ - ٧٩٨ ، وم ٥٥ ج ١ ص ٢٣ - ٦٠ . (راجع الصفحات ٧٩٤ - ٧٩٨) .

وهذا مثل آخر اعتماداً على كتاب مخطوط ألفه في سنة ١١٩٤ للهجرة الحاج حسن بن عبد اللطيف الحسيني مفتي الحنفية بالقدس ، ترجم فيه لطائفة من أعيان علمائها في القرن الثاني عشر . وقد جاء في هذا الكتاب ذكر لأربع مدارس وهي الصلاحية والأفضلية والبلدية والطُشْتُمَرِيَّة . ويؤخذ في هذا الكتاب ان معظم أصحاب التراجم درّسوا في المسجد الأقصى أو في مسجد قبة الصخرة المشرفة ، وبعضهم درّسوا في مدرسة من المدارس الأربع المذكورة . ولكن لا ذكر في الكتاب للمدرسة الاشرفية ولا لغيرها من المدارس التي كانت أقل شأنًا^(١٦) .

فهذه القرائن تدل على استمرار الإهمال والانحلال فالخراب ، حتى انه لم تبق مدرسة واحدة عاملة في القرن الثالث عشر (التاسع عشر) ، ومن الدلائل على ذلك خلو الوثائق الرسمية المتعلقة بحكم محمد علي باشا بين سنتي ١٨٣١ و ١٨٤٠ من ذكر أي مدرسة من المدارس في القدس . ولهذا اسباب مختلفة منها إهمال الولاة العثمانيين وكثرة تبديلهم ، ومنها سوء الإدارة الذي جعل الوظائف الدينية كالوظائف المدنية تباع وتشتري في عاصمة السلطنة وفي الولايات ، ومنها تراخي الرقابة على أوقاف المدارس وصرف ريعها في وجوهه الشرعية ، ومنها توريث وظائف التدريس ونظارة الوقف دون اعتبار الكفاية العلمية والخلقية ، ومنها هجرة عدد من علماء القدس الى استانبول طلباً لوظائف التدريس في مدارسها أو مدارس غيرها من المدن التركية ، ومنها استئثار ورثة المدرسين ومتولي الأوقاف بما تحت أيديهم من أراضٍ وأبنية وتحويل منفعتها لمصالح شخصية ، ومنها الإفراط في استخدام طريقة الحِكر الشرعية . ويبدو ان

(١٦) « تراجم جماعة من أفاضل بيت المقدس » : النسخة المخطوطة الموجودة في المتحف

هذا وذاك بدأ قبل انتهاء حكم المماليك : يقول قاضي القدس عند ذكر أوقاف المدرسة المعظمية في سنة ٩٠٠ للهجرة ، « وقد أخذ غالبها وصار بأيدي الناس إقطاعاً وملكاً »^(١٧) .

وماذا جرى لأبنية المدارس بعد تعطيل التدريس فيها ؟ ذكر أنفاً ان المماليك استعملوا بناء المدرسة الجاولية وبناء المدرسة التنكزية لإقامة نواب السلطنة والقضاة ، ولكنه لا شك ان ابنية المدارس الأخرى ظلت في عهدهم تستعمل للتدريس بحسب شروط الوقف . واستعمل العثمانيون ايضاً بناء التنكزية فجعلوه مقراً للمحكمة الشرعية ، واستعملوا ايضاً بناء الجاولية مكتباً (السراي) للوالي . ولكنهم كانوا أقل مراعاة لشروط الوقف ، بل خالفوها باستعمال رباطين في باب الناظر سجنًا ، اولها رباط علاء الدين البصير (اوقفه علاء الدين آيدغدي ناظر الحرمين سنة ٦٦٦ للهجرة على الفقراء من زوار القدس) . وثانيها الرباط المنصوري (اوقفه الملك المنصور قلاوون الصالحى سنة ٦٨١ للهجرة للغرض نفسه) . ولم يستعمل العثمانيون لاغراض تعليمية اي بناء من ابنية المدارس المعطلة إلا بناء المدرسة الميمونية ، وذلك في السنوات الأخيرة لحكمهم . ففي سنة ١٣١٠ للهجرة (١٨٩٢ للميلاد) فتحوا في بناء تلك المدرسة « المكتب الاعدادي » . ولكن لا يُعرف متى قلب الاسم فصار المأمونية ، اذ بهذا الاسم قامت في عهد الانتداب البريطاني وفي البناء نفسه مدرسة للبنات عرفت بالمدرسة المأمونية .

وماذا جرى لأبنية المدارس الاربع العظيمة التي خلفها الأيوبيون والمماليك اي الصلاحية والأفضلية والتنكزية والاشرفية ؟ أما بناء الصلاحية فظل مهملاً نحو خمسين سنة قبل أن وهبه السلطان عبد المجيد في سنة ١٨٥٦ للامبراطور نابليون الثالث تقديراً لمساعدة فرنسا للدولة

(١٧) كتاب الانس الجليل بتاريخ القدس والخليل ، ص ٣٩٣ .

العثمانية في حرب القرم ضد روسيا . فسلم الامبراطورُ البناءَ الى الآباء البيض ، وهؤلاء أعادوا الكنيسة الى ما كانت عليه في عهد الصليبيين ، وأقاموا بجانبها بناءً جديداً لمدرسة لاهوتية وبناءاً آخر جعلوه مسكناً^(١٨) . وبعد نشوب الحرب العالمية الأولى ودخول الدولة العثمانية فيها ضد فرنسا استولى جمال باشا ، القائد العام في سورية وفلسطين ، على الابنية واسس في بناء مدرسة اللاهوت « الكلية الصلاحية » التي دامت حتى آخر سنة ١٩١٧ ، أي قبيل الاحتلال البريطاني^(١٩) .

وأما بناء الأفضلية فقد أزال الصهيونيون آخر معالمه سنة ١٩٦٧ عندما هدموا جميع حي المغاربة وداراً كان فيها ضريح « الشيخ عيد » ، ولعله أحد مدرسي الأفضلية أو آخرهم^(٢٠) . وأما بناء التنكزية فما زال قائماً وسليماً ، فبعد أن كان مقراً للمحكمة الشرعية في العهد العثماني أصبح داراً لرئيس المجلس الاسلامي الأعلى في عهد الانتداب البريطاني . وبعد سنة ١٩٦٧ احتله الصهيونيون بجنودهم ، وحفروا تحته قبواً يقيمون الصلاة فيه^(٢١) .. وأما بناء الأشرفية فالظاهر ان زلزالاً قوّض معظمه بعد سنوات من اقامة عبد الغني النابلسي فيه . ولم يهتم العثمانيون بترميمه ، وظل يتلاشى حتى لم يبق منه الآن الا بعض طابقه الأرضي ، وفيه متحف الآثار الاسلامية .

(١٨) Guide to the Holy land by Father B. Meistermann (Landon, 1923), P. 215-216.

(١٩) Modern History of Syria including Lebanon and Palastine by Altibawi (Landon 1969) P. 230.

(٢٠) المفصل في تاريخ القدس لعارف العارف ، ص ٢٢٨ ، وكتاب « القدس مدينة بلا أسوار » لمؤلفه بالعبرية عوزي بنزيمان ، وترجمه الى العربية محمد ماضي (القدس ١٩٧٦) ، ص

(٢١) Islamic Pious Foundations in Jerusalem... by Altibawi, P.34-40; P.71 (Picture).

ولما تأسس المجلس الاسلامي الأعلى في عهد الانتداب البريطاني برئاسة الحاج أمين الحسيني ، اتخذ المجلس بناء المدرسة المنجكية مع بناء المدرسة الحسينية بجواره مقراً له ولمكاتبه . واعطى المجلس ابنية ثلاث مدارس (الجاولية والمحدثية والنصيبية) إلى المدرسة الوطنية الحديثة (روضة المعارف للبنين) وأخذ المجلس جزءاً من بناء المدرسة الباسطية (التي كان يسكنها آل جار الله) وبناء المدرسة الدوادارية بقربها وجعلها مدرسة إسلامية حديثة للبنات . ورّم المجلس بناء المدرسة الاسعدية (التي بنيت سنة ٧٦٠ هـ) وجعله مقراً لدار كتب المسجد الأقصى ، وأعاد الرباط المنصوري لمنفعة الفقراء من زوار القدس بحسب شروط الوقف .

وكان رئيس المجلس الاسلامي الأعلى حريصاً على زيادة تعلق العالم الاسلامي بالقدس والحرم الشريف فيها . فلما توفي الزعيم الهندي المسلم مولانا محمد علي في سنة ١٩٣٠ اتفق الرئيس مع أهله على دفنه بالقدس ، فأخذ لهذا الغرض حجرة في بناء المدرسة الخاتونية (التي كان يسكنها آل الخطيب) وفتح لها باباً على رواق ساحة الحرم وجعلها ضريحاً لمحمد علي . وفي سنة ١٩٣٣ أخذت حجرة اخرى من بناء المدرسة نفسها وجعلت ضريحاً لموسى كاظم باشا رئيس اللجنة التنفيذية للمؤتمر العربي الفلسطيني . ثم جعلت ايضاً ضريحاً لنجلة السيد عبد القادر الذي استشهد في معركة القسطل في نيسان ١٩٤٨ وهويجاهد لمنع الصهيونيين السيطرة على طريق القدس . ولما توفي الملك حسين بن علي (شريف مكة) في سنة ١٩٣١ أخذت حجرة من بناء المدرسة الارغونية (التي كان يسكنها آل العفيفي) وفتح لها باب على رواق ساحة الحرم وجعلت ضريحاً للملك .

أخذ المجلس الاسلامي الأعلى ما ذكر من أبنية المدارس من أيدي أناس اتخدوها لسكنهم ، منهم أحفاد المدرسين أو متولي الوقف الذين استولوا على الابنية بعد تعطيل التدريس فيها . ولكن المجلس لم يأخذ جميع الابنية . وقد أحصى رئيس بلدية القدس بين سنة ١٩٥٠ وسنة ١٩٥٥ تلك الابنية التي لم يأخذها المجلس ، وكانت حينئذ دوراً تُقيم فيها أسر إسلامية مشهورة . وفيما يلي خلاصة ذلك الإحصاء ، ولكن الخلاصة لاتشمل جميع الابنية ولا أسماء جميع الأسر التي ما زالت تحتلها ، إذ الغرض هو ضرب المثل لا الإحاطة :

آل جار الله : أربع مدارس وهي السلامية والباسطية (باب شرف الانبياء) والكرمية والكاملية (باب حطة) .

آل الخالدي : ثلاث مدارس وهي دار الحديث (باب السلسلة) والأباصيرية (باب الناظر) والجالقية (باب الغوانمة) .

آل الخطيب : ثلاث مدارس وهي الخاتونية (باب الحديد) والملكية (باب شرف الانبياء) والجوهرية (باب الحديد) .

آل الامام : مدرستان وهما الأمينية (باب شرف الأنبياء) والطشمرية (باب السلسلة) .

آل الشهابي : مدرستان وهما الأرغونية (باب الحديد) والزمينية (باب القطانين) .

آل البديري : مدرسة واحدة وهي الحسنية (باب الناظر) .

آل الفتياي : مدرسة واحدة وهي العثمانية (باب القطانين) .

آل الفتياي : مدرسة واحدة وهي العثمانية (باب القطانين) .

آل القطب : مدرسة واحدة وهي الحنبلية (باب الحديد) .

كل أبنية المدارس وغيرها من المعاهد المذكورة في هذا البحث ما زالت قائمة ، إلا بنائي الأفضلية والفخرية فقد ازالها الصهيونيون بعد احتلال القدس في سنة ١٩٦٧ . وقد سببوا ضرراً كبيراً لعدد من مباني المدارس الأخرى حول الحرم الشريف بحفرهم تحتها تنقيباً عن آثار يهودية يزعمون وجودها . ومن الابنية التي تصدعت بسبب ذلك بناء المدرسة العثمانية وبناء المدرسة الارغونية وبناء المدرسة الجوهريّة (وبقربه بناء رباط الكرّد الذي انهار جزء منه) . وزيادة على ذلك يحتل الجيش الاسرائيلي بنائي المدرسة التنكزية ودار القرآن السلامية .

ولكن اذا كان مصير أبنية المدارس معلوماً ، فلا يعلم الا الله مصير ما حُبس عليها من الأراضي والعقارات . وقد تمنّى مؤلفان كانا من كبار الموظفين في عهد الانتداب البريطاني (وقد تمنيتُ معها لما كنت حينئذٍ شاباً في ادارة معارف القدس) ، لو أمكن اكتشاف هذه الأوقاف وإعادة بنائها لما حُبت عليه وانفاق ريعها لتعمير الابنية واعادة التدريس فيها^(٢٢) . وليت الأماني بالتمني .

أول ربيع الأول ١٤٠١

السادس من يناير ١٩٨١

الأستاذ عبد اللطيف الطيباوي

H.C.Luke and E. Keith-Roach, the Handbook of Palestine (Landon, 2nd. ed., (٢٢)

1930), P.85.

ملحق

فيه حقائق مهمة عن التعليم والعلماء
مبعثرة في كتاب الانس الجليل

(١) عُرف شهاب الدين محمد بن عبد القادر بن ناصر الأنصاري الشافعي (قاضي الخليل الذي ولد سنة ٦٠٠ للهجرة) « بابن العالمة » لأن أمه كانت تحفظ القرآن والحديث والفقه والخطب (ص ٤٦٥) .

(٢) كان تاج الدين ابو بكر علي بن أحمد الأموي المقدسي (قاضي القدس الذي توفي سنة ٧٦٩ للهجرة) يسمع من « العالمت » ومنهن زينب بنت شكر (ص ٤٦٩) .

(٣) كان شرف الدين ابو الروح عيسى بن غانم الانصاري (قاضي القدس وشيخ الخانقاه الصلاحية - وهي غير المدرسة الصلاحية) « هو الذي حَكَر أرض البقعة ظاهر القدس الشريف الجارية في وقف الخانقاه المذكورة سنة ٧٩٣ للهجرة ، فصارت كروماً وزاد بذلك ريعها لجهة الوقف » (ص ٤٧١) .

(٤) سمع أبو الحسن علي بن محمد المعافري (أحد خطباء المسجد الأقصى) من الحافظ بهاء الدين القاسم بن عساكر نص « كتاب الجامع المستقصى في فضل المسجد الأقصى » ، وذلك في العشر الأوسط من شهر رمضان سنة ٥٩٦ للهجرة (ص ٤٧٨) .

[قلت : كان ابو الحسن علي بن محمد المعافري (ت ٦٠٥ هـ) هو الذي ولي خطبة المسجد الأقصى الشريف بعد أن استرد السلطان

صلاح الدين الأيوبي بيت المقدس من الفرنجة ، وطهره من آثامهم عام ٥٨٢ هـ ، فقد ألقى القاضي ابو المعالي محمد بن الزكي القرشي الدمشقي خطبة الفتح البديعة الرائعة بين يدي صلاح الدين ، وخطب في المسجد الأقصى المبارك أربع جمع متواليات ، ثم سمي السلطان صلاح الدين ابا الحسن المعافري المسالقي الأندلسي خطيب المسجد الأقصى . طبع من آثار ابي الحسن كتاب : الحقائق الغناء في أخبار النساء ، وهو كتاب سمع أخباره وكتبها بدمشق سنة ٥٨١ هـ - شاعر الفحام] .

(٥) وَلِدَ شهاب الدين أبو العباس الكناني بقرية « مجدل حمامة » بالقرب من عسقلان من أعمال غزة ، ثم استوطن القدس ، وصار معيداً في المدرسة الصلاحية وخطيباً في المسجد الأقصى . توفي سنة ٨٧٠ للهجرة (ص ٤٨٤) .

(٦) اشتهرت زوجة الشيخ شمس الدين بن محمد الجعبري من مدينة الخليل بلقب « ست المشايخ » (ص ٤٩٨) .

(٧) عُرِفَتْ أسماء بنت الحافظ صلاح الدين خليل العلاني ، وزوجة العلامة تقي الدين اسماعيل القرشندي « بالمُسْنِدَة » . توفيت سنة ٧٩٥ للهجرة ودفنت في مقبرة مأمّن الله (ماملاً) بالقدس . (ص ٥٠٤) .

(٨) لُقِبَتْ خديجة بنت أبي بكر يوسف بن سعد الدين الخليفة (توفيت سنة ٨٠١ للهجرة) « بالمُسْنِدَة » . ومن العلماء الذين أجازتهم الحافظ ابن حجر (ص ٥٠٦) .

(٩) كانت آمنة بنت العلامة القرشندي محدثة في القدس الشريف ، وعرفت « بالمُسْنِدَة » . توفيت سنة ٨٠٩ للهجرة ودفنت في مقبرة مأمّن الله (ماملاً) (ص ٥٠٧) .

(١٠) ينتسب الشيخ شمس الدين محمد بن أحمد بن مفلح القلقيلي « قارئ الحديث ببيت المقدس » الى قرية قَلْقِيلِيَّة من أعمال جَلْجُولِيَّة . ولد سنة ٧٧٦ للهجرة وكان « يقرأ الاطفال » (اي مُعَلِّم كُتَّاب) . ثم ذهب إلى القدس وانتمى الى الشيخ برهان الدين بن غانم ، فكان يُقَرَأ أولاده (ص ٥٢٢) . (بلدة قلقيلية الآن أكبر بكثير من قرية جلجولية المجاورة ، وهما في منتصف الطريق من يافا الى طولكرم) .

[ورد في التعليقات الملحقمة بمعجم البلدان (تح وستنفلد ، ليزيغ ١٨٧٣) ٥ : ١٧ « جلجولية : لم يذكرها المؤلف ، وهي قرية شهيرة بالقرب من الرملة ، ولم أر أحداً ذكرها ولا استحضر فيها ضبطاً محرراً غير ما هو في ألسنة الناس من فتح الجيم واسكان اللام الاولى ثم جيم مضمومة ثم واو ساكنة ، ثم لام اخرى مكسورة ثم تحتانية مفتوحة ثم هاء » - شاعر الفحام] .

(١١) كان الشيخ أبو العزم محمد بن محمد الحلاوي « يُقَرَأ العربية وغيرها بالمسجد الأقصى » . وكان معيداً في المدرسة الصلاحية . توفي في مكة سنة ٨٨٢ للهجرة (ص ٥٣٨) . هذا نص مهم يدل على ان التدريس في المسجد الأقصى لم يكن مقصوراً على العلوم الدينية .

(١٢) كان الشيخ عمر بن اسماعيل الحنبلي (توفي سنة ٨٨٠ للهجرة) . « يؤدب الأطفال بالمسجد الأقصى بالمكان المجاور لجامع المغاربة من جهته القبليّة » . (ص ٦٠٣) . وهذا القول غير دقيق ، يجعل المسجد الأقصى بمثابة « كُتَّاب » للأطفال ، والمؤلف هنا يقصد أن يقول الحرم الشريف ، وهو سهو يشبه قوله الذي ذكرناه في الهامش رقم (٧) .

تعليق

● هذه المقالة هي آخر ما كتبه الأستاذ عبد اللطيف الطيباوي - رحمه الله الرحمة الواسعة وأجزل مثوبته - لمجلة مجمع اللغة العربية بدمشق . وكانت مجلة المجمع واحدة من المجلات التي كان الأستاذ الطيباوي - طيب الله ثراه - يؤثرها بمقالاته ورسائله . ولعل من الوفاء لذكرى الأستاذ الكبير الذي فجعتنا به المنية (في السابع عشر من شهر ذي الحجة سنة ١٤٠١ هـ / السادس عشر من تشرين الأول ١٩٨١ م ، انظر مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، مج ٥٧ ، ص : ٢٨٦ - ٢٨٧) ان نعدد هنا أبرز مقالاته التي نشرتها مجلة المجمع :

- ١ - الغزالي في دمشق والقدس (مج ٤١ ، ص : ٩٩ - ١١١) ، ٢ - نصوص وحقائق لم تنشر عن أصل النهضة العربية في سورية (مج ٤٢ ، ص : ٧٧٥ - ٧٩٣) ، ٣ - الشيخ ناصيف اليازجي (مج ٤٣ ، ص : ٣٢٦ - ٣٤٠) ، ٤ - المعلم بطرس البستاني (مج ٤٥ ، ص : ٥٩٥ - ٦١٢) ، ٥ - الفس إله سمث (مج ٤٦ ، ص : ٧٥٣ - ٧٦٧) ، ٦ - اللغة العربية في كتب المبشرين الأولين (مج ٤٧ ، ص : ٧٧٢ - ٧٨٧ ، ٩٥٠) ، ٧ - جمعية الآداب العربية في القدس (مج ٤٩ ، ص : ٨٧١ - ٨٨١) ، ٨ - توضيح وتعقيب مع مقال الأستاذ محمد جميل بيهم (مج : ٥٠ ، ص : ٦٩٠ - ٦٩٢) ، ٩ - معروف الرصافي والاستقلال العربي (مج ٥٣ ، ص : ٨٤٠ - ٨٦٧) ، ١٠ - أحكام ترجمة القرآن الكريم وتاريخها (مج ٥٤ ، ص : ٦٣٥ - ٦٦٠) ، ١١ - القدس الشريف في تاريخ العرب والاسلام (مج ٥٤ ، ص : ٧٥٣ - ٨٢٣ ، مج : ٥٥ ، ص : ٢٣ - ٦٠) ، ١٢ - حائط البراق والاقواف الاسلامية في غربه (مج ٥٥ ، ص : ٢٦٦ - ٢٨٧) ، ١٣ - علماء القدس الشريف في القرن الثاني عشر (مج ٥٦ ، ص : ١٢٨ - ١٤٢) ، ١٤ - جحا العربي (مج ٥٦ ، ص : ٤٤٠ - ٤٤٣) ، ١٥ - الى محرر مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق (مج ٥٦ ، ص : ٦٩٧ - ٦٩٩) ، ١٦ - مجلتان شرقيتان في بلاد الغرب (مج ٥٦ ، ص : ٧٠٠ - ٧٠٩) [شاكر الفحام] .

من آثار

أبي حيان النفزي الأندلسي

عبد القادر زمامة

الأستاذ المحاضر بكلية الآداب - فاس -

اثير الدين محمد بن يوسف النفزي الأندلسي المولود سنة ٦٥٤ هـ
١٢٥٦ م المكني بأبي حيان شخصية علمية وأدبية شهيرة في كتب التراجم ،
والطبقات ، والفهارس ، والتاريخ ، والرحلات . وآثاره المتعددة ولا سيما
تفسيره المسمى بالبحر شرق وغرب وأعجمت وأعربت منذ عصره وإلى
الآن . . . !

ورجل أبو حيان عن غرناطة سنة ٦٧٨ هـ ومر في طريقه على
المغرب ومكث بفاس ثلاثة أيام فقط . . . ! ومر على بجاية وتونس وأقام
بالقاهرة وهي اذ ذاك وارثة علوم بغداد وطال مقامه بها عقوداً من
السنين إلى أن ودع هذه الحياة بها سنة ٧٤٥ هـ = ١٣٤٥ م .

وكان مقامه بالقاهرة من اسباب شهرته عند أهل المشرق والمغرب
كما أن تنقله من المذهب المالكي إلى المذهب الظاهري في الاندلس ، ثم
تنقله إلى المذهب الشافعي بعد أن أقام في مصر من الأسباب التي أكثرت
الجدل حول شخصيته وأخلاقه وعلمه . فأخذ حيزاً من التقدير عند قوم
والانتقاد عند آخرين ، وفيهم الفقهاء والنحاة والمؤرخون
والرحالون . . . !

وشخصية أبي حيان ذات مواقف وتطورات وموازين وأنواع من السلوك وضروب من الأخلاق وغمرات شخصية خاضها في جهات متعددة : ثقافية وفكرية ومذهبية . واتخذ لسانه وقلمه أداتين حادتين للتعبير عنها . فلم يكن ذا لون واحد من السلوك ، ولا لون واحد من المعرفة لذلك لفت إليه الأنظار وشغل الأقلام والأفكار . . . !

واتصل به في مصر الخطيب ابن مرزوق وروى عنه في تلمسان ماسمعه في مصر وكذلك أبو عبد الله المقرئ - الجد - وابن رُشيد السبتي ، والوادي آشي ، والمؤرخ صلاح الدين الصفدي ، والسُّبُكِيَان : تقي الدين وتاج الدين ، وغيرهم من أعلام القرن الثامن الهجري . . واتصل به عن طريق الكتابة والاجازة عدد لا يحصى من أعلام المشرق والمغرب . . وموقفه من الشيخ الامام ابن تيمية شهير . . . ! !

والى جانب هذه المكانة العلمية كان أبو حيان شاعراً ينظم الأبيات والمقطعات والقصائد القصيرة والمطولة . . وله في كل ذلك الغث والسمين والرخيص والثلين . . !

واكتشفت مخطوطة ديوان أبي حيان في مدينة - وزان - المغربية . وطبع الديوان بالعراق سنة ١٩٦٩ م لكن هذه القصيدة التي تقدم نصها هنا ليست من مشمولات الديوان . . . !

وإنما وقعت الإشارة إليها ص ٤٤٤ وذكر مطلعها :

هو العلم لا كالعلم شيء تراوده

لقد فاق باغيه وانجح قاصده

وذلك نقلاً عن تلميذ أبي حيان صلاح الدين الصفدي في كتابه (أعيان العصر وأعوان النصر) وحيث ان الصفدي لم يذكر النص بتمامه فإن محققي الديوان اكتفيا بالإشارة إلى ما عند هذا المؤلف . . . !

وكذلك فعل أبو العباس المقري في نفح الطيب عندما ترجم لأبي حيان تلك الترجمة الطويلة . . . !

وظهرت طبعة كتاب (الاحاطة) سنة ١٩٧٥ م وفي الجزء الثالث منها ترجمة أبي حيان وشعره ومن جملته هذه المطولة لأبي حيان ص ٥٠ - ٥٦ .

إلا أن ماوقع في نصها - مع الأسف - من التحريف والتشويه والتصحيف أفسد المعنى والمبنى في عدد كبير من الآيات كما أن الاشارات التي قصد أبو حيان الإشارة بها إلى أعلام وقضايا وتاريخ وأمثال . لم تجد طريقها إلى ذهن القارئ عن طريق هذا التشويه . . . !

فالنص له أهداف عامة وخاصة تتجلى في نظرة أبي حيان إلى قيمة النحو . وقصة نشأته وما صاحب قصة النشأة من ملابسات مع الإشارة إلى الخليل وسيبويه والكسائي وغيرهم وما كان هناك من مكاييد ومنافسة وتلاعب بقيم الرجال . . . ! لأغراض خاصة . . . !

كما أن أبا حيان أودع النص بعض مشاعره في مصر وماقاساه من مضايقات وملاحقات من طرف معاصريه . . . ! واتبع ذلك بشوقه إلى الأندلس وذكر ما عليه أهلها من اهتمام بكتاب سيبويه . ثم تخلص إلى مدح أستاذه الذي وجهه هذه الوجهة وافاده بأصولها وفروعها : أبي جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير مؤلف كتاب (صلة الصلة) وغيره من الكتب المفيدة وكان من أعلام الأندلس الذين تركوا أصداء رنانة في كتب الأندلسيين والمغاربة . . . !

فالنص يهمننا في الدراسات الأندلسية ويعطينا تصورات عن أعلام ومعارف العصر كما أنه يربطنا بما نجده عند تلاميذ أبي حيان من مغاربة وأندلسيين . . . !

ويفسر لنا بعض ما نقلوه عنه من أخبار ومعلومات وآراء .
وما وصفوه به من صفات . . . !

لهذا كنت مهتما بهذا النص واستخلاص صورة صحيحة أو قريبة
من الصحة له من الكناشات والمؤلفات التي اهتمت به ولا سيما منها
مخطوطة كتاب (روضة الاعلام بمنزلة العربية من علوم الاسلام) الذي
ألفه أبو عبد الله ابن الازرق الاندلسي المتوفى سنة ٨٩٦ هـ - ١٤٩١ م
قاضيا بمدينة القدس قبل سقوط غرناطة بسنة واحدة !

وقد كان النص في مخطوطة (الروضة) بالغاً حد النهاية في
التحريف والتشويه وكسر الآيات شأنه في ذلك شأن الاحاطة !

ورغم ما بذلنا من جهد في التصحيح بمقارنة النسخ واختيار أجودها
فإن هناك بعض الآيات التي مازلنا نشعر فيها بشيء من الالتواء في
المبنى والمعنى وذلك كله من آثار أعمال الناسخين !

وهذا نص مطولة أبي حيان مع بعض التعليقات التي توضح
اشاراتها . . .

هو العلم لا كالعلم شيء تراوده
لقد فاز باغيه وانجح قاصده
وما فضل الانسان إلا بعلمه
وما امتاز إلا ثاقب الذهن واقده
وقد قصرت أعمارنا وعلومنا
يطول علينا حصرها . ونكابد
وفي كلها خير ولكن أصلها
هو النحو فاحذر من جهول يعانده

بـه يعرف القرآن والسنة التي
 هما أصل دين الله ذو^(١) أنت عابده
 وناهيك من علم عليّ مشيد
 مبانيه^(٢) . أعزز بالذي هو شائده
 لقد حاز في الدنيا فخارا وسودداً
 أبو الأسود الديلي^(٣) . فلاجم سائده^(٤) .
 هو استنبط العلم الذي جل قدره
 وطار به للعرب ذكر نعاوده

١ - هذه « ذو » المعروفة عند النحاة باسم « ذو » الطائية وقد أشبعوا الحديث عنها ولاسيما منهم شراح الخلاصة حيث ذكروا الفرق بينها وبين أختها المعربة بالحروف التي أشار إليها ابن مالك بقوله :
 « من ذاك - ذو - ان صحبة أبانا »

٢ - يشير إلى ماورد في كتب النحاة من أن الامام عليا رضي الله عنه أشار على أبي الأسود الدؤلي بالشروع في تدوين مبادئ النحو ونقل ذلك المؤرخون أيضاً . . . !

٣ - أبو الأسود الدؤلي منسوب إلى دئل فحقه أن تفتح الهمزة مع ضم الدال . لكن هذه النسبة وقع فيها تحريف منذ القديم . وقيل فيها - الديلي - على السنة العامة من غير ضرورة شعرية . أشار إلى ذلك أبو الطيب اللغوي المتوفى سنة ٣٥١ هـ في كتابه : مراتب النحويين ص ٣٥ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . ط . القاهرة ١٩٧٤ م .

٤ - جم القوم في اللغة جماً بمعنى استراحوا وكثروا . والجملة دعائية تعني أن من يحاول أن يسود أبا الأسود . لاستراح ولاكثر عدده . . . !

وساد عطاء^(٥) نجله وابن هرمز^(٦)
ويحي^(٧) ونصر^(٨) ثم ميمون^(٩) ما هـ

٥ - عطاء . هو نجل أبي الأسود وتلميذه في النحو . وهو من نحاة البصرة . ولم
يعقب : مراتب النحويين ص ٣٠ .

ولعله من المفيد هنا أن نشير إلى تلك الاشارة الغريبة التي جاءت في
كتاب - الاصابة - للحافظ ابن حجر عن أبي الأسود الدؤلي :
كان يعد في التابعين والشعراء والفقهاء والمحدثين والاشراف والفرسان والأمراء
والنحاة والحاضري الجواب والشيعة والصلح والبخر والبخلاء .

٦ - عبد الرحمن بن هرمز المدني كان من أوائل من وضع علم العربية وكان من
أعلم الناس بالنحو وأنساب قريش . وهو من أشياخ الامام مالك اختلف إليه
عدة سنين . . . !

انظر طبقات النحويين والمفويين للزبيدي ص ١٩ - ٢٠ تحقيق محمد أبو الفضل
إبراهيم . ط . القاهرة ١٩٥٤ م

٧ - يحيى بن يعمر العدواني من نحاة البصرة حليف بني ليث ذكره أبو الطيب
اللغوي . في مراتب النحويين ص ٣٠ وكذلك الزبيدي في الطبقات ص ٢٢ مع
أخبار وفوائد .

٨ - نصر بن عاصم الليثي من طلائع النحاة ذكره الزبيدي في الطبقات ص ٢١ .
والسيوطي في بنية الوعاة ص ٤٠٣ . ط . القاهرة ١٣٢٦ هـ . والحافظ
اليغموري في نور القبس ص ٢٣ . تحقيق رودلف زلهاميم .

٩ - ميمون الاقرن . أشار إليه أبو الطيب اللغوي ص ٣٠ والزبيدي ص ٢٤ .
والحافظ اليغموري ص ٥ .

وعنبسة^(١٠) قد كان أبرع صحبه
 فقد قلدت جيد المعالي قلائده
 وما زال هذا العلم تنيه سادة
 جهابذة تبلى به وتعاضده
 الى أن أتى السدھر العقيم بواحد
 من الأزد تنيه إلهها فراهده^(١١)
 امام الوری ذاك الخلیل بن أحمد
 أقرله بالسبق في العلم حاسده
 وبالبصرة الغراء قد لاح فجره
 فنارت^(١٢) أدانيه وضاءت أباعده

١٠ - عنبة الملقب بالفيل واسم أبيه معدان وكان عنبة يروي بعض شعر
 جرير . ومن أجل ذلك هجاه الفرزدق بقوله :
 لقد كان في معدان والفيل زاجر لعنبسة الراوي علي القصائد
 انظر الزبيدي ص ٢٤ وأبو الطيب اللغوي ص ٣٠ الذي روى بيت الفرزدق
 هكذا :

ماكان في معدان والفيل شاغل لعنبسة الراوي علي القصائد
 وانظر الحافظ الیغموري ص ٢٣ .

١١ - الفراهيد : من بطون قبيلة الازد . وإليهم ينسب الخلیل بن أحمد .
 والواحد فرهود . وقد تكلم اللغويون على هذه النسبة .
 انظر : أبو الطيب اللغوي ص ٥٤ . والحافظ الیغموري ص ٥٦ .
 وانظر : وفيات الأعيان لابن خلكان ج ٢ ص ١٩ ط . القاهرة . تحقيق محمد
 محي الدين عبد الحميد .

١٢ - نار الثلاثي معروف في اللغة . والمصدر النور والنيار .

بأذكي الورى ذهنا وأصدق لهجة
 إذا ظن أمرا قلت ها هو شاهده
 وما إن يُروى^(١٣) بل جميع علومه
 بديهية أعيت كل حبر يحالده
 هو الواضع الثاني الذي فاق أولا^(١٤)
 ولا ثالث في الناس تصمي قواصده
 وقد كان رباني أهل زمانه
 صؤوم قؤوم راعع الليل ساجده
 يقسم منسه دهره في مثوبه
 وثوقنا بأن الله حق مواعده
 فعلم إلى حج وعلم لغزوة
 فيعرفه البيت العتيق ووافده
 ولم يثنه يوما عن العلم والتقى
 كواعب حسن تنثني ونواهده
 وأكثر سكنه بقر بحيث لا
 تناغيه إلا عفره^(١٥) واوابده

١٣ - يروى - . بالتشديد - في الأمر يتأمل ويفكر فيه .

١٤ - يقصد أن الخليل بن أحمد - في نظره - هو الواضع الثاني لأبواب علم النحو وقواعده . . . !

١٥ - يقول أبو الطيب اللغوي : كان الخليل يعيش من بستان خلفه عليه أبوه بالخريبة - خارج البصرة - ص ٥٦ والمراد بالعفر ظباء الفلاة . وبالأوابد وحوشها . . .

وما قوته إلا شعر يسيفه
 بماء قراح ليس تغشى موارده
 عزوفنا عن الدنيا وعن زهراتها
 وشوقنا إلى المولى وما هو واعده
 ولما رأى من سيبويه نجابة
 وأيقن أن الخير أدناه باعده
 تخيره إذ كان وارث علمه
 ولطفه حتى كأن هو والده
 وعلمه شيئاً فشيئاً علومه
 إلى أن بدت سياه واشتد ساعده
 فاذ ذاك وافاه من الله وعده
 وراح وحيد العصر إذ جاء واحده
 أتى سيبويه ناشراً لعلومه
 فلولاه أضحى النحو عطلاً^(١٦) شواهده
 وأبدى كتاباً كان فخراً وجوده
 لقحطان إذ كعب بن عمرو محاتده^(١٧)
 وجمع فيه ما تفرق في الورى
 فطارفه يعزى إليه وتالده

١٦ - عطلاً شواهده . يقصد أنه لولا سيبويه لخلا النحو من الشواهد التي تصحح الاستعمال وتتعد القواعد .

١٧ - حثد في اللغة كرم أصله . ومحتد الانسان أصله . والمحاتد الجمع يشير إلى أن سيبويه ، واسمه عمرو بن عثمان بن قنبر كان ينتمي ولاء على ما عند المؤرخين إلى بني الحارث بن كعب بن عمرو .

انظر الزبيدي ص ٦٦ . وانظر الحافظ اليعموري ص ٩٥ .

هو العضب إن تلقى إلهياج شهرته
 وإلا تصب حرباً فانك غامده
 تلقاه كل بالقبول وبالرضا
 فذو الفهم من تبدو إليه مقاصده
 ولم يعترض فيه سوى ابن طراوة^(٢١)
 وكان طرياً . لم تقادم معاهده
 وجسره طعن المبرد قبله
 وإن التالي^(٢٢) بارد الذهن خامده
 هاماها صاراً مدى الدهر ضحكة
 يزيف ماقالاً وتبدو مفاسده

٢١ - ابن الطراوة : أبو الحسين سليمان بن محمد المالقي المشهور بابن الطراوة من
 نخاة الأندلس وأدبائها وهو من تلاميذ الباجي وشيوخ عياض . وبرز في
 النحو وله آراء فيه انفرد بها في عصره . وألف كتباً نال فيها من نحو
 سيبويه . وهو صاحب البيتين الشهيرين :

إذا رأوا حملاً يأتي على بعد مدوا إليه جميعاً كف مقتنص
 إن جئتهم فارغاً لزوك في فرن وإن رأوا رشوة افتوك بالرخص
 وتوفي سنة ٥٢٨ هـ . انظر السيوطي ص ٢٦٣ .

٢٢ - أبو العباس محمد بن يزيد الأزدي التالي الملقب بالمبرد - منهم من يكسر
 الراء ، ومنهم من يفتحها - من أشهر النخاة الأدباء المؤلفين ومؤلفاته جيدة
 شهيرة ويذكر بعض المؤرخين أخباراً طريفة تتعلق بجرأته وذكائه كما يذكرون
 من مؤلفاته : الرد على سيبويه - وشرح شواهد الكتاب . ويظهر أنه انتقد
 نحو سيبويه وطريقته في التأليف والاستشهاد . . . توفي سنة ٢٨٥ هـ .
 انظر الحافظ اليعموري ص ٣٢٤ ، وانظر السيوطي ص ١١٦ .

تكون صحيح العقل حتى إذا ترى
تبارى أبا بشر إذا أنت فاسده
يقول امرؤ قد خامر الكبر رأسه
وقد ظن أن النحو سهل مقاصده
ولم يشتغل إلا بنزر مسائيل
من الفقه في أوراقه هو راصده
وقد نال بين الناس جاهها ورتبة
وأهلاه عن نيل المعالي ولأئده^(٢٣)
ومما ذاق لآداب طعما ولم يبت
يعنى بمنظوم ونثر يجاوده
فينكح ابكار المعاني ويبتغي
لها الكفاء من لفظ بها هو عاقده
رأى سيوييه فييه بعض نكاده
وعجمة لفظ لا تحل معاقده
فقلت اتئد ماأنت أهل لفهمه
وما أنت إلا غائص الفكر راكده
لعمرك مما ذو حيلة وتسمت
واطراق رأس والجهات تساعده
فيمشي على الأرض الهوينى كأنها
إلى الملا الأعلى تنسأهت مراصده
وإيهامه الجهال أنه عالم
وانه فرد في الوجود وزاهده
بأجلب للنحو السذي أنت هاجر
من الدرس بالليل الذي أنت هاجده

أصاح تجنب من غويٍّ مخذل
 وخذ في طريق النحو انك راشده
 لك الخير فادأب ساهرا في علومه
 فلم يسم إلا ساهر الطرف ساهده
 ولا ترج في الدنيا ثوابا فإنما
 لدى الله حقا أنت لا شك واجده
 ذوو النحو في الدنيا قليل حظوظهم
 وذو الجهل فيها وافر الحظ زائده
 لهم أسنوة فيها عليّ لقد مضى
 ولم يلق في الدنيا صديقا يساعده
 مضى بعده عنها الخليل فلم ينل
 كفافا ولم يعد حسودا يناكده
 ولاقى أبيا بشرٍ بشرٍ سفيها
 غداة تمادت في ضلال بغادده^(٢٤)
 أتى نحو هارون يناظر شيخه
 فنأفحه حتى تبدت مناكده
 فأطرق شيئا ثم أبدى جوابه
 بحق . ولكن أنكر الحق جاحده

٢٤ - يقصد بأبي بشر سيبويه . الذي لقي شرا كبيرا على يد البغداديين في مناظرته الشهيرة مع الكسائي عند هارون الرشيد . وكان الكسائي مؤدب أبناء الرشيد وهو من اعلام نحاة الكوفة . ويذكر أبو الطيب اللغوي ان الكسائي حمل إلى أبي الحسن الأخفش خمسين دينارا وقرأ عليه كتاب سيبويه سرا . . . ! ص ١٢٠ وانظر الحافظ اليعموري ص ٢٨٣ .

وكاد عليّ عمرا اذ صار حـاكا
وقدما عليّ كان عمرو يكايده^(٢٥)
سقاء بكأس لم يفق من خمارها
وأورده الأمر الـذي هو وارده
ولابن زياد^(٢٦) شركة في مراده
وكابن زياد مشرك القلب زائده
هما جرعا آلي علي وقنبر
أفاويق سم لم تنجذ أساوده^(٢٧)
أبكي على عمرو ولا عمرو مثله
إذا مشكل اعياء واعوز ناقده

٢٥ - يقصد بعلي : الكسائي . . فهو علي بن حمزة . . .

ويقصد بعمر : سيبويه . . فهو عمرو بن عثمان بن قنبر . . .

وفي الشطر الثاني يشير الى قضية عمرو بن العاص مع علي بن أبي طالب . .

ففي رأي الشاعر ان هناك قضية معكوسة . . . !!

٢٦ - يريد بابن زياد في الشطر الأول الفراء . وهو يحيى بن زياد من نحاة

الكوفة وهو من تلامذة الكسائي الذين كانوا يتتبعون اخطاء سيبويه

ويشهرون بها . . .

ويريد بابن زياد في الشطر الثاني عبيد الله بن زياد بن أبيه المعروف عند

المؤرخين بابن مرجانة وهي أمه وهو من أشهر قواد وولاة الامويين . وهو

صاحب فاجعة كربلاء الشهيرة ، والشاعر استغل التشابه في الاسم بين الفراء الذي

هو يحيى بن زياد وبين عبيد الله بن زياد . وبنى على ذلك ماجاء في البيت

بعده .

٢٧ - نجذته التجارب : احكمته وصيرته منجذا او منجذا بفتح الجيم المشددة

وكسرهما . أي عارفا مجربا للأمور ، ومنه قول سحيم بن وثيل : =

قضى نخبه شرح الشباب ولم يرع
 بشيب ولم تعلق بـذام معاقده
 لقبه كان للناس اعتناء بعلمه
 بشرق وغرب تستنار فوائده
 ولان^(٢٨) فلا شخص على الأرض قارىء
 كتاب أبي بشر ولا هو رائده
 سوى معشر بالغرب فيهم تلفت
 إليه وشوق ليس تخبو مواقده
 وما زال منّا أهل أندلس له
 جهابذ تبدي فضله وتناجده^(٢٩)
 وإني في مصر على ضعف ناصري
 لناصره مادمت حيا وعاضده
 آثار أثر الغرب^(٣٠) للنحو كمنّا
 وعالجه حتى تبدت قواعده
 وأحيا أبو حيان ميت علومه
 فأصبح علم النحو ينفق كاسده

= اخو خمين مجتمع اشدى ونجذني مداورة الشؤون
 والاساود مفردا أسود : الحية العظيمة السوداء : الحنش . يقصد الشاعر أن
 هذا السم من أساود فتية قوية . فسمها أشد اذاية واعظم خطرا من غيرها .
 ٢٨ - يقصد : والآن هجر كتاب سيبويه في أقطار الارض الآ في بلاد الغرب فلهم
 هنالك اعتناء بدراسته .

٢٩ - تناجده : تعين على نشره ودراسته وابداء فضله وقيمه العلمية .

٣٠ - اثر الدين هو لقب ابي حيان الذي لقب به في المشرق على عادة اهله . فهو
 اثر الدين المنتسب إلى الغرب . . .

إذا مغربي حط بالثغر رحله
 تيقن ان النحو أخفاه لاحده^(٣١)
 بلينا بقوم صدروا في مجالس
 لأقراء علم ضل عنهم مرأشده
 لقد آخر التصدير عن مستحقه
 وقدم غمر خامد الذهن جامده
 وسوف يلاقي من سعى في جلوسهم
 من الله عقي ما أكنت عقائده
 علا عقله فيهم هواه فما درى
 بأن هوى الانسان للنار قائده
 اقننا بمصر نحو عشرين حجة
 يشاهدنا ذو أمرهم ونشاهد^(٣٢)
 فلما نزل منهم مدى الدهر طائلا
 ولما نجد فيهم صديقا نوادده
 لنا سلوة فين سردنا حديثهم
 وقد يتلى بالسذي قال سارده

٣١ - يقصد نفسه لامامته في النحو وهو مغربي . فاذا اراد الرحيل وحط رحاله
 بثغر الاسكندرية للرجوع الى بلاده فان علم النحو - في نظره -
 يدفن . . . !

٣٢ - رحل ابو حيان الى الشرق سنة ٦٧٨ هـ فيكون نظمه لهذه القصيدة حوالي
 سنة ٦٩٨ هـ وكان الحاكم اذ ذاك بغرناطة هو ابو عبد الله ابن الاحمر ثاني
 ملوك بني الاحمر الملقب بالفقيه الذي تولى من سنة ٦٧١ هـ الى سنة ٧٠١ هـ
 (الملح البدرية لابن الخطيب ص ٥٨)
 وإياه يقصد ابو حيان في الأبيات التالية .

أخي إن تصل يوماً وبلغت سالماً
لغزاة فأنفذ لما أنا عاهد
وقبل ثرى أرض بها حل ملكنا
وسلطاننا الشهم الجميل عوائده
مبيد العدا قتلاً وقد عم شرهم
ومحي النداء فضلاً وقد رم هأمده^(٣٣)
أفاض على الإسلام جوداً ونجدة
فعرز مواليه وذل معانده
وعم بها إخواننا بتحية
وخص بها الأستاذ لا عاش كائده
جزى الله عنا شيخنا وامساننا
وأستاذنا الحبر الذي عم فائده
لقد اطلعت جيان أوحده عصره
فللغرب فخر أعجز الشرق خالده
مؤرخه نحويته وإمامه
محدثه جلت وصحت مسانده
نماه عظيم من ثقيف وإننا
به استوثقت منه العرى ومساعده^(٣٤)
ومما أنسى لا أنسى سهادي بيابه
بسبق وغيري نائم الليل راقده
فيجلو بنور العلم ظلمة جهلنا
ويفتح علما مغلقات وصائده

٣٣ - رم العظم : بلي فهو رميم .

٣٤ - لعله يشير الى عروة بن مسعود الثقفي الصحابي الشهير . . !

وإني وإن شطت بنا غربة النوى
 لشاكره في كل وقت وحامده
 بغرناطة روعي وفي مصر جثتي
 ترى هل يثني الفرد من هو فارده
 أبا جعفر خذها قوافي عن فتى
 تتيه على غرّ القوافي قصائده^(٣٥)
 يسير بلا اذن إلى الاذن حسنها
 فيرتاح سماع لها ومناشده
 غريبة شكل كم حوت من غرائب
 مجيدة أصل أتجتنا أماجده
 فلولاك يامولاي ما فاه مقولي
 بمصر ولا حبرت ما أنا قاصده
 لهذبتني حتى احسوك مفوقا
 من النظم لا يبلى على السدهر أبده
 وأذكيت فكري بعدما كان جامدا
 وقيد شعري بعدما ند شارده
 جعلت ختام ما فيه ذكرك إنسه
 هو المسك بل أعلى وإن عزّ ناشده

٣٥ - خص أبو حيان استاذة ابا جعفر احمد بن ابراهيم بن الزبير الشقفي العاصمي
 الجياني نزيل غرناطة ٦٢٧ هـ - ٧٠٨ هـ الأستاذ الشهير مؤلف كتاب (صلة
 الصلة) وغيرها من المؤلفات الجيدة بهذه الأبيات المعبرة عن اعترافه بفضل
 وتقديره لعلمه ، انظر الاحاطة ج ١ ص ١٨٨ .
 وانظر مقدمة (صلة الصلة) التي كتبها ليفي بروفا نصال الرباط ١٩٢٧ م
 وانظر مقدمة تفسير ابي حيان . . .

تعليقات على تحقيق السير للذهبي

الأستاذ مطاع الطرايشي

تمهيد :

صدر بدمشق : عن مؤسسة الرسالة : في العامين الماضيين ١٤٠١ - ١٤٠٢ هـ / ١٩٨١ - ١٩٨٢ م أحد عشر جزءاً من كتاب « سير أعلام النبلاء » للذهبي ؛ بتحقيق ثلثة من الشباب النشيطين بإشراف الأستاذ شعيب الأرناؤوط ذي التجربة الواسعة في هذا المجال .

وليست هذه هي المرة الأولى التي تخرج فيها أجزاء مطبوعة من هذا السفر الكبير ، فقد سبق أن أخرج معهد المخطوطات العربية ، بالاشتراك مع دار المعارف بمصر ، قبل ربع قرنٍ من تاريخ هذه الطبعة ثلاثة أجزاء من مطلع الكتاب ؛ في سلسلة ذخائر العرب^(١) .

وفي أثناء تصفّحي لبعض أجزاء الطبعة الجديدة عَنَّت لي ملاحظات شتى ، فاستحسنْتُ إفراغ الملاحظات المتناثرة في أثناء بحثٍ منظم ؛ إذ إن السير كتاب قيّم يستأهل وقفةً متأنيةً ، ثم إنه وثيق الصلة بتاريخ ابن عساكر حيث أعمل ، لذلك رغبتُ في أن أضَمَّ خبرتي إلى خبرة الإخوة

(١) صدرت الأجزاء الثلاثة على النحو التالي :

الجزء الأول : بتحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد - القاهرة ١٩٥٦ م .

الجزء الثاني : بتحقيق الأستاذ إبراهيم الأبياري - القاهرة ١٩٥٧ م .

الجزء الثالث : بتحقيق الدكتور أسعد طلس - القاهرة ١٩٦٢ م .

الأفاضل ، فكان هذا البحث مُسلسلاً في ثلاث حلقات : الأولى - مقدمة في المنهج ، والثانية - حول الذهبي والسير ، والثالثة - ملاحظات على الطبعة الجديدة ؛ اخترتها نموذجاً لما قدّمتُ الكلام عليه في الحلقتين الأوليين .

وأسأل الله أن يهدينا إلى الطيّب من القول ، وأن ينفع بعملنا جميعاً ؛ إنه سميع مجيب^(٢) .

الحلقة الأولى

[مقدّمة في المنهج]

١ - عرض تاريخي :

سبق إلى هذا البحث - منهج تحقيق المخطوطات - فيما علمت :

أ - نفر من العلماء والباحثين ؛ صدرت عنهم كتبٌ متداولة بهذا الشأن ؛ منهم : المستشرق الألماني برغستراسر ، والأستاذ عبد السلام محمد هارون ، والدكاترة : صلاح الدين المنجد ، ونوري حمّودي القيسي ، وسامي مكي العاني .

ب - وآخرون كانت لهم مشاركة في هذا المجال - بالمقالات ، أو بالمحاضرات ، أو بمعالجة البحث في مقدّمات بعض الكتب ، أو في فصولٍ منها - منهم الأساتذة والدكاترة :

(٢) يطيب لي بهذه المناسبة أن أذكر بالجميل الأخ الأستاذ محمد مطيع الحافظ ؛ فقد تكّرم فأعارني - من خاصة كتبه - كتباً ومحاضراتٍ قيمة أفدتُ منها في هذا البحث ؛ فله الشكر الجزيل .

إبراهيم بيومي مذكور ، ومحمود محمد شاكر ، ومحمد مندور ، ومصطفى جواد ، وشوقي ضيف ، وبنت الشاطئ ، وفرانز روزنثال ، وشكري فيصل ، وأحمد مطلوب ، وحسين علي محفوظ ، ونوري حمودي القيسي ، وهلال ناجي ، وبشار عواد معروف ، ومحمد حمدي البكري ، وسليمان قطاية ، وأحمد سعيدان .

ج - ولا بد أيضاً من الإشارة إلى البيان الصادر عن (لجنة وضع مشروع أسس تحقيق التراث العربي ومناهجه) التي اجتمعت في بغداد - بدعوة من معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ؛ بالتعاون مع وزارة الثقافة والإعلام بالجمهورية العراقية - في المدة الواقعة بين ٢٠ - ٢٩ / ٥ / ١٩٨٠ م وإلى المحاضرات القيمة التي أقيمت في الدورة التدريبية الخامسة لمبعوثي الدول العربية لدراسة شؤون المخطوطات - والتي انعقدت كذلك في بغداد من ٥ / ٤ / ١٩٨٠ حتى ٣ / ٧ / ١٩٨٠ م - فشارك فيها فريق من الأساتذة والدكاترة المذكورين آنفاً^(٣) .

د - وإن بحثي في هذه المقدمة مقصورٌ على جوانب من منهج التحقيق ؛ دون استيعاب المنهج بكامله . كما أنه يدور في الوقت نفسه حول كتبٍ بأعيانها ؛ تقع في زمرة الكتب التاريخية الحديثة ؛ وبخاصة في علم الرجال وفن التراجم .

(٣) صدرت محاضرات الدورة التدريبية الخامسة مطبوعةً على الآلة الكاتبة وبالتصوير . وانظر بخاصة محاضرة الدكتور أحمد مطلوب (ص : ٤ - ٧) ففيها عرض تاريخي مفصّل . وكذلك مقدمة الدكتور محمد حمدي البكري لمحاضرات برغستراسر في (أصول نقد النصوص ونشر الكتب) ص : ١١ - ١٣ .

٢ - التحقيق في اللغة والاصطلاح :

قال الزمخشري في أساس البلاغة :

« حَقَّقْتُ الأَمْرَ وأَحَقَّقْتُهُ : كُنْتُ على يَقِينٍ مِنْهُ . وَحَقَّقْتُ الْخَبَرَ فَأَنَا أَحَقُّهُ : وَقَفْتُ على حَقِيقَتِهِ . ويقول الرجل لأصحابه إذا بلغهم خبراً فلم يَستيقنوه : أَنَا أَحَقُّ لَكُمْ هَذَا الْخَبَرَ ، أَي أَعْلَمُهُ لَكُمْ وَأَعْرِفُ حَقِيقَتَهُ » .

وعلى ذلك فالتحقيق في اللغة هو العلم بالشيء ، ومعرفة حقيقته على وجه اليقين ، ومن هنا أشفق نفرٌ من أفاضل المشتغلين بنشر التراث من التعبير بهذا اللفظ عن أعمالهم في نقد النصوص ونشرها ، فأشار بعضهم بكلمة « صحَّحه » ، وآثر آخرون « قرأه » أو « عارضه بأصوله » أو « اعتنى به » ، من أمثال هذه العبارات التي تتصف بروح العلم والاقتصاد في الدعوى . على أن لفظ « التحقيق » قد شاع استعماله اليوم ؛ حتى غدا مصطلحاً لعمل العاملين في هذا المجال ؛ من غير التزامٍ بمدلوله الأصلي في كثير من الأحيان .

٣ - منطلقات التحقيق :

إن الجهود التي تُبذل في تحقيق التراث تحمل أعباءً إيصال الماضي إلى الحاضر ؛ بل والاستشراف للمستقبل ؛ لأن المستقبل الذي نريد بناءه لأمتنا لا يُمكن أن ينفصم عن الماضي ، وإذن فالتراث لا يمثل رجعةً إلى الوراء كما قد يتوهم المتوهمون ، وإنما هو قوة دفعٍ إلى الأمام ؛ ليست النظرة إلى الوراء فيه إلا لإحكام النظرة إلى الأمام . ومن هنا كانت المنطلقات الأساسية لعمل التحقيق أن يُصبح التراث موصولاً بالمعاصرة ، قادراً على النمو بها ، هادياً إلى الصراط السوي في التقدم نحو المستقبل^(٤) .

(٤) انظر تقرير لجنة وضع مشروع أسس تحقيق التراث العربي ومناهجه (ص ٤) .

٤ - غاية التحقيق :

قد يتساءل المرء عن غاية التحقيق إلى أين تنتهي ؟ وما الحدود التي عندها تقف خطوات الناشر في تحقيق النص وتقدمه ؟ وبعبارة أخرى : هل غاية المحقق أداء النص كما وضعه مؤلفه ؟ أو أن وراء هذه الغاية غاية أبعد اقتضاها تصحيح النص وتوضيحه ؛ بحيث يبدو العمل فيها ضرباً من التجاوز على المؤلف ، أو لوناً من المشاركة له في عمله ؟ لا مرء في أن أداء النص كما وضعه مؤلفه مطلب أساسي للتحقيق بعامة ، وهو أمر متفق عليه ، صرح به الباحثون في هذا الفن والعاملون فيه^(٥) . بل قد يكون المطلب الوحيد حين يكون النص المحقق أصلاً أو مرجعاً في بابه ؛ كالأمّهات في الدواوين الحديثية والمعجمات اللغوية . غير أنه لا يبدو وحيداً دائماً ، وبخاصة حين يتعلق الأمر بمقاصد أخرى للتحقيق متفق عليها كذلك ؛ منها : تقديم النص صحيحاً مطابقاً للأصول العلمية ، ومنها : توضيح النص وضبطه^(٦) ، وهو ما سنعالجه في الفقرات التالية .

٥ - إصلاح غلط المؤلف :

إن عمل أيّ من المؤلفين لا يخلو من أن يخالطه بعض الوهم أو السهو^(٧) ، ومن واجب المحقق التنبيه إلى أغلاط المؤلف والتنبيه إليها .

(٥) انظر : تحقيق النصوص ونشرها ؛ للأستاذ عبد السلام هارون (الطبعة الأولى)

ص ٢٨ . وقواعد تحقيق المخطوطات ؛ للدكتور صلاح الدين المنجد (الطبعة الخامسة)

ص ١٥ و ١٩ و ٢٤ . ومحاضرة الدكتور أحمد مطلوب في الدورة التدريبية الخامسة

لمبعوثي الدول العربية لدراسة شؤون المخطوطات (بغداد ، في ١٩٨٠/٤/٥ م) ص ١ .

(٦) من تقرير لجنة وضع مشروع أسس تحقيق التراث العربي ومناهجه (بغداد ، في

٢٠ - ٢٩/٥/١٩٨٠ م) ص ٦ .

(٧) وبناء على ذلك لا يصح ربط الصحة والسلامة بنص المؤلف دائماً ؛ كما قد توحى به

عبارات بعض الفضلاء المذكورين آنفاً .

لكن الإشكال في هذا السؤال : هل يجوز للمحقق تغيير النص المغلوط أو لا ؟ الحق أن المسألة خلافية قديمة ؛ أثارها المحدثون فلم ينتهوا فيها إلى رأي جامع ، لكنهم مع ذلك ذكروا قواعد دقيقة في هذا الباب ، سأعرضها من خلال البحث :

أ - قال القاضي عياض :

« الذي استمر عليه عمل أكثر الأشياخ نقل الرواية كما وصلت إليهم وسمعوها ، ولا يُغيرونها في كتبهم ، حتى أطرّدوا ذلك في كلمات من القرآن استمرت الرواية في الكتب عليها بخلاف التلاوة المجمع عليها ، ولم يجرى في الشاذ من ذلك في الموطأ والصحيحين وغيرها ، حماية للباب . لكن أهل المعرفة منهم ينبّهون على خطئها عند السماع والقراءة ، وفي حواشي الكتب ، ويقرؤون ما في الأصول على ما بلغهم . ومنهم من يجسر على الإصلاح ... وحماية باب الإصلاح والتغيير أولى ؛ لئلا يجسر على ذلك من لا يحسن ويتسلط عليه من لا يعلم . »^(٨)

ب - وقال ابن الصلاح :

« إذا وقع في روايته لحن أو تحريف فقد اختلفوا ؛ فمنهم من كان يرى أنه يرويه على الخطأ كما سمعه ، وذهب إلى ذلك من التابعين : محمد بن سيرين ، وأبو معمر عبد الله بن سخبرة ؛ وهذا غلو في مذهب اتباع اللفظ ، والمنع من الرواية بالمعنى . ومنهم من

(٨) الإلماع ١٨٥ - ١٨٦ ، وعنه ابن الصلاح في المقدمة (ط دمشق) ١٠٧ ، وابن كثير في الباعث الحثيث (ط الثانية) ١٤٥ .

رأى تغييره وإصلاحه وروايته على الصواب ، رويناه ذلك عن :
الأوزاعي ، وابن المبارك ، وغيرهما ، وهو مذهب المحصلين والعلماء
من المحدثين ... وأما إصلاح ذلك وتغييره في كتابه وأصله فالصواب
تركه ، وتقرير ما وقع في الأصل على ما هو عليه ، مع التضييب
عليه وبيان الصواب خارجاً في الحاشية ، فإن ذلك أجمع للمصلحة
وأنفى للمفسدة .^(٩)

ج - قلت : ويتبين مما سلف أن المحدثين قد فرّقوا في إصلاح الغلط ما
بين تصحيح الرواية في أثناء القراءة والسماع وبين تغيير متون
الكتب ، وأنهم حين تسامحوا في الجانب الشفهي تشدّدوا في الآخر
الكتابي ؛ حذراً من خطر التلاعب بالمتون بدعوى إصلاح الغلط .

إذن هل انتهى البحث بسدّ باب التغيير وانتهى الأمر ؟
الجواب : إن البحث لما ينته ، فإنّ في الإصلاح مُتْسَعاً من القول ؛
لكنّ مسالكة لطيفة بل حرجة أحياناً ؛ وسيأتي بيانها .

د - لا بدّ قبل الإصلاح بتغيير النصّ المغلوط من انتفاء الشبهة وظهور
الخطأ واضحاً كالشمس ، ومن خير ما يُستشهد به في هذا المجال قول
ابن الصلاح في المقدمة^(١٠) :

« وكثيراً ما نرى ما يتوهمه كثير من أهل العلم خطأ - وربما
غيره صواباً - ذا وجهٍ صحيح وإنّ خفي واستغرب ؛ لاسيّما فيما
يعدّونه خطأ من جهة العربية ، وذلك لكثرة لغات العرب
وتشعبها »

(٩) مقدمة ابن الصلاح (ط دمشق) ص ١٠٨ .

(١٠) مقدمة ابن الصلاح (ط دمشق) ١٠٨ .

قلتُ : ويلحق بذلك ما قد يبدو غلطاً في رسم بعض الآيات من القرآن الكريم ، وعند التحقيق يتبين أن لها وجوهاً في علم القراءات ، أو أن المؤلف أوردتها نصاً لقراءة شاذة . وكذلك أنواع أخرى من الأخطاء لا ينفرد بها مؤلف بعينه ، وإنما تمثل ظاهرة مشتركة لدى مجموعة من المؤلفين ؛ والمثال على ذلك ما عُرف باسم « لغة المحدثين » ؛ قال أبو عبيد^(١١) :

« لأهل الحديث لغة ، ولأهل العربية لغة . ولغة أهل العربية أقيسُ ، ولا تجدُ بدءاً من اتباع لغة أهل الحديث من أجل السماع »

هـ - ثم إنه يجب التفريق في إصلاح الخطأ ما بين اختيار المؤلف وسهوه ، فقد يكون إثبات الرواية بخطئها من اختيار المؤلف ؛ وهو المنهج الذي سار عليه جمهرة المحدثين كما مرَّ آنفاً . وقد ظهر أن ابن عساكر كان من أنصار هذا المنهج ؛ إذ ينقل في التاريخ ما في أصوله بخطئه ، ويكتفي أحياناً برسم « ضبة » فوق الخطأ ، وأحياناً يرفقها ببيان الصواب بعد انتهاء الخبر . فهذا ما يفرض على المحقق متابعته في منهجه ، وترك الخطأ مع التنبيه إلى الصواب في الحاشية .

و - ثم يجب التفريق أيضاً ما بين كون المؤلف منشئاً للنص من ذات نفسه أو راوياً له عن غيره . فإذا كان النص المحقق شعراً بخط الشاعر نفسه ، أو نثراً فنياً من صنع الكاتب نفسه ، ففي هذه الحالة يجب إثبات غلط الشاعر أو الأديب كما هو ولو كان سهواً منه أو لحناً أو

(١١) الكفاية للخطيب البغدادي ٢٨٠ .

وهما ، لأن الأمانة العلمية تقتضي إبراز الآثار الفنية كما خرجت من أيدي صانعيها ؛ بأفكارها وألفاظها ورسمها ؛ فالنقاد والدارسون بحاجة إلى الاطلاع على الخطأ والصواب معاً في تلك الأعمال .

ز - وقد يتساءل المرء بعد هذا : ما الذي بقي بعد كل هذه القيود لإباحة التغيير ؟ الحق أن ماسبق ذكره كافٍ لإقناعنا بأن ترك الخطأ في المتن على حاله ؛ مع التنبيه إليه في الحاشية ؛ أيسر كلفة من احتمال تبعات تغييره . لكن التغيير مع ذلك قد يبدو مُتَعَيِّناً في بعض الأحيان ، وقد يبدو سهلاً ميسوراً أحياناً أخرى .

ح - يجب التغيير حين يقع الغلط في رسم الآيات القرآنية الكريمة . وإذا كان فريق من علماء السلف قد ارتضوا ترك بعض الخطأ في كلمات من القرآن فذلك لأسباب لم تعد مقنعة ، ولا بد من وضع الشواهد القرآنية في نصابها الصحيح .

ط - وقد يُصبح التغيير سهلاً ميسوراً حين يجد المحقق نظائر للنص المغلوط الذي يُعالجه قد وردت على الصواب في الكتاب نفسه أو خارجه ؛ فذلك أدعى إلى اطمئنان المحقق وثقته بتصحيحه ؛ قال القاضي عياض^(١٢) :

« وأحسن ما يُعْتَمَدُ عليه في الإصلاح أن ترد تلك اللفظة المُغَيَّرَة صواباً في أحاديث أخرى ، فإن ذكرها على الصواب في الحديث أمن أن يقول عن النبي ﷺ ما لم يقل »

قلتُ : وقد وقع لي شيء من ذلك في تاريخ ابن عساكر ؛ إذ وجدته يُعيد الخبر الواحد أحياناً - بإسناده ومتنه - في أكثر من موضع ، فأفدتُ من المقارنة تصحيحاً لبعض الأسانيد وبعض المتون .

(١٢) الإلماع ١٨٧ ، وعنه ابن الصلاح في المقدمة (ط دمشق) ١٠٩ .

ي - وما يمهّد السبيل إلى تصحيح النص ، بل قد يدفع إليه ، أن يكون المؤلف راوياً للمتون أو ملخصاً للأسفار ، فيقع الخطأ في بعض نقله ، والوهم في بعض تلخيصه ، على حين يكون الصواب ثابتاً في المصدر المنقول منه ، أو واضحاً في الكتاب الملخص . وقد رأيت شيئاً من ذلك في تاريخ ابن عساكر ، ثم في ملخصه بخط ابن منظور ، إذ وهم مرة - بسبب السرعة في القراءة كما يبدو - فاختلطت عليه تعليقات ابن عساكر بالنصوص المنقولة^(١٢) . وهذه الأخطاء لا تخلو منها الكتب التاريخية بعمامة ، وهي في الموسوعات الكبيرة أكثر ظهوراً بسبب ضخامة الكتاب والسرعة في تأليفه .

فمن الأمانة العلمية هنا أن تُردَّ العبارة إلى حاق رسمها وفقاً لما في الأصل ، على أن توضع بين حاصرتين ؛ تمييزاً لها من

(١٢) في المجلدة الأولى من تاريخ دمشق (ص ٢٠١/س ٤ وما بعده) : عن أبي هريرة - في قول الله تبارك وتعالى ﴿ إلى ربوة ذات قرار ومعين ﴾ - قال : هي الرملة من فلسطين . ثم عقب ابن عساكر على الحديث بقوله : وقيل إنها بيت المقدس ؛ وساق خبراً في ذلك عن قتادة . وقيل إنها الإسكندرية ؛ وساق خبراً عن زيد بن أسلم . وقيل إنها مصر ؛ وساق خبراً عن وهب بن منبه . وقيل إنها الكوفة ؛ وساق خبراً عن محمد بن مسلم .

وفي الجزء الأول من مختصر ابن منظور (ل ٢٣/ب ، السطر الثاني) : قال أبو هريرة : ﴿ ربوة ذات قرار ومعين ﴾ هي الرملة من فلسطين ، وقيل إنها بيت المقدس . وقال قتادة : وقيل إنها الإسكندرية . وعن زيد بن أسلم ؛ وقيل إنها مصر . وعن وهب بن منبه ؛ وقيل إنها الكوفة .

وكذلك يتبين كيف انقلبت الأخبار في مختصر ابن منظور ؛ إذ ظن « وقيل .. » في كل مرة أنها من كلام صاحب الحديث ، وفاتئة أنها من كلام ابن عساكر يمهّد به للرواية التالية .

سائر كلام المصنّف ؛ مع التنبيه إلى ما كان من خطئه في الحاشية .

وقد كان هذا اختيار علماء السلف كما يظهر في أحوال قريبة مما ذكرنا ؛ فقد نقل ابنُ الصلاح في المقدمة^(١٤) عن الخطيب البغدادي أنه « روى عن أبي عمر بن مهدي ، عن القاضي المحاملي بإسناده ، عن عروة ، عن عمرة بنت عبد الرحمن ، تعني عن عائشة ، أنها قالت : كان رسول الله ﷺ يُدني إليّ رأسه فأرجّله .

قال الخطيب : كان في أصل ابن مهدي « عن عمرة أنها قالت : كان رسول الله ﷺ يُدني إليّ رأسه » فألحقنا فيه ذكر عائشة إذ لم يكن منه بدّ ، وعلمنا أن المحاملي كذلك رواه ، وإثنا سقط من كتاب شيخنا أبي عمر . وقلنا فيه : « تعني عن عائشة » رضي الله عنها ، لأجل أن ابن مهدي لم يقل لنا ذلك . وهكذا رأيت غير واحدٍ من شيوخنا يفعل في مثل هذا .

قلت : وكلمة « يعني » في عُرف المحدثين قديماً بمنزلة وضع الزيادة بين حاصرتين في عُرفنا اليوم .

يا - ويلحق في الحكم بالإصلاح كلّ أنواع السهو الظاهر من المؤلف ؛ كإسقاط حرف أو كلمة أو جملة أحياناً ، والعكس من ذلك كتكرار حرف جرّ مثلاً ، أو إعادة كلمة أو جملة ؛ فهذا كلّه مما يجب تقويمه بحذف المكرّر أو بزيادة الناقص ووضعه ما بين حاصرتين لتمييزه ، مع التنبيه في الحاشية إلى ما كان في الأصل .

(١٤) مقدمة ابن الصلاح (ط دمشق) ١١٠ .

يب - إصلاح اللحن الفاحش : سبق أن أشرنا إلى ما يسمى « لغة المحدثين »^(١٥) وما يعتورها من الخطأ أحياناً بسبب الالتزام بالرواية عن الأشيخ كما وردت ؛ وفيهم من كان يلحن حتى قال الإمام أبو عبد الرحمن النسائي^(١٦) : « لا يُعَابُ اللحنُ على المحدثين » وقد كان بعض المتشددّين من أهل الحديث يرى الالتزام بالرواية مع اللحن ؛ روي عن أبي معمر أنه قال^(١٧) : « إني لأسمع الحديث لحناً فألحنُ أتباعاً لما سمعتُ » . لكنّ الكثرة الكاثرة من المحدثين ارتأت غير ذلك ؛ ذكر ابنُ عبد البرّ عن علي بن الحسن أنه قال^(١٨) : « قلتُ لابن المبارك : يكون في الحديث لحنٌ أقومُه ؟ قال : نعم ، لأنّ القوم لم يكونوا يلحنون ، اللحن منّا » . ويبدو أن القول الفصل في هذه المسألة جاء على لسان الإمام النسائي إذ سئل عن اللحن في الحديث فقال^(١٩) : « إن كان شيئاً تقوله العرب - وإن كان في غير لغة قريش - فلا يُغَيَّرُ ؛ لأنّ النبي ﷺ كان يُكَلِّمُ الناس بلسانهم . وإن كان مالا يوجد في كلام العرب فرسول الله ﷺ لا يلحن » . أما الإمام أحمد فكان يُصلح اللحن الفاحش فحسب ؛ قال عبد الله بن أحمد بن حنبل^(٢٠) : « كان إذا مرَّ بأبي لحنٍ فاحشٍ غيره ، وإذا كان لحناً سهلاً تركه ، وقال : كذا قال الشيخ »

- (١٥) انظر مامضى : ص ٢٨٤ .
 (١٦) كتاب الضعفاء والمتروكين للنسائي (ط الهند) : ص ٣٥ ، وعنه الخطيب البغدادي في الكفاية ٢٨٦ .
 (١٧) جامع بيان العلم (ط السلفية) : ج ١ / ص ٩٨ .
 (١٨) المصدر السابق : ج ١ / ص ٩٧ .
 (١٩) الإلماع للقاضي عياض : ١٨٣ .
 (٢٠) الكفاية للخطيب البغدادي : ٢٨٧ .

قلت : وكثيراً ما نلاحظ في الكتب الحديثة والتاريخية ظاهرة الخطأ في المرفوعات والمنصوبات تتردد باستمرار ، وكذا الخطأ في رواية الشعر بما يُفسد وزنه ، كما ورد في تاريخ ابن عساكر نقلاً عن سنن البيهقي^(٢١) ، في رواية رجز عبد الله بن رواحة بهذا الشكل :

نحن قاتلناكم على تأويله
كما قاتلناكم على تنزيله

والصواب : « قتلناكم » في المرتين . فمن المستحسن - بناء على ما سبق - تنقية الكتب المحققة من شوائب اللحن ، وبخاصة هذه الأخطاء ، ولا مانع من الإشارة إلى ذلك في الحواشي .

يجب - وقد يكتفي بعض المؤلفين - في الكتب التاريخية والملخصات - برسم كلمة أو عبارة مبهمة ؛ كما وردت في المصدر المنقول منه أو في الكتاب الملخص ؛ يرسمونها رسماً غير مُبين . وقد صادفتُ شيئاً من ذلك في تاريخ ابن عساكر وسير الذهبي ؛ بالمقارنة بينهما وبين مصادرها . كما رأيتُ ذلك أيضاً في مختصر ابن منظور لتاريخ ابن عساكر ؛ إذ كان لا يكتفي أحياناً بترك النقط ، بل ربما رسم الكلمة المبهمة رسماً ناقصاً ، وقد يترك مكانها بياضاً .

ففي هذه الحالة نشعر وكأن المؤلف - بدافع العجلة لإنجاز كتاب ضخم - ألقى عن كاهله عبء تحقيق النص وإصلاحه ، فترك ذلك لمن بعده . وهذا ما يوجب على المحقق أن يستدرك ما أُخلِّ

(٢١) انظر تاريخ ابن عساكر (ط الجمع بدمشق) : جزء « عبد الله بن جابر - عبد الله بن

زيد » ص ٢٢٨/س ١٧ ، وسنن البيهقي ٢٢٨/١٠ .

به المؤلف ؛ وذلك بملاحقة النص في المصدر الأصلي ، أو بمتابعة البحث في المصادر الأخرى ؛ للوصول إلى الوجه الصحيح ، وإثباته في محله بحيث تنتظم العبارة وتعود إلى حاق رسمها .

يد - وليس أجل من أن نختم هذا الباب بكلمة الحافظ ابن عساكر ؛ في مقدمته لتاريخه الكبير ؛ قال (٢٢) :

« فَمَنْ وَقَفَ فِيهِ عَلَى تَقْصِيرٍ أَوْ خَلَلٍ ، أَوْ عَثَرَ فِيهِ عَلَى تَغْيِيرٍ أَوْ زَلٍّ ، فَلْيَعْذِرْ أَخَاهُ فِي ذَلِكَ مُتَطَوِّلاً ، وَلْيُصْلِحْ مِنْهُ مَا يَحْتَاجُ إِلَى إِصْلَاحٍ مُتَفَضِّلاً ، فَالْتَقْصِيرُ مِنَ الْأَوْصَافِ الْبَشَرِيَّةِ ، وَلَيْسَتْ الْإِحَاطَةُ بِالْعِلْمِ إِلَّا لِبَارِي الْبَرِيَّةِ »

هذه الوصية الطيبة من أبي القاسم بن عساكر ، وما اشتملت عليه من الإذن بالإصلاح أو الدعوة إليه ، يصح اعتبارها مثالاً يُحتذى في الباب كله ؛ إذ جعلت الأمانة في نشر العلم حظاً مشتركاً بين المصنف والمحقق . فمن شاء أن يحمل الأمانة فليحتمل مشقاتها أولاً ، ثم ليحتمل تبعاتها آخرأ ، نسأل الله أن يجعلنا من الذين هم لأماناتهم وعهدهم راعون .

٦ - شرح النص المحقق :

لابد أولاً من استبعاد الرأي القائل : « إن الغاية من تحقيق الكتاب هي تقديم نص صحيح ، ولذلك يجب أن يُعنى باختلاف روايات النسخ ، وأن يُثبت ما صح منها ، وأن يوجز في التعليق كيلا يُثقل النص بتعليقات طوال » (٢٣)

(٢٢) تاريخ مدينة دمشق - المجلد الأول : ص ٥ .

(٢٣) تاريخ مدينة دمشق - المجلد الأول : المقدمة (ص ٤٨) .

فالنص الصحيح قد لا يبدو صحيحاً من غير توضيح ، والخشية من إثقال النص لا معنى لها حين تكون ذريعةً للتهرب من مواجهة المشكلات ، والاحتجاج بأن الكتاب واسع لا يحتاج إلى زيادة سعة^(٢٤) مردود أيضاً بعمل شيخَي المحققين العرب في عصرنا الأستاذ أحمد محمد شاكر رحمه الله وأخيه الأستاذ محمود محمد شاكر مدّ الله في عمره ، في تفسير الطبري ومسند أحمد ، وهما ما هما . ولا مراء في أن إخراج النص مجرداً من التعليقات والشروح لم يعد أمراً مقبولاً بعد ما ظهر خطؤه ، وأقرّت نخبة المحققين اليوم أن « توضيح النص وضبطه » من المقاصد الأساسية للتحقيق^(٢٥) .

ولا أودّ أن أكرّر هنا ما ذكره المعنيون بشؤون التحقيق تحت عنوان « التعليق على النص » فلذلك مكانه من البحث^(٢٦) . إنما الغرض الحديث عن « شرح النص » في قواعد التحقيق وجهود المحققين .

قد يبدو العمل في شرح النص لأول وهلة تجاوزاً لواجبات المحقق أو ضرباً من المشاركة للمؤلف في عمله ، لكنّه عند إمعان النظر امتداد للتحقيق وتمة له ؛ وهذا البيان :

أ - قال عبد السلام هارون في أثناء الحديث عن التعليق على النص^(٢٧) :
« ويقتضي التعليق أيضاً التعريف بالأعلام الغامضة أو المشتبهة ،

(٢٤) من مقدّمة المجلد الأول (ص ٤٩) .

(٢٥) انظر مقدمة الدكتور شكري فيصل لخريدة القصر (قسم شعراء الشام - الجزء الثالث) : ص ٢٠ - ٢٦ ، ثم انظر تقرير لجنة وضع مشروع أسس تحقيق التراث العربي ومناهجه (إصدار وزارة الثقافة والإعلام - بغداد ٢٠ - ٢٩ / ٥ / ١٩٨٠ م) : ص ٦ .

(٢٦) انظر فقرة « الحواشي والتعليقات » ص ٢٢٦ .

(٢٧) تحقيق النصوص ونشرها (الطبعة الأولى) : ص ٦٤ .

وكذلك بالبلدان التي تحتاج إلى تحقيق لفظي أو بلداني . ويقتضي أيضاً توضيح الإشارات التاريخية والأدبية والدينية وغيرها »

قلت : وهذه ألوان من الشروح ؛ لاريب في ذلك .

ب - أما أستاذنا الدكتور شكري فيصل فقد كان ظاهر الميل إلى هذا الأمر حين قال^(٢٨) :

« فمن الخير إذن أن يتولى محققو النصوص بالذات عمليات الشروح الأولى لها ، لكي تصبح جاهزة للبحث الأدبي الصرف ؛ أو للبحث التاريخي الصرف ، أولهما معاً » . فأوضح بصريح العبارة أن هذه الشروح من مكملات العمل في نشر النصوص .

ج - ثم جاءت لجنة وضع مشروع أسس تحقيق التراث ، فأقرتْ - في باب التعليق على النص - أن على المحقق^(٢٩) : « تحليل القراءة عند الترجيح ، وأن يُعرّف من الأعلام والمواضع وما في حكمها ما يحتاج إلى تعريف ، وأن يُعلّق على الحديث بما يُفيد إظهار درجته وتحديد مرتبته »

د - أما برغستراسر فقد تحدّث عن حواشي الشعر بخاصة ؛ فقال^(٣٠) :

« واختلف العلماء في لزوم نشر حواشي الشعر . فمنهم من ذهب إلى أنه لا فائدة من ذلك ؛ لأن أكثرها معروف . ومنهم من ذهب إلى غير ذلك ، حتى إن بعضهم لم يكتفِ بما وجدته من الحواشي ، بل

(٢٨) مقدمة الخريدة (قسم شعراء الشام - الجزء الثالث) : ص ٢٥ « بتصرف يسير » .

(٢٩) قرارات اللجنة : ص ١٢ - ١٣ « باختصار » .

(٣٠) محاضرات برغستراسر : ص ١١١ - ١١٢ « باختصار » .

استعان بكتب النحو واللغة والأدب ، فجمع كل ما وجدته فيها من شرح الأبيات أو عباراتها . وهذه الطريقة محدودة .. إلا أن حجم الكتاب يصير كبيراً ، والأحسن اختيار ماله قيمة من الهوامش »

قلت : أو ليس كل ما سلف ذكره : من تعليل القراءة ، وتعريف المبهم ، وتوضيح الإشارة ، وتخريج الحديث ، وإثبات شرح الشعر ، شرحاً للنصوص ؟ هذا من الجانب النظري ، أما من الجانب العملي فإننا ننظر في أعمال أئمة المحققين اليوم فنجد أن الشرح في أعمالهم قرين التحقيق ، حتى لقد اقتصر أحمد محمد شاكر رحمه الله على تسمية عمله في مسند أحمد بن حنبل شرحاً .

وكذلك نرى أن شرح النصوص من تمام عمل المحقق ، وهو بحكم معاناته للنص وإلفه لمادة الكتاب أجدر الناس بشرح ما استغلق من عبارته وإيضاح ما غمض من معانيه ، لكنه مع ذلك ليس أمراً مطلقاً ، وإنما هو رهن شروط تحدّد خصائصه :

إنه منوط قبل كل شيء بتمكن المحقق في علمه وأصالته في عمله ، فليس كل الشراح بمستوى واحد من الكفاية والخبرة ، ولا يُكلف الله نفساً إلا وسعها ، فقد يُجزئ من بعضهم أحياناً ذكر الرواية كما وردت من غير تعليق ، وقد لاتنفع من بعض المحققين الكبار إلا بحلّ أعقد المشكلات .

ثم إن الشرح شرحان : مُوجَز ومُسَهَّب ، وخير الشرح ما كان تكملة لعمل المحقق في أداء النص وإيضاحه . أما الشرح الآخر الذي يبدأ فيه الشارح من حيث انتهى المصنّف ؛ ليتوسّع في بسط المعاني وتقليب وجوه الكلام فحاشاه كتب خاصة بالشروح .

ولا بدّ أيضاً من تحقيق التوازن في التعليق على النصّ ، فلا يطغى التوضيح على التصحيح ، ولا يستحيل كتاب التاريخ مثلاً مُسنداً في الحديث ، فإن لكل كتاب بناءً خاصاً وكياناً مستقلاً ، وخير التحقيق ما التقى فيه عمل المصنّف والمحقّق في جهدٍ متكامل وتواصل وثيق لرفع قواعد البناء العلمي القويم .

والآن ، بعد كل ما مضى من الحديث عن آفاق التحقيق الرحبية ، قد نعود إلى السؤال المطروح آنفاً^(٣١) : هل للتحقيق غايةٌ تقف مدّة عند حدٍّ محدود ؟ فيتراءى لنا الجواب حاضراً : هل للإتقان غايةٌ أو حدود ؟!

٧ - التحقيق والرواية :

إن ما يُسمّى اليوم تحقيقاً ليس إلا استمراراً للرواية القديمة في إهابٍ جديد ، وقد يبدو هذا الأمر من الواضح بدرجةٍ لا يحتاج معها إلى دليلٍ أو برهان .

صحيح أن التلقي فيه مبنيّ على « الوجدادة » - وهي أن يجد المرء حديثاً أو كتاباً بخط شخصٍ يأسناده - والوجدادة ليست من باب الرواية ، وإنما هي حكاية عمّا وجدّه في الكتاب . لكنّ العمل بها مع ذلك معروف منذ أمدٍ بعيد ؛ قال ابن الصلاح المتوفى سنة ٦٤٢ هـ - أي منذ سبعمائة وستين سنة -^(٣٢) :

(٣١) انظر ما مضى (ص ٢٨١) .

(٣٢) مقدمة ابن الصلاح (ط دمشق) : ص ٨٧ ، وعنه الباعث الحثيث (الطبعة الثانية) :

« وقطع بعض المحققين من أصحابه - يعني الشافعي - بوجوب العمل بها - يعني الوجادة - عند حصول الثقة به . وهذا هو الذي لا يتجه غيره في الأعصار المتأخرة ، لتعذر شروط الرواية في هذا الزمان » .

قال ابن كثير مُعَقِّباً : « يعني فلم يبق إلا مجرد وجادات »

قلت : ولعل شيوع السماع بالإفادة عند المحدثين^(٣٣) ، وهو أن يسمع المفيد الأصول ، ويكتبها بخط يده ويضبطها ويقابلها ، ثم يبذلها للمستفيد الذي كان سماعه - بسبب صغر السن في معظم الأحيان - خلواً من كتاب ، وبذلك يكبر المستفيد وقد حاز الأسانيد العالية وتفرّد برواية الدواوين الحديثية الضخمة . لعل في شيوع هذا اللون من السماع منذ القرن الرابع للهجرة ما يكشف عن القيمة الكبرى للكتب المصححة الموثقة التي أصبحت عمدة السماع والرواية ، حتى آل الأمر إلى مجرد وجادات ؛ على حدّ تعبير الحافظ ابن كثير .

حتى الإجازة - وهي من أنواع الرواية - ليست عند التحقيق أكثر من وجادة ياذن . قال أحمد محمد شاكر رحمه الله^(٣٤) : « والوجادة الجيدة التي يطمئن إليها قلب الناظر ، لا تقلّ في الثقة عن الإجازة بأنواعها ، لأن الإجازة - على حقيقتها - إنما هي وجادة معها إذن من الشيخ بالرواية ، ولن تجد في هذه الأزمان من يروي شيئاً من الكتب بالسماع ، إنما هي إجازات كلّها ، إلا فيما ندر .

(٣٣) سبق لي بحث عن السماع بالإفادة عند المحدثين ؛ نشرته في مجلة الجمع بدمشق (المجلد

٥٠/ج ٢/ص ٦٣٨ وما بعدها) .

(٣٤) الباعث الحثيث (الطبعة الثانية) : ص ١٣١ .

قال : والكتب الأصول الأمّهات - في السّنة وغيرها - تواترت روايتها إلى مؤلفيها بالوجادة ، ومختلف الأصول العتيقة الخطية الموثوق بها ، ولا يتشكك في هذا إلا غافل عن دقة المعنى في الرواية والوجادة ، أو متعنّت لا تقنعه حجة »

فإذا كان الأمر كذلك ، فما الشروط التي تصحّ بها الرواية بالوجادة ؟ لقد اشترطوا لذلك شرطين أساسيين : هما : الثقة بصحة النسبة أولاً ، ثم الثقة بصحة النسخة ثانياً . فلا تصح الوجادة إلا بأن يثق القارئ « بأن الكتاب الذي ينقل منه ثابت النسبة إلى مؤلفه »^(٣٥) ، ولا تصح كذلك إلا بصحة النسخة المنقول عنها . قال ابن الصلاح في المقدمة^(٣٦) : « وإذا أراد أن ينقل من كتاب منسوب إلى مصنف فلا يقل : قال فلان كذا وكذا ، إلا إذا وثق بصحة النسخة ، بأن قابلها هو أو ثقة غيره بأصول متعدّدة »

قلت : وهذا ما يُسمّى في قواعد التحقيق اليوم : « توثيق النصّ نسبةً ومادّة »^(٣٧)

وبعد ؛ فإن أحلى تعبير عن الرجوع بالرواية اليوم إلى نهج السلف الصالح ، مع البعد عن الدعوى العريضة في كلمة التحقيق ، هو ما أثبتته العلامة الأستاذ محمود محمد شاكر حفظه الله تحت عنوان « طبقات فحول الشعراء » لمحمد بن سلام الجُمحي ؛ إذ كتب : « قرأه وشرحه » . فالقراءة

(٣٥) المصدر السابق : ص ١٣٠ .

(٣٦) مقدمة ابن الصلاح (ط دمشق) : ص ٨٧ .

(٣٧) مقررات لجنة وضع مشروع أسس تحقيق التراث العربي ومناهجه (بغداد ١٩٨٠ م) :

خير تعبير عن الصدق في تحمّل العلم ؛ إذ قرأه لنفسه أولاً . ثم هي خير تعبير عن الصدق في نشره ؛ إذ قرأه للناس آخراً . ثم قام بشرحه ؛ وهو من تمام العمل في النشر كما قدّمنا . ولعلها أن تكون سُنّة حسنة ؛ له أجرها وأجر مَنْ عمل بها ؛ إن شاء الله .

٨ - صفات المحقق :

ليس التحقيق أمراً هيناً فيغدو نهزة المختلس ، إنه عند المكابدة أشقّ على النفس من تصنيف كتاب جديد ، وهو ما فرض على المشتغل في هذا المجال شروطاً لا بدّ من توفّرها فيه ليستقيم له عمله . هذه الصفات بعضها علمي والآخر خلقي ، لكنّ التوكيد على الجانب الخلقي لازم قبل كل شيء ؛ لأن العمل العلمي في جوهره عمل أخلاقي .

أبرز هذه الصفات : الأمانة والصبر . إن الأمانة في أداء النصّ صحيحاً بلا تزويد أو نقصان تقتضي المحقق سخاءً بالجهد والوقت ، وصبراً على العمل بلا حساب .

أما المؤهلات العلمية فهي التمكن من العلم الذي يخوض غماره ، والخبرة بالعمل الذي يمارسه ، وحسن الفهم لما يقرؤه .

ولقد أجمل أبو حاتم بن حبان هذه المعاني بالطف عبارة - حين ذكر شروط الاحتجاج برواية الراوي ؛ في مقدمة المسند الصحيح - فكان منها^(٣٨) : « الصدق في الحديث ، والعقل بما يُحدّث ، والعلم بما يُحيل من معاني ما يروي »

(٣٨) صحيح ابن حبان : ١١٢/١ .

٩ - المحقق والمصنف :

إن استحكام الصلة ما بين صاحب الأثر والرواية عنه شرطٌ أساسي للثقة بصحة الرواية ، ولهذا كان التلقي المباشر عن أصحاب الآثار عمدة في الرواية عنهم . أما اليوم وقد انقطعت أسباب الرواية المعروفة وأصبح ما يُنشر من كتب التراث مجرد وجادات ، فقد غدت معايشة المصنف في الأثر الذي خلفه هي البديل الحقيقي للتلقي المباشر عنه . على أن هذه المعايشة تتطلب أشياء وأشياء :

إنها تتطلب من المحقق أولاً فكراً منسجماً مع فكر المصنف ، ومعرفة قريبة من معرفته ، أو على الأقل إدراكاً واعياً لأفكار المصنف وآرائه .

ثم إنها تقتضي المحقق أن ينطلق من بداية العمل ليعايش المصنف نفسه ، لا أن يتخاذل ليعايش النسخ ، وربما كان بعضها ضعيف الصلة بالمصنف ، وربما كان بعضها عائقاً دونه .

ثم إنها تستوجب التتبع الدقيق لمنهج المصنف في عمله : في نقله واختصاره ، في اختياره وردّه ، في تفردّه ومتابعته .

بذلك كله يغدو المحقق وثيق الصلة بالمصنف ، مُحسناً للفهم عنه ، قادراً على مواصلته ، صادقاً في أداء عبارته ، مُبيناً في شرح إشارته ، وكأنما ينطق بلسانه ، ويترجم عن فكره بين الناس .

١٠ - المحقق ومصادر الكتاب :

معرفة مصادر الكتاب ليست لازمةً للمقابلة فحسب ، ولا هي ضرورة للثبوت من النص فقط . إنها معرفةٌ بحقيقة الكتاب كله : بعناصر بنائه ، بمنهج المؤلف فيه .

بل إن الخبرة بالمصادر يجب أن تتجاوز الكتاب المحقق إلى ينابيع العلم الذي يتصل به الكتاب ، فعلى المحقق أن يكون على بينة من مصادر العلم الذي يعمل فيه بصورة عامة ، قبل أن يتفحص مصادر الكتاب بخاصة ؛ وهذا مثال : إن بحثاً في « رواة المغازي والسير عن محمد بن إسحاق »^(٣٩) قد أفدت منه كثيراً في التعرف إلى موارد ابن عساكر في المغازي بخاصة ، كما يمكن أن يفيد في الوقت نفسه في الكشف عن موارد سائر المصنفين في هذا المجال . وكذلك نرى أن الخبرة بمنابع الأخبار ومسارها تمهد السبيل أمام المحقق ليعرف ماذا أفاد منها المصنف ؟ وكيف أفاد ؟

وبهذه المناسبة قد يحسن التنبيه إلى جملة أمور :
 أولاً : يلاحظ على الكثرة الكثيرة من كتب مؤرخينا غلبة الجمع مع قلة التحقيق . صحيح أن القاعدة المشهورة عند المحدثين - ومعظم المحدثين مؤرخون - تقول : « قَمْشُ ثُمَّ فَتْشُ » ، لكن نفراً غير قليل من المؤرخين قد وقفوا عند حدود التقميش ، وألقوا على غيرهم أعباء التفتيش . وقد يلفت النظر إلى ذلك إشارات « التضييب أو التريض » التي يلحظها القارئ في أثناء تلك الكتب بين السطور ، وقد تأتي أحياناً من غير تصحيح . ثم هناك أمثلة أخرى أكتفي منها بهذا المثال :

جمع أبو زكريا يحيى بن مَنْدَه (ت ٥١١) جزءاً في ترجمة الإمام أبي القاسم الطبراني^(٤٠) ، فأورد في أثناءه ثبّتاً بأسماء مصنفات

(٣٩) بحث كنت نشرته في مجلة الجمع بدمشق (المجلد ٥٦ / ج ٣ / ص ٥٢٢ - ٦٠٩) .

(٤٠) فرغت من تحقيقه بحمد الله ؛ وأرجو الله أن يُيسر نشره عما قريب .

الطبراني ، ويبدو من مراجعة هذا الثبوت أن جامعه اقتصر فيه على سرد الأسماء من غير توضيح أو تصحيح ، حتى إن بعضها مكرّر وبعضها مُحَرَّف . جاء الذهبي فنقل بعضاً من ذاك الثبوت في ترجمته للطبراني في سير أعلام النبلاء ، ولم يُكَلِّف نفسه هو الآخر إضافة أي توضيح أو تصحيح .

فهذا ما يفرض على المحققين اليوم متابعة البحث والتدقيق في النصوص المنقولة ، وقد يُعينهم على ذلك اتساع دائرة المنشور من التراث ، وتوفر الوسائل المَعِينة على الانتفاع بالمخطوطات ، وم ترك الأول للآخر !

ثانياً : على المحقق - في أثناء المعارضة بالمصدر المنقول منه - انتقاء أوثق النسخ من ذاك المصدر ، فليست كل نسخة من كتاب تصلح للمقابلة ؛ وبخاصة الطبوعات السقيمة من تلك الكتب .

ثالثاً : ثم إن على المحقق أيضاً الانتباه إلى التفاوت الذي قد يقع بين النسخ تبعاً لاختلاف الطرق إلى المؤلف ، فقد تختلف النسخة التي بين يدي المحقق عن النسخة التي نقلَ عنها المصنّف باختلاف الإسناد إلى مؤلف ذاك المصدر ، وهذا ما يجب أن يكون في الحسبان .

١١ - درس النسخ :

درس النسخ باب واسع ، لست الآن بصدد بحثه بصورة شاملة فتلك قصة تطول ، إنما أودّ أن أقصر الكلام فيه على جانب هامّ منه فيما أعتقد ، وهو الدلائل الباطنة في تناسب النسخ ، فأعرض باختصار ما أفادتنه

التجربة في هذا المجال ، ذلك لأن تاريخ ابن عساكر بمجلداته الكثيرة ونُسخه المتعدّدة ، بل القطع المتناثرة من نُسخه في أرجاء العالم ، تجعل منه أكبر معرض لهذا المشكل فيما علمت .

ولقد سبق برغستراسر إلى الحديث عن الدلائل الباطنة في تناسب النسخ^(٤١) ، فذكر بعض الأمثلة عن الإخلال والسَّقْط ، والتقديم والتأخير ، والأخطاء والتلفيق ، لكن الأمر قد يبدو أكثر تعقيداً مما ذكر برغستراسر ؛ وهذا البيان :

أولاً : من المفروض حين توجد النسخة الأم من الكتاب - أو من أحد أجزائه إذا كان كبيراً - أن تنقل سائر النسخ عنها ؛ إما مباشرة أو بالتسلسل فيما بينها . لكنني رأيتُ في بعض الأجزاء من تاريخ ابن عساكر أمراً مختلفاً ؛ إذ انعزلت النسخة الأم التي كتبها القاسم بن عساكر على حدة ، على حين تبعت سائر النسخ نسخة الحافظ البرزالي ، وهي فرع من الأصل . ولقد بدا هذا الأمر واضحاً في حواشي الجزء المطبوع وفيه تراجم « عاصم - عائذ » ، إذ سحبت « ب » - وهي رمز نسخة البرزالي - سائر الرموز خلفها ، وتردّدت بكثرة عبارة : « كذا في صل - يعني النسخة الأم - وفي باقي الأصول .. » . وقد ازدادت هذه الظاهرة رسوخاً بتأييد أجزاء أخرى من التاريخ لها .

ولعل المقارنة بين نسختي القاسم والبرزالي تبين أسباب هذا الإعراض : نسخة القاسم ظاهرة الصعوبة ، فهي خالية من النقاط إلا لياماً ، وخط القاسم فيها رديء ، وهوامش الصفحات تعجّ

بالملاحقات المرصوفة رصاً . على حين تجد نسخة البرزالي واضحة الإعجام والشكل ، حسنة الخط ، وقد نزلت فيها الملاحقات في أماكنها المناسبة . هذا بالإضافة إلى أن البرزالي قد عارض نسخته بالأصل ، وقراها في مجالس السماع في المسجد الجامع بدمشق على بعض أصحاب المصنّف نفسه ، مما جعل ضبطه للنص محكماً موثقاً . وكذلك أصبحت النسختان أشبه شيء بالمسودة والمبيضة ، وغدت نسخة البرزالي أمّا من دون أمّها ، فتبعتها النسخ التالية .

ثانياً : ومن الدلائل اللطيفة في الكشف عن الأصل والفرع في بعض النسخ ، ما قد يظهر فيها من وهم ناسخ الفرع في قراءة خط ناسخ الأصل ، بسبب خصائص معينة في خط ناسخ الأصل . والمثال على ذلك ما ظهر من توافق أربع نسخ من تاريخ ابن عساكر - في بعض الأجزاء - في أخطاء منشؤها سوء فهم خط البرزالي المغربي ، فهو يرسم الكاف قريبة جداً من الطاء ؛ بهذا الشكل « ح » فكان أن أجمعت تلك النسخ - في بعض المواضع - على رسم الطاء في موضع الكاف ، والمثال على ذلك ما ورد في الجزء المذكور آنفاً ؛ ففيه هذه العبارة : « إن أخاك يحكّهما من المصحف » - يعني المعوذتين - تحرّفت في تلك النسخ إلى هذه الكلمات المبهمة : « إن أحاط يحطها من المصحف »^(٤٢)

على أن الطريف في الأمر أن يتكرر الغلط عينه بعد قليل فلا ينتبه إليه ولا يُستدرك ؛ إذ ورد في الصفحة التالية قوله : « حَطَّ في نفسي أو صدري مسح على الحُفْنين بعد الغائط والبول »^(٤٣)

(٤٢) تاريخ مدينة دمشق : جزء « عاصم - عائذ » ص ٤/س ١١ و ٢١ .

(٤٣) المصدر السابق : ص ٥/س ٢٢

والصواب : حَكَ ، أي تخالَجَ ، ومنه الحديث : « البرُّ حُسْنُ الخُلُقِ ، والإثمُ ما حَكَ في نفسك وكرهتَ أن يطلعَ عليه الناسُ »^(٤٤)

هذا إلى جملة أخطاء من هذا النوع : كتبديل الفاء بالباء ، والقاف بالفاء ؛ لأن البرزالي يضع النقطة تحت الفاء ، ويضع نقطة واحدة فوق القاف ، على طريقة الرسم المغربي ؛ فتقلب الفاء عنده لتصبح باءً في النسخ التابعة ، وهكذا .

ثالثاً : وقد يبدو دقيقاً أحياناً تعليل التوافق والتعارض في النسخ بآن واحد ؛ من ذلك ما ظهر في جزء قريب من المذكور أولاً ، إذ وقع سَقَطٌ - بمقدار ورقة - في موضعين منه ، فاختلفت بداية السقط ونهايته في تلك النسخ عما في نسخة البرزالي^(٤٥) ، مما يثبت أن أصل تلك النسخ التابعة مبين لنسخة البرزالي . فإذا ما أضفنا إلى ذلك ما ثبت لنا آنفاً من تبعية تلك النسخ لخط البرزالي في الوقت نفسه ، كان الاستنتاج المفروض هو أن تلك النسخ قد نقلت من فرع على نسخة البرزالي ، فهذا هو التفسير المناسب لتوافق النسخ فيما بينها من جهة ، وتعارضها مع الأصل من جهة ثانية .

رابعاً : ولا ريب في أن من دلائل تفرّع نسخة حديثة من أخرى قديمة ثبوت التوافق بين النسختين في الحرم والسقط والبياض . لكن قد يكون البياض مختلفاً بعض الاختلاف ، وهو مع ذلك دليل على التفرع برغم الاختلاف ؛ ذلك حين يكون البياض في النسخة الأصل ناشئاً من تَحَاتُّ الورق أو من الأرضة ، فهو يتسع في ذلك

(٤٤) أساس البلاغة ، والنهية في غريب الحديث ، واللسان (حَكَ) .

(٤٥) انظر (الحاشية الرابعة / ص ٢٢ ، ثم الحاشية الأولى / ص ١٠١) من الجزء المطبوع ؛ وفيه

تراجع « عبد الله بن جابر - عبد الله بن زيد » .

الموضع بمرور الزمن ، على حين هو ثابت في النسخة الفرع على الشكل الذي كان عليه حين النقل . والمثال على ذلك نسخة البرزالي ونسخة « ييل » من تاريخ ابن عساكر .

فقد كشفت المقارنة بين أحد أجزاء نسخة البرزالي وأحد أجزاء نسخة « ييل » أن نسخة البرزالي هي الأصل المباشر لنسخة « ييل » في ذلك الجزء ، ثبت في الفرع صورة ما في الأصل بكل جزئياتها إلا في المواضع التي ذكرنا ؛ ذلك لأن ناسخ نسخة « ييل » كان يلاحق البياض في نسخة البرزالي فينقل ما استطاع قراءته من حواشي البياض . وحين المقارنة بين مَصَوْرَتَيْ النسختين تَبَيَّنَ بعضُ الفروق في تلك المواضع ، وأن بعض الكلمات التي ثبتت في نسخة « ييل » سقطت من نسخة البرزالي ، والسبب في ذلك هو أن آثار الأرضة قد اتسعت في نسخة البرزالي خلال (٢٧١) سنة ، وهي المدة الواقعة ما بين نسخ نسخة « ييل » في سنة (١٠٩٥ هـ) وتصوير نسخة البرزالي في سنة (١٢٦٦ هـ) ، فكان الفرق في البياض بين النسختين - في تلك المواضع - دليلاً على التبعية من جهة ، وعلى التلف الذي حاق بالأصل من جهة ثانية .

هذا غيضٌ من فيض من حديث النسخ ومعاني اتفاقها وافتراقها ، نودُّ أن لاندعه قبل التنبيه إلى وجوب التأمي في الدرس ، والتريث في إصدار الأحكام . أقول هذا وبين يديّ مثال قريب ؛ إنه :

« تاريخ الإسلام وليس سير أعلام النبلاء . شعيب »

بهذه اللهجة الجازمة حكم الأستاذ شعيب الأرناؤوط - المشرف على تحقيق كتاب السير - على جزءٍ من الكتاب المذكور أنه ليس من

الكتاب ، فأثبتَ هذه العبارة على الغلاف الداخلي للمجلد الثامن عشر من سير أعلام النبلاء - مصوِّرة المجمع بدمشق - فأسقط بالتالي ذكر هذا المجلد من مقدمة التحقيق^(٤٦) ، وهو بلا ريب قطعة من كتاب السير ، سأحاول وصفها في الموضع المناسب من البحث إن شاء الله .

وأعجبُ من ذا أن يستغرق وصف تشختين من نُسخ الكتاب ؛ وهما نسخة الهند ، ومصوِّرة المجمع بدمشق بضعة أسطر فحسب^(٤٧) ، بل لا تكاد ترى في وصف النُسخ أثراً لما كنا بصدد الحديث عنه من تناسب النُسخ وصلة ما بين الواحدة والأخرى ، وأخشى أن يكون التعجّل باعثاً للمزيد من مثل هذه الأحكام ، وحافزاً على التخفّف وإطراح مالا ينبغي إطراحه من تكاليف العمل وأسبابه .

وقد يسأل سائل : ما جدوى الفرع مع وجود الأصل ؟ وما فائدة النُسخ الضعيفة إلى جانب النُسخ القيِّمة ؟ الحقّ أنه لا يجوز إطراح النُسخ مهما كانت الأسباب ، فقد يحتفظ الفرع بما بلي من الأصل أو ضاع منه ، وقد تُقدِّم النُسخ باجتماعها في موضع وافتراقها في آخر مفاتيح احتمالات أو حلاً لمشكلات ، أو على الأقلّ تُفسح المجال أمام المحقّق لاختيار القراءة المناسبة حيثما احتلّ الرسم أكثر من قراءة .

وبعد ؛ ما زال في النفس من حديث النُسخ بقيةٌ للقول : يجب أن يكون نظر المحقّق إلى النُسخ حصيفاً ؛ يعرف نسب كل نسخة قدر استطاعته ، ويعرف خصائص كل منها ومزاياها وعيوبها ، وأن يتيقّظ لما

(٤٦) سير أعلام النبلاء (ط مؤسسة الرسالة) ج ١ / ص ١٥٤ من المقدمة .

(٤٧) أوّد التنبيه بهذه المناسبة إلى بحث مفصّل عن نُسخ تاريخ ابن عساكر قد توقّرت أسبابه لديّ وأسأل الله العون على اكتماله ونشره .

في النسخ - والأمّ منها بخاصة - من إشارات التضييب والتصحيح والتقديم والتأخير والتجزئة والمقابلة ، فيكون شديد الحساسية بها والتأثر لها .

ثم إن على المحقق أن يتعرّف نهج كل ناسخ ومقدار كفايته العلمية ، فيعرف مقدار ضبطه في الأداء وعيوبه في الوقت نفسه . فمثلاً البرزالي - صاحب النسخة المعروفة من تاريخ ابن عساكر - ناسخ من الطراز الأول ضابط متقن ، لكنه يدركه التعب أحياناً فتتوالى غلطاته تباعاً ، حتى رأيت له مرة ثلاث غلطات في صفحة واحدة . وناسخ نسخة الظاهرية الثانية من التاريخ المذكور - نسخة أسعد باشا العظم - على شيء من ثقافة ، يُحسن القراءة أحياناً فيُصلح غلط الأصل الذي نقل منه .

ولعل أبرز ما يجب الاهتمام به بعد ذلك هو درس خطوط الناسخين^(٤٨) ؛ وبخاصة ناسخ النسخة الأمّ . فإذا ما استطاع المحقق أن يعرف قواعد الإملاء في رسم كل ناسخ ، وأن يفهم مصطلح كل منهم وإشاراته ، أمكنه حينذاك أن يقرأ بدقّة ، وأن يكون على ثقة من

(٤٨) ولقد سبق الأستاذ الدكتور شاكّر الفحام إلى الحديث عن درس خطوط الناسخين في بحوثه القيّمة حول ديوان بشار بن بُرد ، ومن تمام الفائدة بهذه المناسبة أن نورد عبارته بنصّها ؛ قال :

« إنّ لكل ناسخ طريقة في الكتابة والخط يحسنُ بالمحقق أن يطيل تأملها ؛ ليخرج من إلفه إلى إلفها ، يعتادها ويقرأ طبق رسمها ، بعد أن يتهدّى إلى النهج الذي التزمه الناسخ في تصوير الحروف ، ووضع النقط والشكل ، وكتابة الهمة والألف ، وما يتصل بذلك كلّهُ . فإذا فعل ذلك خطاً بقدم ثابتة الخطوة الأولى في طريق التحقيق . »

(انظر : وقفة مع ديوان بشار ، ثم جملة ملاحظتنا لنص ديوان بشار - في

مجلة المجمع بدمشق : المجلد ٥٤ / ج ١ / ص ٧٢ ، ثم المجلد ٥٦ / ج ٢ / ص ٦٤٠)

قراءته . ولعل أفضل الوسائل لإدراك هذا المطلب هو صنع فهرس صغير لتحديد المظاهر المتميزة في رسوم النسخ ؛ وبخاصة نسخ النسخة الأم . وقد اصطنعتُ لنفسي فهرساً من هذا النوع ، سجلتُ فيه مصطلح البرزالي في الرسم وقواعد إملائه ، فتمكنتُ بإذن الله من قراءة خطه المغربي قراءة صحيحة ، وتمييز إشاراتِه في الإهمال والإعجام والشكل ، بل إن درس خط البرزالي أضاء السبيل لفهم بعض أخطاء النسخ المتفرعة عن نسخته كما مرَّ آنفاً .

وكذلك نرى أن درس النسخ يجعل المحقق على بينة من أمره ، يعرف ما يأخذ من النسخ وما يدع ، ولعله إذا أحسن الأخذ أن يُحسن بعد ذلك الأداء .

١٢ - التحقيق والآثار :

المخطوطات آثارٌ من الآثار ، ومن هنا اتخذ العمل في التحقيق صبغةً أثريةً في بعض الأحيان .

من ذلك مثلاً ما يظهر في بعض المخطوطات من نزع غلافاتها ، للتخلص من عبارات الوقف أو التملك المثبتة عليها ، بل ربما زُيِّفتُ بعض العنوانات والتواريخ لتسهيل السرقة والانتحال . يُضاف إلى ذلك ما قد يبدو من تلفيق بعض النسخ بخطوط غريبة ، أو فشوّ الأرضة والتحات في الورق ونصول الحبر ، مما يترك آثاراً سيئة على المخطوطات .

هذه المظاهر وما شاكلها قد تطرح على المحقق ظنوناً ومشكلات ، مثل الباحث فيها كمثل صاحب الآثار ، لا بدّ له من التنقيب هنا وهناك ، حتى تجتمع لديه الإرهاصات التي تنتهي به إلى الكشف .

وبهذه المناسبة أودّ أن أعرض ظاهرة تلفتُ النظر مرّت بي في تاريخ ابن عساكر ؛ إذ تبينَ في أثناء ترجمة « عبد الله بن جعفر ذي الجناحين » أن ورقةً قد نُزعتُ من نسخة البرزالي ، ونُزع معها الورقة المقابلة من فرع نسخة البرزالي ، الذي كان مصدراً للنسخ المتأخرة فيما بعد^(٤٩) ، بل لحظتُ شيئاً أبعد مدًى من ذلك ؛ إذ سوّد أيضاً على السطر المقابل لتلك الورقة من مختصر التاريخ لابن منظور ، مما يكشف عن محاولة منظمة لحذف أخبارٍ بأعيانها من هذا التاريخ ، كما يكشف في الوقت نفسه عن اجتماع النسخ المذكورة في مكان واحد بحيث استطاعت تلك الجهة تنفيذ رغبتها في تلك النسخ كلها .

وإذن لابدّ من السؤال : هل كانت هذه الحادثة فذةً أو نادرةً في هذا الكتاب ، أو أنها وراء اختفاء أشياء وأشياء من التاريخ الكبير ؟ ثم هل هذا هو السرّ الوحيد في الكتاب ، أو أن ثمة أسراراً مُحيرة انطوت عليها بطون المجلدات الثمانين ، وقد صارت أضعافاً مضاعفة مع تكاثر نسخ التاريخ ؟!

١٣ - مشكلات القراءة :

مشكلات القراءة كثيرة ومتنوعة ، وهي لكثرتها وتنوعها تخرج عن حدّ القاعدة العامة ، فلا بدّ من دراسةٍ خاصة لكل حالة خاصة ، تنتهي بالتحقق إلى تصوّر مُعيّن للمشكلة ، عليه يبني منهجه في حلّ الإشكال . ثم إن المحقّق إزاء المشكلة الواحدة أمام عدة احتمالات ، لابدّ له من أخذها

(٤٩) انظر جزء « عبد الله بن جابر - عبد الله بن زيد » ص ٢٢ / الحاشية برقم ٤ ، ثم انظر ما

بعين الاعتبار في أثناء المعالجة . وقد يذكّرنا هذا الموقف من المشكلات بما كان أشار إليه « لانسون » في منهج البحث في الأدب وتاريخه إذ قال^(٥٠) :

« ليست هناك مناهج تصلح لكل شيء ، وإنما هناك مبادئ عامة . وفيما عدا ذلك فكل مشكلة خاصة لا تحل إلا بمنهج خاص يوضع لها ، تبعاً لطبيعة وقائعها ، والصعوبات التي تثيرها »

ولعل أول ما يشغل بال المحقق حين النظر في مشكلة من المشكلات ، هو أن يعرف مصدر الخلل الذي يعالجه ، هل هو تحريف الناسخ ؟ أو سهو المصنّف ؟ أو غلط المورد الذي استقى منه المؤلف ؟ فهو يتتبع الخطأ من حيث وجده ، وما يزال يرتفع به البحث ، حتى يقف على مصدر الخطأ ، ويكشف الصواب في الوقت نفسه .

ولقد كان المحدثون سباقين إلى هذا اللون من البحث الناقد ، أطلقوا عليه اسم « الاعتبار » في المصطلح ؛ قال أبو حاتم بن حبان في مقدمة المسند الصحيح^(٥١) :

« وإني أمثل للاعتبار مثلاً يُستدرك به ما وراءه : كأننا جئنا إلى حماد بن سلمة ، فرأيناه روى خبراً عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، لم نجد ذلك الخبر عند غيره من أصحاب أيوب . فالذي يلزمنا فيه التوقف عن جرحه ، والاعتبار بما روى غيره من أقرانه . فيجب أن نبدأ فننظر هذا الخبر : هل رواه أصحاب حماد عنه ،

(٥٠) منهج البحث في الأدب واللغة : لانسون - ماييه . ترجمة محمد مندور (ص ٥٤)

(٥١) صحيح ابن حبان : ج ١/ ١١٧ - ١١٨ من المقدمة .

أو رجل واحد منهم وحده ؟ فإن وُجد أصحابه قد رَوَوْهُ عَلم أن هذا قد حَدَّث به حماد ، وإن وُجد ذلك من رواية ضعيف عنه ، أُلْزِقَ ذلك بذلك الراوي دونه . فمتى صحَّ أنه روى عن أيوب مالم يتابع عليه ، يجب أن يُتَوَقَّف فيه ولا يُلْزَقَ به الوَهَنُ بل يُنْظَرُ : هل روى أحد هذا الخبر من الثقات عن ابن سيرين غير أيوب ؟ فإن وُجد ذلك عَلم أن الخبر له أصل يُرْجَع إليه . وإن لم يوجد ما وصفنا ؛ نُظِر حينئذٍ : هل روى أحد هذا الخبر عن أبي هريرة غير ابن سيرين من الثقات ؟ فإن وُجد ذلك عَلم أن الخبر له أصل . وإن لم يوجد ما قلنا ؛ نُظِر : هل روى أحد هذا الخبر عن النبي ﷺ غير أبي هريرة ؟ فإن وُجد ذلك صحَّ أن الخبر له أصل . ومتى عُدِمَ ذلك والخبر في نفسه يخالف الأصول الثلاثة ، عَلم أن الخبر موضوعٌ لاشك فيه ، وأن ناقله الذي تفرَّد به هو الذي وضعه . هذا حُكْم الاعتبار بين النَقْلَةِ في الروايات .

قلت : وهذا التتبع المنهجي الدقيق هو ما ينبغي اتباعه أيضاً في الكشف عن علل النصوص ومصادر تلك العلل ، وسأعرض بعض النماذج لتطبيق قاعدة الاعتبار على المشكلات :

المثال الأول : ورد في ترجمة أبي عُبَيْدة بن الجراح - في سير أعلام النبلاء : « أن مُعَاذاً سمع رجلاً يقول : لو كان خالد بن الوليد ما كان بالناس دركون ، وذلك في حصر أبي عُبَيْدة » .

كلمة « دركون » لا معنى لها هنا ؛ فهي مُصَحَّفة بلا ريب . فلنرجع إذن إلى المصدر الذي نقل منه الذهبي هذا الخبر - وهو تاريخ ابن عساكر - فنجد فيه التالي :

« لو كان خالد بن الوليد ما كان بالناس ذوكون »

وإذا ما بحثنا عن مصدر ابن عساكر في هذا الخبر فإننا نجده في طبقات ابن سعد : ففيها :

« لو كان خالد بن الوليد ما كان بالبأس ذوكون »^(٥٢)

وكذلك نرى أن منشأ الخطأ في كتاب السير إنما كان تصحيف الناسخ ، وأن الصواب ما ثبت في تاريخ ابن عساكر ، وأيده فيه المصدر الأصلي وهو طبقات ابن سعد .

على أن مطبوعة الطبقات لم تخل من خطأ آخر لا علاقة له بالمشكلة التي نحن بصددتها ؛ إذ استحوالت كلمة « بالناس » إلى « بالبأس » وهو تصحيف ظاهر ، وسنتابع بحث المشكلة عما قريب^(٥٣) .

المثال الثاني : ورد في ترجمة أبي القاسم الطبراني - في سير أعلام النبلاء :

« قال أبو زكريا يحيى بن مَنْدَه : سمعتُ مشايخنا يقولون ، ممن يعتمد عليهم يقولون : أُملى أبو القاسم الطبراني حديث عكرمة في الرؤية .. »

والعبارة نفسها في تاريخ الإسلام : « قال أبو زكريا يحيى بن مَنْدَه الحافظ : سمعت مشايخنا يقولون ، ممن يعتمد عليهم : أُملى الطبراني حديث عكرمة في الرؤية .. »

(٥٢) انظر : سير أعلام النبلاء (مصورة المجمع) مج ٣ / ٦٦ / ٥ ، وتاريخ مدينة دمشق (عاصم - عائد) ص ٢٠٧ / ١٠ ، وطبقات ابن سعد (ط بيروت)

ج ٣ / ص ٤١٤ / ٢ .

(٥٣) انظر ما سيأتي (ص ٣١٤) .

فإذا ما رجعنا إلى جزء ابن منده في ترجمة الطبراني^(٥٤)
وجدناه يقول : « سَمِعْتُ مشايخنا رحمة الله عليهم يقولون :
سمعنا ممن يُعتمد عليهم يقولون : أُملى .. »

وإذن فالسبب في هذه المشكلة هو الاختصار المُخلّ
من الذهبي نفسه ؛ إذ سقطت كلمة « سمعنا » من مُختصره
لجزء ابن منده ؛ فسقطت بالتالي من السير وتاريخ
الإسلام .

المثال الثالث : في ترجمة عبد الله بن سلام - في سير أعلام النبلاء :

« عن خَرَشَةَ بن الحُرِّ قال : قدمت المدينة ، فجلستُ
إلى أَشِيخَةٍ في المسجد »
جمع شيخ على أَشِيخَةٍ غير صحيح ، والصواب : « شِيخَةٌ »
بكسر فسكون ، أو بكسر ففتح .

فإذا ما رجعنا إلى تاريخ ابن عساكر وجدنا الخبر
نفسه ؛ وفيه كلمة « أشيخة » بإثبات الألف . ثم إذا
ما ارتفعنا إلى المورد الذي استقى منه ابن عساكر - وهو
مسند أحمد - وجدناها بإثبات الألف أيضاً . ثم نخرج إلى
المصادر الأخرى فنجد الخبر بإسناده في مُسند الكشي ،

(٥٤) قُتِّ والحمد لله بتحقيقه ، مع جملة نصوص أخرى في ترجمة الطبراني ، وأرجو الله أن
يُسَرَّ نشرها في كتابٍ مستقلٍّ . وانظر سير أعلام النبلاء (مصورة المجمع بدمشق)
ج ١٠ / ل ١٧٤ ب ، وتاريخ الإسلام (مصورة المجمع أيضاً) ل ٦٥ ب .

وسنن ابن ماجة ، والمعجم الكبير للطبراني^(٥٥) ، وفيها
بإثبات الألف كذلك ، ماعدا سنن ابن ماجة ففيها
« شيخة » على الصواب .

يُستنتج من ذلك أن الخطأ في السير ليس من الناسخ
ولامن الذهبي ، وإنما هو خطأ شائع قبل الذهبي ، يدخل
في نطاق ما يُسمى « لغة المحدثين » ، وقد مرّ بنا آنفاً أن
« لأهل الحديث لغة ، ولأهل العربية لغة ، ولغة أهل
العربية أقيسُ »^(٥٦) .

هذه الغلطة مرّ عليها الأستاذ إبراهيم الأبياري ، ثم
الأستاذ شعيب الأرناؤوط^(٥٧) ، فأصلحها في متن الكتاب
من غير إشارة في الحاشية إلى ما كان في الأصل ، ولقد كان
حريّاً بهما أن يفعلا ، وهاقد تبين أنها لم تكن فلتة من
سبق قلم ، أو نادرة من سهو عارض .

وكذلك يبدو مقدار الفائدة التي يجنيها المحقق من استعمال
« الاعتبار » في حلّ المشكلات التي تواجهه في قراءة النصّ . لكن ذلك
وحده غير كافٍ ، ولا بدّ من إضافة بعض التنبيهات في هذا الشأن .

(٥٥) انظر : سير أعلام النبلاء (ج ٣ / ل ٢١٠ / أ / س ١٠) ، وتاريخ ابن عساكر (نسخة
ب / مج ٧ / ل ١٥٣ ب / س ١٥) ، ومسند أحمد ٤٥٢ / ٥ ، والمنتخب من مسند عبد بن
حميد الكشي (نسخة الظاهرية) ق ٧٣ ، وسنن ابن ماجة ج ٢ / ص ١٢٩١ ، والمعجم
الكبير للطبراني (نسخة الظاهرية) ق ٢٢٢ .

(٥٦) الكفاية للخطيب البغدادي ٢٨٠ .

(٥٧) سير أعلام النبلاء (ط دار المعارف : ج ٢ / ص ٣٠٢) ، (ط مؤسسة الرسالة :
ج ٢ / ص ٤٢١) .

التنبية الأول : لا يجوز خلط الروايات بدعوى الإصلاح :

لا حاجة إلى إعادة القول في شأن الرواية وتفاوت الروايات فذلك أمر مفروغ منه ، إنما الخشية من أن ينساق المرء بدافع ما قد يتراءى له من خطأ في النص مع الرغبة في إصلاحه إلى تجاوز حدود الروايات والخلط بينها على نحو ما ، والمثال على ذلك ما سلف في النموذج الأول : « لو كان خالد بن الوليد ما كان بالناس ذكون »^(٥٨) ، إذ انتهى البحث إلى أن هذه العبارة المُحرّفة في سير أعلام النبلاء ترجع في أصلها إلى رواية ابن سعد في الطبقات ، وأنها وردت في الطبقات المطبوعة مُحَرَّفةً من جانب آخر ؛ هكذا : « لو كان خالد بن الوليد ما كان بالبأس ذوكون » ، وأن الصواب قد ورد فيما نقله ابن عساكر من طبقات ابن سعد بريئاً من الخطأ في الموضعين ؛ هكذا : « لو كان خالد بن الوليد ما كان بالناس ذوكون »

ومع ذلك فقد ذهب المحققون في حل الإشكال - في السير - طرائق قِدْداً . أما الدكتور صلاح الدين المنجد فقد أثبت أولاً عبارة الطبقات المطبوعة : « لو كان خالد بن الوليد ما كان بالبأس ذوكون » ، ثم عاد - في تصحيح الجزء الأول من السير - فرأى أن الصواب : « ما كان الناس يدوكون » أي يقعون في اختلاطٍ من أمرهم وخصومة وشر . وهذه رواية ثانية للخبر ؛ أوردها

(٥٨) انظر ما مضى (ص ٣١١) .

البخاري في التاريخ الصغير ، ونقلها عنه ابن عساكر ،
وأشار إليها الذهبي في السير^(٥٩) .

وأما الدكتور شوقي ضيف فقد تناول عبارة الطبقات
المطبوعة فراح يصبّها في قالب رواية البخاري مُبيناً وجه
تصحيحها ؛ وكأنه لم يخطر بباله أنها روايتان متمايزتان^(٦٠) .

وأما الأستاذ شعيب الأرناؤوط فقد ارتأى للمشكلة
حلاً آخر ؛ إذ ارتجل للكلمة المُحرّفة في السير رسماً
جديداً ؛ وهو ما سنتناوله في التنبيه التالي .

وبعد ؛ ليس من شأننا في هذا المقام تصحيح رواية
وتخطئة رواية ، ولا من ههنا التماس التأويل لأيّ منها .
إنما الغرض التنبيه إلى اجتناب الخلط أو الارتجال في أثناء
تصحيح الروايات - وقدوتنا في هذا نهج أسلافنا الأثبات
في الحفاظ على لفظ الرواية بدقّة - وعلى ذلك فلا مناص

(٥٩) انظر سير أعلام النبلاء (ط دار المعارف) ج ١ / ص ١٠ ، وطبقات ابن سعد (ط
بيروت) ج ٣ / ص ٤١٤ ، ومجلة معهد المخطوطات العربية (مج ٣ / ج ١ / ص ١٧٧) .
ثم انظر التاريخ الصغير للبخاري (ط الهند : ص ٣٢) (ط القاهرة ٥٨ / ١) ،
وتاريخ مدينة دمشق ؛ جزء (عاصم - عايد) ص ٢٠٧ / س ٢ ، وسير أعلام النبلاء
(مصوّرّة الجمع بدمشق) مج ٣ / ل ٦ / س ٦

وبهذه المناسبة فإن عبارة البخاري في التاريخ الصغير لم تخلُ من شائبة
التصحيف أيضاً ؛ فقد أحجم ابن عساكر عن نقل كلمة « يدوكون » وأشار إليها بهذه
الصورة : « لو كان خالد بن الوليد ما كان الناس - وذكر كلمة » ، على حين صارت
هذه الكلمة في النسختين المطبوعتين من التاريخ الصغير : « يدركون » ؛ وهو تصحيف
ظاهر .

(٦٠) البحث الأدبي للدكتور شوقي ضيف (ط ١٩٧٢ م) : ص ١٩٨

من إثبات رواية الطبقات كما وردت في تاريخ ابن عساكر ، وإذا ما كان للمحقق بعض ريب فيها فلا مانع من البوح به في التعليق بالهامية .

وبالمناسبة نودّ أن لاندّع هذا التنبيه قبل أن نختمه باقتراح :

لقد تبين من تاريخ ابن عساكر أن ثمة رواية أخرى لطبقات ابن سعد - تختلف عن رواية النسخة المطبوعة - هي رواية أبي بكر بن أبي الدنيا عن ابن سعد^(٦١) . وتبين كذلك أن لمسند أبي يعلى الموصلي روايتين اثنتين : الأولى رواية أبي عمرو بن حمدان^(٦٢) عنه ؛ وما تزال نسختها موجودة . والثانية رواية أبي بكر بن المقرئ^(٦٣) عنه ؛ ولا نعرف بعد شيئاً عن نسختها . ثم ظهر من البحث في رواية المغازي والسير عن محمد بن إسحاق^(٦٤) أن ثمة نسخاً كثيرة

(٦١) قد تحسن الإشارة هنا إلى أن الذهبي - وهو ينقل العبارة الآتية الذكر - إنما كان يختصر ما ورد في تاريخ ابن عساكر ، وأن ابن عساكر كان ينقل من طبقات ابن سعد برواية النسخة المطبوعة .

(٦٢) هو المحدث الثقة أبو عمرو محمد بن أحمد بن حمدان الحيري النيسابوري (٢٨٣ - ٣٧٦) ، كان كذلك من القراء والنحويين ، وله السماعات الصحيحة والأصول المتقنة . مترجم في : سير أعلام النبلاء (مج ١٠ / ٢٣٦ - ٢٣٧) ، وتاريخ سزكين (النسخة المعربة / ط أولى : ٥٠٣ / ١) وفيه ذكر لمصادر ترجمته .

(٦٣) هو الخافض الجوال أبو بكر محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم بن المقرئ الأصبهاني (٢٨٥ - ٢٨١) ، كان صديق صاحب بن عبّاد وخازن كتبه . سمع ما لا يحصى كثرة ، وصنف لنفسه ، وروى كتباً كباراً . مترجم في : سير أعلام النبلاء (مج ١٠ / ٢٤٧ - ٢٤٩) ، وتاريخ سزكين (٥٠٥ / ١) وفيه ذكر لمصادر ترجمته .

(٦٤) بحث كنت نشرته في مجلة الجمع بدمشق (المجلد ٥٦ / ج ٣ / ص ٥٣٣ وما بعدها) .

منها ؛ تختلف باختلاف روايتها . وقد نُشر بعض تلك الكتب ، فهل أعلن المنشور منها عن إسناد نسخته بصورة تهيئ الأذهان - أذهان عامة القراء - لانتظار روايات أخرى ؟

هذا من ناحية ، ومن ناحية ثانية : فإن المقدمات التي يكتبها المحققون في مطالع الكتب عادة قد أُخِرتُ مباحثه التقديم ؛ ذلك أنك ترى إسناد المخطوطة على الغلاف الخارجي تحت العنوان مباشرة ، على حين تراجعت أسانيد الرواية في النسخ المطبوعة إلى مابعد مقدمات التحقيق الطويلة ، فأضحت غائبة وهي حاضرة .

وإذن فلماذا لا يعود الأمر إلى نصابه بإثبات رواية الكتاب تحت العنوان ؛ وعلى الغلاف الداخلي على الأقل ؟ لقد آن الأوان ليعرف كل قارئ منذ اللحظة الأولى سند النسخة التي يقرأ ، وبذلك يعود للرواية بعض حقها من الذكر بإذن الله .

التنبيه الثاني : لا يجوز إصلاح التصحيف بما لا يسمح به الرسم :

من المعروف أن معظم التصحيف في الكتب العربية إنما ينشأ من تشابه صور بعض الحروف أو تقارب رسومها ، بحيث تخفى على الناسخ أحياناً فيخطيء في القراءة ، فيكتب غير ما في الأصل . من هنا كان على المحقق وهو يقوم برّد المصحّف إلى أصله أن يتقيّد بالهيكل العام للرسم ، فلا يخرج عن حدوده أو يُغيّر

معالمه ، فإنه لو فعل ذلك كان إصلاحه باطلاً وغدا
ارتجالاً لرسم جديد لا وجود له في الأصل . والمثال على
ذلك العبارة المذكورة في التنبيه الأول : « لو كان
خالد بن الوليد ما كان بالناس ذوكون » ، صُحِّفَتْ في سير
أعلام النبلاء فانقلبت « ذوكون » إلى « دركون » ، فجاء
الأستاذ الأرنبوط فجعلها « دوك » فازدادت بعداً على
بعد (٦٥)

والمثال على ذلك أيضاً ماصنع محقق المغني في
الضعفاء للذهبي ، إذ وجد اسم « خميس الحوزي » مصحفاً
في الميزان ولسانه إلى « خميس الجوزي » ، فجعله « خميس
الجوني » فزاده بعداً (٦٦)

التنبيه الثالث : لا يجوز التهاون في الضبط اعتقاداً على ضبط الآخرين :
قد يظفر المحقق بنسخة نفيسة مقروءة على المصنف
أو مُقَابَلَةً بأصله ، وقد يظفر بنسخة قيّمة قرأها وضبطها
علماء معروفون ، فيدفعه ذلك إلى أن يثق بها ثقةً
عظيمة . فإذا ما وجد في تلك النسخ بعض الكلمات قد
ضُبطت بالشكل ، وُرسِم فوقها « صح » صغيرة ، فعند
ذلك لا يُساوره ريبٌ في صحة ذاك الضبط ، ولا يخطر
بباله أن يتساءل عنه أو يبحث فيه .

(٦٥) سير أعلام النبلاء (ط مؤسسة الرسالة) ١٦/١ .

(٦٦) المغني في الضعفاء (بتحقيق الدكتور نور الدين عتر) ٥٤٨/٢ ، وانظر سؤالات الحافظ

السلفي لخمس الحوزي (ص ٦) .

لكن التحقيق يهدي إلى أمرٍ آخر ، إنه يدعو إلى اجتناب الثقة العمياء بالآخرين وضبطهم مهما كانت الثقة بهم عظيمة ، فهم بشرٌ من البشر ، غير معصومين من الخطأ . وعلى ذلك فلا عبرة بضبطهم أحياناً ، حتى ولا مع توكيده بـ « صح » أحياناً أخرى ، وسأكتفي بعرض نماذج مختارة من تلك الأوهام :

المثال الأول : ماورد في النسخة الأم من سير أعلام النبلاء للذهبي - في ترجمة أبي القاسم الطبراني ؛ في ذكر مشيخته : إبراهيم بن محمد بن بزّه الصنعاني^(٦٧) . ضُبُطت كلمة « بزّه » بفتح فوق الباء وشدة فوق الزاي وبجانبها « صح » صغيرة . على حين الصواب : « برّه » بالراء المهملة لا غير ، كما في الإكمال لابن مأكولا ٢٥٤/١ ، والمشتبه للذهبي نفسه (ص ٥٦) ، والتبصير لابن حجر ٧٤/١ ، ومراجع أخرى ..

المثال الثاني : ماورد في المغني للذهبي في ضبط هذا الاسم^(٦٨) : « عروّة بن أذنة » ، من رؤوس الخوارج . ضُبُطت كلمة « أذنة » بفتح فوق الذال ، وأخرى فوق النون ، وفوقهما « صح » . مع أن الصواب : « أذِيّة » كسميّة . ثبت ذلك في الاشتقاق ٢١٩ ، وجمهرة الأنساب ٢٢٣ ، والإكمال ٤٨/١ ، واللسان والقاموس (أدبي) ،

والتبصير ١١/١

(٦٧) سير أعلام النبلاء (نسخة أحمد الثالث) ج ١٠/ل ١٧٣ ب / السطر الرابع من الأسفل .

(٦٨) المغني في الضعفاء (بتحقيق الدكتور نور الدين عتر) : ج ٢/ص ٤٣٢/رقم ٤٠٩٣ . وسأفرد لهذا الكتاب القيم مقالاً إن شاء الله .

المثال الثالث : ماورد في خلاصة الخزرجي في ضبط هذا الاسم^(٦٩) : « عمرو بن هشام الحداني : بضم المهملة . والصواب : « الحرّاني » بفتح الحاء والراء المشددة : كما في الجرح والتعديل ٢٦٨/١/٣ ، والتهذيب ١١٣/٨ ، والتقريب .

ثم لا عبرة بسماع أصل على فلان أو فلان من العلماء المعروفين ، فقد غدا بعض السماع - عند المتأخرين بخاصة - رسوماً خاوية ، عبر الذهبي عن ذلك تعبيراً مؤثراً إذ قال^(٧٠) :

« دعنا من هذا كلّه ، فليس طلب الحديث اليوم على الوضع المتعارف من حيث طلب العلم ، بل اصطلاح وطلب أسانيد عالية ، وأخذ عن شيخ لا يعي ، وتسميع لطفل يلعب ولا يفهم ، أو لرضيع يبكي ، أو لفقيه يتحدث مع حدث ، أو آخر ينسخ . وفاضلهم مشغول عن الحديث بكتابة الأسماء أو بالنعاس . والقارئ إن كان له مشاركة فليس عنده من الفضيلة أكثر من قراءة ما في الجزء ، سواء تصحّف عليه الاسم ، أو اختلط^(٧١) المتن ، أو كان من الموضوعات »

(٦٩) خلاصة الخزرجي (ط حلب ١٢٩١ هـ) : ص ٢٩٤ / س ١٨ .

(٧٠) سير أعلام النبلاء (مصورة المجمع) : ج ٦ / ل ٥٥ أ ، (ط مؤسسة الرسالة) :

ج ٧ / ص ١٦٧ .

(٧١) في الأصل والمطبوعة : « اختبط » وهو تصحيف .

ومن طريف ما رأيتُ في هذا الأمر ما سجّله كاتب الطباق بآخر بعض مجلدات السنن للبيهقي؛ قال (٧٢) :

« وسمع هذا المجلّد طائفةً كانوا يتحدثون في بعض المجالس حالة السماع منهم ... وسمع هذا المجلّد طائفةً كان النوم يعترهم حالة السماع أحياناً منهم ... »

وبعد ؛ ليس الغرض من إيراد ما أوردتُ الانتقاصَ أو التناول ؛ فالقوم أجلُّ في القلب وأملأ في العين . إنما الغرضُ إيقاظُ همّ المحقّقين في أيّامنا إلى تحمّل واجباتهم وإتقان أعمالهم ، وأن لا يكونوا عيالاً على الأسلاف وجهودهم ، فهمة التحقيق تقتضي اليقظة المستمرة والبحث الدائب للتثبت من كل خطوة ؛ ولم ترك الأول للآخر !

وبهذه المناسبة لابد من الإشارة أيضاً إلى أن ذاك الضبط وتلك التصحيحات تبقى ثقةً وحجّةً ، مالم تتعارض مع مانصّت عليه كتب المشتبه ، أو ثبتت صحته بالدلائل الصريحة .

التنبيه الرابع : لا يجوز في القراءة قسْرُ النظر على موضع الإشكال وحده ؛ وإنما ينبغي مع ذلك النظر فيما قبله وبعده ؛ ففي ذلك تسديدٌ للقارئ ، وإرشادٌ إلى الوجه الصحيح الذي يتناسب وسياق الكلام .

والمثال على ذلك : عنوان ترجمة في تاريخ ابن عساكر وردَ على النحو التالي : « عبد الله بن حوالة أبو حوالة ويُقال أبو محمد كذلك كناه أبو حسان الزيادي الأزدي له صحبة » . فالعنوان بهذه الصورة يوحي بأن (الزيادي الأزدي) نعتان مترادفتان لأبي حسان المذكور قبلها ، وهو مبادعاً إلى رسمها متصلين في الجزء المطبوع^(٧٣) . لكن سائر الترجمة - بعد صفحتين - أفاد غير ذلك ؛ إذ تكرر ذكر « عبد الله بن حوالة الأزدي » أكثر من مرة ؛ فتبيّن أن الصواب في نظم العنوان هكذا : « عبد الله بن حوالة ، أبو حوالة . ويُقال أبو محمد - كذلك كناه أبو حسان الزيادي - الأزدي . له صحبة »

المثال الثاني : عنوان آخر في تهذيب التحبير^(٧٤) ورد بهذه الصورة : « أبو بكر بنيمان بن أبي الحسن بن أحمد بن إبراهيم بن جمانة الهمذاني الجماني من أهل همدان » . سارعت المحققة إلى ضبط نسبه « الجماني » من الأنساب للسمعاني ، فضبطته بضمة فوق الجيم وشدة فوق

(٧٣) تاريخ مدينة دمشق : « عبد الله بن جابر - عبد الله بن زيد » ص : ٢١٦ و ٩٩٠

(٧٤) نشرته منيرة ناجي سالم ، في العراق سنة ١٩٧٥ م ، باسم « التحبير في المعجم الكبير »

للمعاني . وهذا العنوان للكتاب المطبوع أكبر من حقيقة أصله المحفوظ في خزانة

المكتبة الظاهرية بدمشق . وقد قمتُ بدرس الأصل ثم بالاستدراك على المطبوع في

مقالين نُشرا في مجلة الجمع بدمشق (المجلد ٤٨ / ج ٢ / ص ٣٧١ - ٣٨٠ ، ثم المجلد

٥٥ / ج ١ / ص ١٤٩ - ١٦٣) . وانظر الخطأ المذكور أعلاه في المطبوع (١٤١ / ١) ، والمقالة

الثانية المشار إليها آنفاً .

الميم ، وسجّلت في الحاشية هذا التعليق : « الجمّاني : هذه النسبة إلى الجمّة ، يعني بها الشعر الذي في مقدمة الرأس . الأنساب ٣/٢٢٦ » . وفاتها إمعان النظر في سياق العنوان ، وأن وجود (جمّانة) قبل (الجمّاني) يشير بوضوح إلى أنها نسبة إلى الجدّ . ولو بحثت في كتب المشتبه لوجدت اسم جدّه « جمّانة » بكسر الجيم ، في التبصير ١/٤٥٣ ، وتاج العروس (جمن) ، بل صرح صاحب التاج بأن « جمّانة ككتابة » . وعلى ذلك فهو الجمّاني وليس الجمّاني ، والتعليق باطل .

التنبيه الخامس : لا يجوز الاعتماد في القراءة على المصوّرات فحسب :

شاع في عالم التحقيق اليوم استعمال الرقائـق « المـكروفلـم » والمصوّرات للنسخ على نطاقٍ واسع ؛ بحيث غدت عمدة المحقّقين في أعمالهم . والحق أن هذه المصوّرات قد أدّت خدماتٍ جلّى للمحقّقين إذ وضعت بين أيديهم كلّ ما يحتاجون إليه من النسخ الأصلية بأيسر سبيل . لكنها مع ذلك ليست وافيةً بالغرض تماماً ؛ بحيث تُغني عن الحاجة إلى مراجعة الأصل ؛ وذلك لعدّة أسباب ؛ منها :

أولاً - إن تفاوت لون الحبر لا يظهر في الصورة :

من المعلوم أن كل ما قد يُحشى بين السطور أو يُضاف من الشكل أو يُكتب في حواشي الصفحات - بعد الفراغ من كتابة الأصل بمدة - لابدّ

من أن يظهر في الأصل بلونٍ مختلفٍ بعض الاختلاف ؛ بسبب تفاوت ألوان المداد وتباين تاريخ الكتابة . لكنه في الصورة يظهر بلونٍ واحد ، وبذلك تغدو المصورة مُضللةً للمحقق أحياناً ؛ إذ تُسدل الستار على التفاوت في الألوان ، فلا يستطيع أن يُميز ما هو أصيل في النسخة مما هو دخيل ، وقد يزداد الأمر تعقيداً حين تكون القرائن الخارجية مضطربةً ، بل إن بعض التفاوت الدقيق لا يمكن الكشف عنه - في الأصل نفسه - بسهولة .

والمثال على ذلك ما بدا على غلاف مخطوطة الظاهرية من كتاب الضعفاء للجوزجاني^(٧٥) من تعديل ، فقد كان أصل العنوان :
« كتاب أبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني في أحوال الرجال »

ثم أُضيف إليه من فوقه : « النصف الثاني من » وأُقحم فيه كلمة « الشجرة » فرُسمت بداخل الباء الطويلة من (كتاب)

وزيد حرف البلام على (أبي) ، فصار العنوان هكذا :

« النصف الثاني من كتاب الشجرة لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني في أحوال الرجال » . ثم كُتب تحت العنوان بحرفٍ دقيق : « أفردته منه السلفي » .

(٧٥) فرغت من تحقيقه بحمد الله ؛ وأرجو أن يُيسر الله نشره عما قريب .

ومن المؤكد أن هذا التعديل قد طرأ على النسخة بعد كتابتها بمدة ، بدليل أن الساعات الموجودة بآخر النسخة قد خلت تماماً من ذكر « الشجرة » ومن الإشارة إلى أنه نصف كتاب .

نعم كانت الزيادات المقحمة على العنوان مرسومة بحروف أصغر ، لكنها في الصورة تبدو منسجمة مع الأصل تماماً ، وكأنها من تفنن الناسخ في رسم العنوان .

الشيء الوحيد الذي نبّه إلى هذا الإقحام هو تفاوت لون الحبر على الغلاف ما بين الأسود والبني الفامق ، بل قد يحتاج كشف هذا التفاوت إلى شيء من التروّي وإمعان النظر ، وكأني بالأستاذ الفاضل كان على عجلة من الأمر إذ سجّل اسم الكتاب في فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية : « الشجرة في أحوال الرجال » ، فشاعت التسمية وتناقلها الآخرون^(٧٦) .

ثانياً - إن الخطوط الباهتة في الأصل لا تظهر في الصورة ؛ وبذلك يضيع قسم من النص الأصلي .

ثالثاً - إن الحواشي الدقيقة قد تبدو غامضة أو مطموسة في الصورة ؛ بسبب صغر حجمها ولزها بعضها إلى بعض ، وبذلك تصعب قراءتها وقد تتعذر .

(٧٦) انظر : المنتخب من مخطوطات الحديث للأستاذ محمد ناصر الدين الألباني (ص ٢٥٠) ، وتاريخ التراث العربي للدكتور فؤاد سزكين (النسخة المعربة/الطبعة الأولى/ص ٣٥٢) ، وموارد الخطيب البغدادي للدكتور أكرم العمري (ص ٣٢٠) .

وكذلك نرى أن الاعتماد في القراءة على المصوّرات
قد يُوقع في مآزق وأوهام ، ولا غنى للمُحقّق عن الرجوع
إلى الأصول المخطوطة يستشيرها في حلّ المشكلات .

١٤ - الحواشي والتعليقات :

التعليقات معرض جهد المُحقّق ومعيّار خبرته وبراعته في الوقت
نفسه ، وقد يحسنُ التنبيهُ أولاً إلى أنه لا عبرة بطول التعليقات أو
قصرتها ، إنما العبرة بفائدتها طالَتْ أم قصرتُ ، فمتى اشتملتُ على الفائدة
حَسُنَتْ وخَفَّتْ على القارئ ولو بلغتُ سطوراً عدّة ، ومتى عريتُ من
الفائدة صارت لغواً ثقيلاً ولو كانت بضع كلمات .

بعد هذه المقدمة الوجيزة نودُّ أن نستعرض بعضاً من العناصر التي
تتألف منها التعليقات :

أولاً - إثبات فروق النسخ :

إن إثبات فروق النسخ لا يتمّ جزافاً من غير قاعدة ، إنه قبل كل
شيء مبنيّ على درس النسخ الذي يُبيّن تناسبها فيما بينها وتسلسل
مراتبها ، كما يُحدّد في الوقت نفسه قيمة كل نسخة ونوع العطاء
الذي تُقدّمه . وعلى ذلك فموقف المُحقّق من إثبات الفروق بين
النسخ يختلف تبعاً لاختلاف قيمتها وعلاقتها بعضها ببعض .

ثم إنه محدودٌ بحدود ما يُجدي من الفروق ؛ أي بتقديم وجوه
مناسبة لقراءة الأصل ، أما التصحيفات والأخطاء التي تتناثر من
أقلام النساخ ؛ فما الفائدة في ذكرها ؟!

وهنا تبرز لدينا مسألة القراءة المختارة التي توضع في المتن ، والقراءات الثانوية التي توضع في الحاشية . الحق أن القراءة المختارة تكون - في معظم الأحيان - محدودةً بحدود النسخة المختارة ؛ إذ لا غنى للمحقق عن اختيار نسخة يعتمد عليها في القراءة ما استطاع إلى ذلك سبيلاً .

وسواءً اختار المحقق - في الإشكالات التي تعترضه - قراءة النسخة المعتمدة لديه ، أم اختار قراءة نسخة أخرى ، فإن عليه تعليل اختياره في الحالين . ثم ينبغي عليه اجتناب التحكم في الاختيار ، فمن الخير له - حين تستعصي المشكلة على الحل ، أو حين يكون لديه أدنى ريب في الاختيار - أن يثبت في المتن رسم النسخة المعتمدة ، ويضع في الحاشية رسوم النسخ الأخرى كما وردت ، ويترك الحل لجمهور القراء ، وفوق كل ذي علم عليم .

ثانياً - التخريج والتعريف :

ويجب هنا المبادرة إلى التحذير من الإفراط أو التفريط الذي قد يقع في هذا المجال بخاصة ، فهناك كتبٌ زخرت حواشيها بتراجم الأعلام لأدنى مناسبة ، وأخرى خلّت حتى من ضبطها على الأقل . وهناك كتبٌ اكتظت حواشيها بالتخريجات حتى أوشك كتاب التاريخ أن يستحيل مُسنداً في الحديث ، وأخرى خلّت تماماً من تلك التخريجات . وقد لا ينقضي عجب القارئ وهو يقارن بين أجزاء من كتاب واحد ؛ إذ يجد إفراطاً من جانب يقابله تفريطٌ من جانب آخر^(٧٧) . فينبغي إذن أن يجتنب المحقق

(٧٧) انظر مثلاً تاريخ مدينة دمشق : المجلد العاشر ، وجزء « عاصم - عائذ » . ثم انظر الأجزاء الثلاثة الأولى من سير أعلام النبلاء (طبعة دار المعارف) ، ونظائرها من (طبعة مؤسسة الرسالة) .

استغلال الحواشي للملئها بالتخريج أو بالتعريف ، كما لا يصح في الوقت نفسه أن يضبط بالشكل علماً - من المشتبه - في المتن ، دون أن يذكر في الحاشية مرجعه في ذاك الضبط.

ثالثاً - توثيق النقول :

إن ذكر المصادر التي نقل منها المصنف مادة كتابه ، ومعارضة تقوله بمصادرها الموجودة أمر مفيد جداً في توثيق نص الكتاب وتصحيحه ، وهو مادعا النخبة من محققي التراث اليوم إلى إقرار توصية خاصة بهذا الشأن^(٧٨) .

رابعاً - الشرح والنقد :

وإن شرح ما يحتاج إلى شرح من النص المحقق ، ونقد ما يستوجب النقد من عمل المصنف ، أركان أساسية في التحقيق ؛ لابد أن تظهر آثارها في التعليق ، وقد مضى الكلام عليها فيما سلف من البحث^(٧٩) .

١٥ - النشر بتصوير المخطوطات :

قطعت صناعة التصوير في الوقت الحاضر آماداً بعيدة في معارج الرقي والإتقان ، فانتشرت لذلك طباعة صور المخطوطات انتشاراً واسعاً لم تعهده من قبل ، وامتازت في الوقت نفسه بخصائص فنية عالية تجعل المطبوع من تلك المصوّرات أشبه شيء بالمرآة الصافية تظهر فيها صورة الأصل جلية بكل ملامحها وتفصيلاتها ، حتى لقد استطاعت بعض دور

(٧٨) انظر تقرير لجنة وضع مشروع أسس تحقيق التراث العربي ومناهجه (الصادر عن

وزارة الثقافة والإعلام في بغداد بتاريخ ٢٠ - ٢٩ / ٥ / ١٩٨٠ م) : ص ١٣

(٧٩) انظر ما مضى (ص ٢٨١ و ٢٩٠) .

النشر المختصة بالحفاظ على الألوان الأصلية في الوثائق والمخطوطات ، بحيث تميّزت ألوانُ الرسم في المصوّرات تبعاً لامتيازها في المخطوطات ، وهو أمر مفيد في مجال التحقيق لمعرفة المتون الأصلية للنصوص والإضافات اللاحقة بعد حين^(٨٠)

وقد يحسنُ التنبيهُ إلى أن التصوير عونٌ على التحقيق ، وليس بديلاً منه أو مُثَبِّطاً عنه ؛ ذلك لأنه يضع بين أيدي المحققين كل ما يحتاجونه من الموارد بصورةٍ تُمكنهم من استقاء مادتها مباشرةً . وهو كذلك توثيقٌ لسلامة التحقيق ؛ لأن وصول تلك الأصول إلى أيدي الدارسين والمحققين في آنٍ معاً كفيلٌ بإطلاع الأولين على حقيقة عمل الآخرين في نشر تلك الأصول .

أما التعلُّلُ بصعوبة الحرف المخطوط وسهولة الحرف المطبوع فصحيحٌ لكنه قد لا يخلو من مبالغة ، بل إن بعضاً من المخطوطات قد كُتب بخطٍ رائعٍ يفوق بجماله الحرف المطبوع . ثم إن جمهرة المخطوطات - إن لم يكن كلها - من حاجة ذوي الاختصاص في الثقافة ؛ الذين قد عانى بعضهم ؛ وسيُعاني بعضهم الآخر بلا ريب ؛ مصاعب القراءة في المخطوطات .

وخلاصة القول : إن التصوير فيما نرى وسيلة سريعة وأمينّة في النشر ؛ إذا ماتوفر لها ثلاثة شروط لاغنى عنها وهي : حُسن اختيار المخطوطة ، والتقديم لها بمقدمة وافية ، وتذييلها بالفهارس المناسبة .

(٨٠) أقيم بدمشق من قريب - بعناية وزارة الثقافة ؛ وبعونٍ من بعض دور النشر النسائية - معرض للمخطوطات المطبوعة ، نُشر فيه ثلاثون نسخة مختارة من مخطوطات شرقية وغربية ، مطبوعة بصُور تحكي الأصل في الحجم والشكل واللون .

ومن حُسن الاختيار أن تكون النسخة فريدة قديمة ؛ كما في صنع الأستاذ الدكتور شاكر الفحام في جزء من ديوان الفرزدق^(٨١) نشره مُصَوِّراً عن مخطوطة في الظاهرية تفرّدت بعدة مزايا ؛ أبرزها أنها أقدم مخطوطة وُجِدت للديوان ؛ إذ يرجع تاريخ كتابتها إلى سنة (٣٣١) للهجرة أو ما قبلها . وقد شفعه بمقدمة ضافية بسط فيها القول في وصف النسخة وبيان مزاياها وخصائص خط كاتبها ؛ مع الإشارة إلى كل ما يُمهّد للدارسين سُبُل الإفادة منها .

ومن حُسن الاختيار كذلك أن تكون النسخة تامة جيّدة الخط مضبوطة ؛ كما في نسخة الظاهرية من « توضيح المشتبه » لابن ناصر الدين الدمشقي^(٨٢) ، فالحق أن هذه المخطوطة لا يصحّ أن تُنشر بغير التصوير ؛ ذلك لأن العِلْم الذي تحمله - وهو المشتبه في الأسماء والأنساب - يتوقف على الضبط قبل كل شيء ، وهذه النسخة غاية في الضبط والإتقان ، فإذا يُفيد نسخها وطبعها غير إدخال تحريفات لا بدّ منها في أثناء النسخ أو الطبع ؟ وهو ما ينقص من قيمتها ويذهب ببعض فائدها . ثم إن جمهرة الباحثين حين يرجعون إلى النسخة مُصَوِّرة جديرون بأن يستشعروا ثقةً واطمئناناً بما يقرؤون ، فلا يُخالطهم ريبٌ بأن ثمة خطأ أو تصحيفاً فيما ينقلون ويضبطون .

ومن حُسن الاختيار أيضاً أن تكون النسخة وحيدة صعبة القراءة ؛ كما في مختصر ابن منظور لتاريخ ابن عساكر ؛ فلا يُؤمّن على المحقق أن يتعسّف في قراءته إن لم تُسعفه أصول التاريخ نفسه . زد على ذلك أن

(٨١) صدر في مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ؛ سنة ١٣٨٥هـ / ١٩٦٥م

(٨٢) نسخة في ثلاثة مجلدات ؛ برقم (تفسير ٥٨٣ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥)

الحاجة إلى نشر المختصر ماسّة ، بل هو من تمام العمل في الأصل ، ولقد وددت لو ظهر مختصر ابن منظور مصوراً مقروناً بالفهارس الكافية ، ففي ذلك خير تهديد لنشر تاريخ ابن عساكر بتقريب مُجمل مادّته من أيدي الباحثين .

والكلام نفسه ينطبق على بعض الأجزاء من التاريخ نفسه^(٨٣) ، فإن اختيار بعض القطع النادرة من نُسخه ، وتصويرها مؤيِّدةً بالفهارس التي تضع بين أيدي القراء مفاتيح فوائدها المنشودة ، سببٌ من جملة الأسباب التي ينبغي التوسّل بها لنشر هذا التاريخ الكبير ذي المجلدات الثمانين بالسرعة الممكنة .

إن فتح باب التصوير للمخطوطات - بالشروط المذكورة آنفاً - أمر مفيد للناشئين والمترسين معاً في مجالات البحوث والتحقيق . يتعرّف به الناشئون معالجة المخطوطات القديمة ، ويتدرّبون على قراءتها وإلف خطوطها . ويرتاح له الآخرون الذين يرون بحق أن مُصوِّرةً قد أُحْسِنَ اختيارها وفهرستها أنفع بكثيرٍ من كتابٍ زعم ناشره أنه حقّقه ولعله كان قد مَحَقّه .

١٦ - شروط النشرة العلمية :

قد يتساءل المرء بعد كل مامضى من قواعد وتنبيهات : هل يمكن للتحقيق في واقع الأمر أن يبلغ الغاية أو يستوفي كلّ الشروط المطلوبة ؟ والجواب : لا ، لأن الكمال مُتَعَذِّرٌ ، بل يحسن التنبيه إلى أن الإفراط في التدقيق قد يصرف من جهد المحقق ووقته كلّ ثمين دون أن يعود عليه بالفائدة التي يرتجي ، وإن المُنَبِّت لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى .

(٨٣) قام جمع اللغة العربية بدمشق بتصوير جزءٍ من تاريخ ابن عساكر ، وثمة أجزاء أخرى جيّدة تستأهل التصوير .

وقد يتخذ بعضهم من مصاعب التحقيق ذريعةً للدعوة إلى التحلل من كل القيود فيقعون في الخطأ المقابل ؛ ذلك لأن إخراج كتب التراث محشوة بالأغلاط العلمية والمطبعية - مهما كانت الحجّة المُسوَّغة - ما هو في الحقيقة إلا تزيفٌ للتراث ، لأن الغاية من النشر إشاعة الفائدة ، فأين الفائدة في منشورات مُضلّلة للباحثين ؟!

الحق أن الإتقان أمر نسبيّ ، ولا يُكَلِّف الله نفساً إلا وُسْعَهَا . لكنّ ذلك لا يمنع من وضع بعض الشروط التي ينبغي توفرها لتكون النشرة موثوقاً بها ، وسأسرد فيما يلي - وبشيء من الاختصار - شروطاً ثلاثة للنشرة العلمية ؛ كان أعلن عنها برغستراسر ؛ وهي^(٨٤) :

الشرط الأول : أن يكون عدد النسخ التي بُنيت عليها النشرة كافياً بالنسبة إلى عدد النسخ الخطية التي توجد الآن .

والشرط الثاني : أن يصف الناشر النسخ التي استخدمها في نشر الكتاب ؛ وصفاً يُمكن القارئ من مراجعتها وتقدير قيمتها .

والشرط الثالث : أن يقابلها بعناية تامة ؛ ويبين بكلام صريح المذاهب المختلفة التي ذهب إليها في اختيار ما اختاره من اختلافات النسخ . وأن لا يُغيّر أو يُسقط شيئاً من النصّ دون أن يُنبّه القارئ عليه .

كانت تلك شروط برغستراسر من يودّ نشر الكتب العربية ؛ لكي تكون النشرة موثوقاً بها . وقد تبدو هذه الشروط - مع فائدتها - غير كافية ؛ وبخاصة ما تعلق منها بعمل التحقيق بالذات ؛ إذ إن المقابلة عمل

(٨٤) أصول نقد النصوص ونشر الكتب : ١٢٥

آلي ، وقد تكون النسخ التي حصلت للمحقق فروعاً ثانوية تقاربتُ حظوظها من التصحيف ، وقد تقع للمحقق نسخة وحيدة بخط المصنف بلا نقط أو شكل . ثم إن بيان أسباب الاختيار قد يكون مدعاة للريب في صحة النشرة كلها إذا كثر الغلط من المحقق باختيار الخطأ على الصواب .

لا بدّ إذن من معيار دقيق يمكن معه قبول عمل المحقق أو رفضه ، ولقد كان المحدثون سباقين في هذا المجال ومُنصفين في الوقت نفسه حين أقرّوا ترك الرواية عن الراوي إذا أكثر الغلط^(٨٥) ، وهو ما أفصح عنه الإمام أبو حاتم بن حبان بقوله^(٨٦) :

« ولا يستحقّ الإنسان ترك روايته حتي يكون منه من الخطأ ما يغلبُ صوابه ، فإذا فحشَ ذلك منه وغلبَ على صوابه استحقَّ مجانبته روايته »

قلت : وكذلك الأمر بالنسبة للمحقق في زماننا ، يُقبلُ عمله أو يُردُّ وفقاً لهذا المعيار الدقيق المُنصف ، وهل التحقيق سوى امتداد للرواية السالفة^(٨٧) ؟

مطاع الطرابيشي

للبحث صلة : إن شاء الله

(٨٥) انظر كتاب المجروحين لابن حبان ٧/١

(٨٦) صحيح ابن حبان ١١٥/١ من المقدمة .

(٨٧) انظر ما مضى : (ص ٢٩٤ وما بعدها) .

تعليق وجيز

الدكتور شاكر الفحام

عرض الأستاذ مطاع الطرابيشي في كلمته القيّة : مقدمة في المنهج ، ويعني منهج تحقيق المخطوطات ، خلاصة ما أدته إليه خبرته وتجربته في التحقيق ، تحدث عنه حديث الوثائق المطمئن ، بعد تمرسه به ، ومعاناته لمشكلاته ، ووقوعه في مضايقه ، وتعرّفه إلى أبعاده ، وتبيّنه صورته المثلى من جميع جوانبها . ولقد أعجبنى هذا التلخيص الواضح يتقدم به صاحبه ليشارك في التنبيه على مناح جديدة لقضية هامة من قضايا التراث ما تزال تستأثر باهتمام الباحثين وعنايتهم وجهدهم ليصلوا ، بعد الدرس والتتبع ، الى القول الفصل فيها . وقد أثار الأستاذ مطاع في مقالته أموراً تستحق الوقوف عندها ، وصاغ ما انتهى إليه أحكاماً رآها ناظمة للعمل ، كفيّة ، اذا طبقت التطبيق الصحيح ، ببلوغ الهدف والوصول إلى الغاية . ثم حاول في مقالته أن يقيم الجسر الواصل بين ما قام به السلف لضبط الرواية وتقييد السماع ، وما نصطنعه نحن من وسائل وطرائق في العصر الحديث حين نشر مخطوطات التراث ، من أجل التوثيق من نسبتها وصحتها ، وإخراج نصّ أقرب ما يكون إلى أصل المؤلف إن لم يكنه . ولكن الكلمة ، على غناها ودقة ما جاء فيها من نظرات ، استوقفتني غير ما مرّة ، وأحسستُ أنني لا أوافق الكاتب في كل ما ذهب إليه ، وإن كان قد أَرْضاني في كثير من منطلقاته وملاحظته ، وتلك عليّ إعجابي بسعة اطلاعه وخصب موارده واختيار شواهد .

- من الحق أن هدف التحقيق الأول هو تقديم نص المخطوطة كما وضعه مؤلفه ، أو أقرب ما يكون الى ما وضع ، فاذا استطاع المحقق أن ينهض بذلك وقوي عليه فقد أدّى الأمانة التي تعنى في طلبها ، وبلغ الغاية التي نصب نفسه لها . ثم تأتي بعد ذلك أمور مساعدة يقوم بها المحقق ليأخذ بيد القارئ ويعينه على استجلاء الغامض واستيضاح المشكل في النص الذي يقدمه . وتتفاوت في هذا المضمار نظرات المحققين ، والطرائق التي يسلكونها في التعليق على النص وإغنائه . وليس من شأني في هذا التعقيب الموجز أن أتحيز لطريقة على أخرى ، أو أنصر فريقاً على فريق ، وإنما هو التذكير ، أقدمه بين يدي ما أقول ليظل هدف التحقيق الأول (وهو أداء النص كما وضعه مؤلفه) ماثلاً أمام عيوننا ، لا يطفئ عليه أمر مساعد مهما جل شأنه .

- لقد ابتعثت كلمة الأستاذ مطاع الجامعة وأنا أقرأها خواطر وحركات كوامن ، وصدق فيها قولهم : الحديث ذو شجون ، لأنها وإن كانت توافق في نظرتها العامة ما ارتضيناه ودعونا إليه في أمر التحقيق ، فإنها تخالف في التفصيل والتطبيق ، وتتشعب إلى مسالك لا يؤمن فيها العثار . ولعله كان يحسن أن أنتظر وأتلبث حتى ينهي الأستاذ الفاضل حلقاته الثلاث فتتضح ملامح الصورة بوجهيها النظري والتطبيقي ، وما منعني من أن ألزم الحزم وأتوقف حيث يجب التوقف إلا نقطة واحدة أهمني وأقلقني ، وشعرت أن لا بد من المسارعة لأقول فيها ما تراءى لي أنه الحق الذي سار عليه السلف ، وأن من الخير أن نقتفي آثارهم ، ونسلك حيث سلكوا ، فنتجنب الزلل والخلل ، ونضمن لعملنا الصحة والسلامة والإتقان . وإني واقف نفسي وقاصر تعليقي على هذه النقطة برأسها لا أعدوها إلى سواها .

يذكر الأستاذ مطاع في الفقرة الخامسة من كلمته : (اصلاح غلط المؤلف) أمراً غايةً في الخطورة ، إذ أباح للمحقق أن يغير نص المؤلف اذا تبين له أنه مغلوط . ولئن أتيح لمثل هذا المقترح أن يلقي القبول لدى المحققين والعاملين في التراث ، لقد فتح بذلك صاحبه ثغرة لا يقوى أحد من بعد على سدّها ، وأتى بمعوله على البنيان الذي أقامه الأقدمون ورفعوا من قواعده ثمرة من ثمار تجاربهم ، ونتيجة من نتائج معاناتهم ، ليصونوا التراث من أن يناله التحريف والتبديل والعبث ، أو يسمح سامح لنفسه أن يغير النص مهما بلغت درجته من العلم ، ومهما وضع غلط النص ووهم مؤلفه .

صحيح أن الأستاذ الكاتب قد أحاط هذا التغير بكثير من القيود ، ولكنه ، مع كل هذا ، قد اقتحم الحرم المقدس ، وجار عن القصد ، وأجاز لنفسه ما لم يجزه أحد غيره ، وسلك طريقاً مسدوداً لم يسبقه فيه سابق يعتد به ، والأمل ألا يقتدي به مقتد يتبع خطاه ويقتفي آثاره .

لقد انتهى السلف بعد الدراسة والتجربة إلى رأي مضوا عليه جميعاً ، يلخصه لك القاضي عياض في باب كسره على هذا الأمر في كتابه الإلماع ، وهو باب في إصلاح الخطأ وتقويم اللحن والاختلاف في ذلك (الإلماع : ١٨٣ - ١٨٨) ، يعرض لك فيه آراء المتقدمين ليخلص منها إلى القول : « الذي استمر عليه عمل أكثر الأشياخ نقل الرواية كما وصلت إليهم وسمعوها ، ولا يغيرونها في كتبهم حتى أطرّدوا ذلك في كلمات من القرآن استمرت الرواية في الكتب عليها بخلاف التلاوة المجمع عليها ، ولم يجرى في الشاذ من ذلك في الموطأ والصحيحين وغيرها حماية للباب . لكن أهل المعرفة منهم ينبهون على خطئها عند السماع والقراءة وفي حواشي الكتب ، ويقرؤون ما في الأصول على ما بلغهم » (الإلماع :

١٨٥ - ١٨٦) ، ثم يعلل القاضي عياض أسباب هذا الحرص الذي انتهى إليه أكثر الأشياخ في التمسك بنقل الرواية دون إصلاح بقوله : « وحماية باب الإصلاح والتغيير أولى ، لئلا يجسر على ذلك من لا يحسن ، ويتسلط عليه من لا يعلم . وطريق الأشياخ أسلم مع التبيين ، فيذكر اللفظ عند السماع كما وقع ، وينبّه عليه ويذكر وجه صوابه : إما من جهة العربية أو النقل أو وروده كذلك في حديث آخر ، أو يقرؤه على الصواب ثم يقول : وقع عند شيخنا أو في روايتنا كذا ، أو من طريق فلان كذا ، وهو أولى لئلا يتقوّل على النبي ﷺ ما لم يقل » (الالماع : ١٨٦ - ١٨٧) .

وكلمة القاضي عياض قد أوردها الأستاذ الكاتب ، وأورد معها شواهد أخرى لها ومؤيّدات ، ومن هنا كان عجيبي لخروجه على هذه النصوص وأمثالها من أقوال القدماء أشدّ ، ودهشتي أكبر ، لأن كلّ ما أتى به بعد ذلك من أدلة لينصر رأيه في الخروج على الإجماع وما اتفق عليه جبهة العلماء لاتعضد مذهب اليه من هذا الذي أعده تقحماً في الخطأ . واليك البيان :

- إن نص القاضي عياض الذي ساقه الكاتب (المقطع ط من الفقرة الخامسة) لأراه يؤدي كل ما أراه منه . إن ماسبق هذا النص من كلام القاضي وماتلاه من التحدث عن حماية باب الإصلاح والتغيير ومن ذكر طريقة أبي علي بن السكن البغدادي في انتقائه روايته لصحيح البخاري ، وأن أكثر ما أنكره الخطابي على المحدثين له وجوه صحيحة في العربية ، وأن كثيرين من العلماء والرواة كانوا يأبون تغيير اللحن ، كل هذا يجعل النص محدود الدلالة ، ثم هو لا يمثل رأي القاضي عياض وأكثر الأشياخ ، وإنما يبين أحسن طرق الإصلاح والتغيير لمن يرى ذلك ، وهو أمر قد تنكبه المحققون من بعد وجانبوه ، ملتزمين طريقة القاضي وأكثر الأشياخ في عدم التغيير ، والتي استقر عليها العمل الى يوم الناس هذا .

- أما ما جاء به الكاتب (في المقطع ي من الفقرة الخامسة) فهو جمع بين أمرين لا يُجمع بينهما :

أولهما : إباحة تغيير النص لوضوح خطئه (ومثل له الكاتب الفاضل بما وقع فيه ابن منظور في ملخص تاريخ مدينة دمشق) ، ومثل هذه الإباحة أمرٌ يخالف إجماع المحققين الذين التزموا بإيراد النص كما جاء ، ثم التضييب عليه مكتفين بذلك ، أو منبهين إلى صوابه في حاشية الكتاب . ولقد احتفل المحققون من القدماء لهذه الحواشي ، فكانوا يتناقلونها في نسخهم ، ولم يحاول واحدٌ منهم تغيير النص ، أو دمج هذه الحواشي بالنص ، توفيةً لحق الأمانة ، لا نستثني من ذلك إلا الناسخ الجاهل الغرّ ، لا يعرف ما يأتي وما يدع ، ومن هنا جاءت إشادة الأقدمين بهذه التعليقات يرفعون من قدرها ويعلون من شأنها ، يرونها أثمن من اللآلي في آذان الحسان ونحورهن .

وعلينا اليوم ، ونحن ننهض بإحياء آثار السلف أن نلزم طريقتهم المثلى ونهجم القاصد ، فنسوق النص كما جاء بلحنه وخطئه لنعلق عليه في الحاشية بما نراه ونرجحه ، ولعل ما بدا لنا خطأً ولحناً له وجه لا ندركه ، يتبينه محقق آخر . ولديّ شواهد وشواهد لا تحصى عدداً ، جرؤ فيها محققون كبار على تخطئة رواية المؤلفين ، ثم بدا أنهم هم الواهون ، فسبحان الذي تفرد بالحق والصواب .

والأمر الثاني : هو ما اختاره علماء السلف من إضافة لسقطٍ جاء في النص ، مع بيان هذه الإضافة والتنبيه عليها ، كما فعل الخطيب البغدادي حين أضاف : (تعني عن عائشة) ، وهو أمرٌ نحبّذه ، بل نسطر كلمتنا من أجل الدعوة إليه والالتزام به . إن كل ما نرمي إليه من وراء هذا التعليق هو ألا يقدم أحد على تغيير النص مهما تكن أسبابه ، ولكن له

الحق كل الحق أن يعلّق عليه . وقد يكون هذا التعليق محله في حاشية الصفحة أو في ختام المقال ، وقد يكون محله بين حاضرتين في النص ، فالأميران سيّان . اننا لانبث هنا موضع التعليق وأين يكون ، وإنما نبث عدم جواز التغيير ، وإباحة التعليق عليه بما يشاء المحقق ، وهو هو ما فعله الإمام الخطيب البغدادي فقد أضاف إضافته إلى النص ، ودلنا عليها دلالة لا تحتمل اللبس ولا الخطأ ولا الخلط ، ولكنه لم يغير ولم يبدل في النص شيئاً . رحم الله الإمام الخطيب ، فما أدقّ ما فعل ، إنه الحاذق الطيّب المقدم في صناعة التحقيق وأمانة الرواية ، وإننا لنرجو أن غضي على هديه ، ونقتفي خطاه .

- ونادى الكاتب الفاضل باصلاح اللحن الفاحش (المقطع يب من الفقرة الخامسة) ، وهو أمر أرى فيه انتقاصاً للتحقيق بالغاً . أليس من مهمات التحقيق أن ينقل إلينا الصورة الأمينة لما وضعه المؤلف ؟ أليس مثل هذا اللحن يقع فيه مؤلف أو راوٍ يدلنا على مبلغ علمه بالعربية وتمكنه منها ؟ وهل واجبنا في التحقيق أن نعلّم القدماء العربية وأساليب الفصاحة والبيان إن لم يكونوا قد جوّدوها أم أن نتلقّى ما قالوا ، ونتقبل ما جاءوا به كما وضعوه ، لا نغير فيه شيئاً ، ثم نتناوله بالدرس من جوانب عدة ، يُعنى كل باحث حفيّ بما يخصه ويعنيه . ولعلّ مما يعيننا في الدراسة أن نعرف من كان يلحن من المؤلفين والعلماء والرواة وأسباب لحنهم ودوافعه . ومثل هذا البحث هام وأساسي ، ويضيعه علينا أن نتصدى نحن لإصلاح أخطائهم ، نرى لهم من العصمة ما لا يرونه لأنفسهم ونحميهم أن يقولوا ما يخالف العربية وقواعدها وأصولها . رحم الله النضر بن شميل ، سمع المأمون يخطئ في روايته عن هشيم : « سداد من

عوز» ، فرواها له على الصواب من طريق آخر ، ثم قال : كان هشيم لحانة فاتبع امير المؤمنين لفظه .

ثم غضي أبعد من ذلك لنقول : أي لحن أو خطأ في العربية في رواية رجز عبد الله بن رواحة مختل الوزن ؟ هل كان الوزن أمراً واجباً يلتزمه الجميع ، لا يخلون به ولا يخرجون عليه . إن في الروايات القليلة المتناثرة في بطون الكتب أشعاراً لم يتقيد أصحابها بالأوزان المعروفة المألوفة ، من مثل بائية عبيد بن الأبرص وقصيدة مرقش وأبيات الحماسي (إن شواء ونشوة) ، وفي الروايات ان رسول الله ﷺ ، وهو أفصح من نطق بالضاد ، لم يلتزم وزن الشعر حين روايته ، فأبي حرج على منشد أن يروي رجزاً ولا يلتزم بوزنه ؟ إن مثل هذه الرواية ، إذا ثبتت صحتها ثبوتاً قاطعاً ، ثمينة غالية ، نعز عليها بالنواجذ ، لأنها تهدينا إلى جديد لا نعرفه في رواية الشعر وإنشاده .

ويحسن أن أشير هنا إلى أن قولنا الآنف الذكر إنما يتصل باللحن الفاحش الذي ثبتت روايته عن صاحبه ثبوتاً لا يحتمل الشك ، والذي وقع فيه المؤلف نفسه ، لا يخالفنا في ذلك أي ارتياب ، ويمتد هذا إلى ما روي من الشعر غير موزون ، لا نقبل من ذلك إلا ما ثبت ثبوتاً لاخلاف فيه . وهو الموضوع الذي تناوله الكاتب الفاضل ودار حديثه حوله ، أما ماتمور به بعض المخطوطات من التصحيف والتحريف والخطأ والإخلال بالوزن مما اقتطفه وجناه النساخ الجاهلون فذلك أمر آخر ، إذ كان اوجب ما يوجب التحقيق حينذاك اصلاح الغلط ورده إلى الصواب .

- وتبقى كلمة ابن عساكر مؤلف تاريخ مدينة دمشق ، وهي كلمة تصور أجمل تصوير ما تنطوي عليه حنايا هذا العالم العظيم الذي بلغ

ما بلغ في العلم والرواية ، ولكنه ظل ، على جليل ما حصل ، في تخوف من الزلل والعتار . إنه العالم حقاً يدرك أن الطاقة الانسانية محدودة مهما اتسعت ، وأن التقصير من الأوصاف البشرية ، ومن هنا فقد رجا (في مقدمة كتابه تاريخ مدينة دمشق) العلماء من خالفه أن يصلحوا ما قد يقعون عليه في كتابه من خطأ . ومطلب ابن عساكر حق لا مرية فيه ، وطالما نهض العلماء يصححون ما قاله أسلافهم ، ويتعقبونهم فيما وهموا فيه ، ولكل عالم هفوة بل هفوات ، ولكني ما أظن احداً يجادلني في أن مطلب ابن عساكر لا يعني أن يغيروا ما كتب ، ويبدلوا ما سطر ، وإنما هو التعليق والتعقيب على ما جرت به عادة القوم ، ومضوا عليه كابرأ عن كابر ، سنة حميدة توارثوها ، لهم أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة . وهذا هذا الذي ندعو إليه وننادي به في هذا التعليق الوجيز . وكلمة ابن عساكر التي صدر بها كتابه ، والتي تدعو العلماء ان يصححوا له ما قد يكون وقع فيه من زلل ليست الوحيدة في تراثنا ، بل نرى لها شبيهات سابقات لها ، ولاحقات ، في كتب المؤلفين ، تتضمن دعوة خارة أن يصحح العلماء ما قد يجدون في الكتاب من هفوات ، ولكنها لا تسمح بأن يعبث عابث في أصل الكتاب ومثنته ، فالتصحيح موضعه الحاشية على ما تداولوه بينهم وتعارفوه .

إن الشواهد على ما قلتُ وبينتُ آنفاً من ابتعاد القدماء عن تغيير النص مهما ظهر خطؤه ، تفوق الحصر ، لأنها سنة القوم ومذهبهم ، ولكني أجتزئ هنا بمثل واحد لا أجازه إلى سواه ، على كثرة ما بين يدي من شواهد وأمثلة . إنه القاموس المحيط للفيروزابادي ، وهو معجم طبقت شهرته الآفاق ، وتداوله الناس التداول الواسع حتى صارت كلمة القاموس تعني المعجم نفسه عند من لا يدققون . وأبرز ما يتميز به

المعجم الضبط والالتقان لأنه المرجع الذي يئل إليه الناس لضبط لفظة وتفسير معنى وإيضاح مشكل لغوي . وقد نددت للفيروزابادي ، على جليل قدره ، هفوات في قاموسه ظاهرات بينات ، وهم فيها وسها ، وسبحان من جل عن السهو ، ثم نبه العلماء الأعلام على هفواته ، فأثبتوا الصحيح في الحواشي أو في الشروح ، ولم يجرؤ واحد منهم أن يغير النص على وضوح الخطأ وضوحاً لا يحتمل معه أدنى شك . فإذا كان هذا صنيعهم ، رحمهم الله وأثابهم ، في المعجم المشهور المتداول بين أيدي الناس ، أفليس في ذلك أبلغ معنى على شدة توقي القوم وتحاميتهم أن يدنوا من الحمى المقدس ، وأن يحفظوا للنص حرمة فلا يسمح لأحد أن يغير فيه أو يبدل .

وبعد ، فهذه عجالة الراكب ، أستمح القارئ عذراً إن أوجزت فيها واختصرت ، وأنا أعرض لموضوع له ما له من الخطر والشأن ، ويتطلب المعالجة الواسعة تتعاون فيها أقلام المترسين في هذا الفن وتتضافر جهودهم ليصلوا فيه إلى مقطع الحق وكلمة الفصل . ويشفع لي في هذا الإيجاز أنني كتبت ما كتبت ، وأنا بعيد عن المصادر والكتب ودور العلم ، أتنقل بين مستشفيات لندن ، وأزور عيادات أطبائها ألتبس العلاج والدواء ، والشفاء ينزل من السماء . ومن هنا فقد خلت كلمتي من التوثيق الذي يوجبه البحث العلمي ، ولم تحضرنى شواهد العلماء في مؤلفاتهم ، ولعلي عائد إلى هذا الموضوع في قادمات أيامي ، إن شاء الله ، فبلغ عذراً أو منجح ، أقدم ما أكسبته التجربة والمعاناة ، وأشارك اخواني الأحفياء به حتى نوفيه حقه ياذن الله .

١٢ ربيع الأول ١٤٠٣ هـ

الدكتور شاكر الفحام

لندن

٢٧ كانون الأول ١٩٨٢ م

التعريف والنقد

الفراسة عند العرب

القسم الثالث

عبد الكريم زهور عدي

الفراسة عند الإمام الشافعي (١٥٠ - ٢٠٤)

من أخبار فراسة إياس بن معاوية هذا الخبر^(٥٦) : « .. عن إبراهيم بن مرزوق البصري : كنا عند إياس بن معاوية قبل أن يستقضي وكنا نكتب عنه الفراسة كما نكتب عن المحدث الحديث » فما الذي كانوا يكتبون ؟ قد تبين الجواب في تمة الخبر : « إذ جاء رجل فجلس على دكان مرتفع بالمربد ، فجعل يترصد الطريق ، فبينما هو كذلك إذ نزل فاستقبل رجلاً فنظر إلى وجهه ثم رجع إلى موضعه . فقال إياس : قولوا في هذا الرجل . قالوا : ما نقول ؟ رجل طالب حاجة . فقال : هو معلم صبيان قد أبق له غلام أعور . فقام إليه بعضنا فسأله عن حاجته فقال : هو غلام لي أبق . قالوا : وما صفته ؟ قال : كذا وكذا وإحدى عينيه ذاهبة . قالوا : وما صنعتك ؟ قال : أعلم الصبيان . قلنا لإياس : كيف علمت ذلك ؟ قال : رأيته جاء فطلب موضعاً يجلس فيه فنظر إلى أرفع شيء فجلس عليه ، فنظرت في قدره فإذا ليس قدره قدر الملوك ، فنظرت فيمن اعتاد في جلوسه جلوس الملوك فلم أجدهم إلا المعلمين فعلمت أنه معلم صبيان . فقلنا : كيف علمت أنه أبق له غلام ؟ قال : إني رأيته يترصد الطريق ينظر في وجوه الناس . قلنا : كيف علمت أنه أعور ؟

قال : بينما هو كذلك إذ نزل فاستقبل رجلاً قد ذهب إحدى عينيه فعلمت أنه شبهه بعلامه . « فالذي كانوا يكتبونه ، كما يبدو من هذا الخبر ، حكايات أو مشاهدات عن فراصات صادقة مصحوبة بكشف عن الأسباب أو بالأحرى الملاحظات التي ترتب عليها صدق الفراصة ، أو هو بتعبير آخر تعليم بالأمثلة والنماذج والأسوة . ولكن الأهم من ذلك كله أن الفراصة كانت تكتب في أواخر القرن الأول ، أي قبل نقل الكتب اليونانية فيها بزمان غير قصير ، إذ أن إياساً استقضى في خلافة عمر بن عبد العزيز وعمر توفي سنة ١٠١ .

وروى عبدالله بن الزبير الحميدي القرشي عن الشافعي أنه قال^(٥٧) : « خرجت إلى اليمن في طلب كتب الفراصة حتى كتبتها وجمعتها » . وإذن قد كان في الفراصة كتب في الربع الثالث من القرن الثاني . فإذا كانت هذه الكتب ؟ هل كانت مجرد أخبار عن الفراصة والمتفرسين مشروحة ومعللة أو غير مشروحة ولا معللة ؟ إن الحادثة التي حكاها الشافعي بعد قوله هذا مباشرة تنفي ذلك . قال : « ثم لما كان انصرافي مررت في طريقي برجل محتب بفناء داره أزرق العين ناتئ الجبهة سناط . فقلت له : هل من منزل ؟ قال : نعم . قال الشافعي : وهذا النعت أخبث ما يكون في الفراصة . فأنزّلني ، فرأيت أكرم رجل : بعث إلي بعشاء وطيب وعلف لدابتي وفراش ولحاف . وجعلت أتقلب الليل أجمع : ما أصنع بهذه الكتب ؟ فلما أصبحت قلت للغلام : أسرج فأسرج . فركبت ومررت عليه وقلت له : إذا قدمت مكة ومررت بندي طوى فسل عن منزل محمد بن إدريس الشافعي . فقال لي الرجل : أمولى لأبيك أنا ؟ قلت : لا . قال : فهل كانت لك نعمة عندي ؟ قلت : لا .

قال : فأين ما تكلفت لك البارحة ؟ قلت : وما هو ؟ قال : اشتريت لك طعاماً بدرهمين وأدمأ بكذا وعطراً بثلاثة دراهم وعلفاً لدابتك بدرهمين وكراء الفراش واللحاف بدرهمين . قلت : يا غلام أعطه . فهل بقي من شيء ؟ قال كراء المنزل فإني وسعت عليك وضيقته على نفسي . فغبطت نفسي بتلك الكتب . فقلت له بعد ذلك : هل بقي من شيء ؟ قال : امض أخذك الله ، فما رأيت قط شراً منك . فهذه الكتب لم تكن إذن تنطوي على أخبار عن فراسة المتفرسين فقط ، ولكنها تنطوي أيضاً على قواعد في الفراسة تربط ملامح بدنية محددة بطبائع وأخلاق محددة . فالاستقبال الحسن الذي لقي الشافعي به « الرجل الأزرق العين الناتئ الجبهة السناط ، وهذا النعت أخبث ما يكون في الفراسة » ، أسهر ليله بما أثار في نفسه من شكوك في صحة هذه القواعد ، فلما أسفر الصباح عن حقيقة الرجل تأكدت لديه قواعد الفراسة و « غبطت نفسي بتلك الكتب » .

والشافعي ، كما صورته الرواة ومصنفو كتب التراجم والمناقب ، رجل حاد الذكاء قوي العقل محب للمعرفة والعلم . قال^(٥٨) : « ما تُقرب إلى الله بشيء بعد أداء الفرائض أفضل من طلب العلم » :

خرج إلى هذيل يأخذ عنها اللغة حتى امتلك ناصيتها . قال أبو عبيد القاسم بن سلام^(٥٩) : « الشافعي ممن يؤخذ عنه اللغة » . وأحاط علماً بعادات العرب وعلومهم الموروثة : الأنساب والأيام والشعر والأنواء والقيافة والزجر الخ ... قال الأصمعي^(٦٠) : « صححت أشعار الهذليين على شاب من قریش بمكة يقال له محمد بن إدريس الشافعي » .

وقعد في حلقات المسجد الحرام يأخذ الحديث والفقه والقراءات عن

علماء مكة سفيان بن عيينة ومسلم بن خالد الزنجي وآخرين . وقصد مالك بن أنس فقراً عليه « الموطأ » واستمع إلى فتاواه . ورحل إلى اليمن في طلب كتب الفراسة . وانفق ستين ديناراً على كتب محمد بن الحسن الشيباني تلميذ أبي حنيفة . بل إن الرواة ليعزون إليه العلم بأحكام النجوم وطب يوتان والهند وفارس^(٦١) .

والذي يهمننا في هذا البحث تلك العلوم القريبة من الفراسة ثم ألحقت من بعد بها مثل القيافة والريافة ... أو بقيت إلى جوارها مثل الزجر والأنواء وتفسير الأحلام . ولقد كان للشافعي ممارسة في بعضها وعلم ببعضها :

قال الربيع بن سليمان : « كان لي أخ يقال له وكيع . وكنت يوماً عند الشافعي فرآه من بعيد ، فقال : ياربيع هذا أخوك ؟ قلت : نعم ، قال : ممن أنت ؟ قلت : من مراد ... »

وسئل الشافعي عن قول النبي ﷺ : « أقرؤا الطير على مكناها » فقال^(٦٢) : « إن علم العرب كان في زجر الطير والبوارح والخط والاعتياف . فكان أحدهم إذا غدا من منزله يريد أمراً نظراً أول طائر يراه فإن سنح عن يساره فاجتاز عن يمينه قال : هذا طير الأيا من فمض في حاجته ورأى أنه مستنجحها ، وإن سنح عن يمينه فمر عن يساره قال : هذا طير الأشائم فرجع وقال : هذه حاجة مشئومة ... وكانت العرب في الجاهلية إذا لم ير طائراً سانحاً فرأى طائراً في وكره حركه من وكره ليطير فينظر : أيسلك طريق الأشائم أو طريق الأيا من . فيشبه قول النبي ﷺ « أقرؤا الطير على مكناها » أي : لاتحركوها فإن تحريكها وماتعملونه من الطيرة لا يصنع شيئاً إنما يصنع فيما توجهون به

قضاء الله تعالى ... » ويروى أن اسحاق بن راهويه قال لأحمد بن حنبل حين سمع هذا التفسير (وكان أحمد يفسر الحديث : دعوا الطير في ظلمة الليل في أوكارها) : يا أبا عبد الله لو لم نرحل من العراق إلى الحجاز إلا في تفسير هذا الحديث لكانت لنا غنية ويروى عن محمد بن المهاجر قوله : فسألت الأشمعي عن تفسيره فذكر بنحو من قول الشافعي ، فسألت عنه وكيع بن الجراح فقال : إنما هو عندنا على صيد الليل ، فذكرت له قول الشافعي فاستحسنه وقال : ماظنناه إلا على صيد الليل .

ولكن الشافعي ، على ما يبدو لي ، لم يخلط بين هذه العلوم ، إلا القيافة ، وبين علم الفراسة الحق ، أي بالمعنى الضيق للكلمة . فكل ما روي عنه من أقوال وأفعال يدخل في حدود هذا المعنى :

فأقواله قواعد فراسية تربط بين ملامح وسمات جسدية أو نقص جسدي وبين صفات في الطباع والأخلاق . قال : « احذر الأعور والأحول والأعرج والأجذب والأشقر والكوسج . وكل من به عاهة في بدنه وكل ناقص الخلق فاحذره ، فإنه صاحب التواء ومعاملته عسرة » . وعلق عليه الفخر الرازي بقوله^(٦٣) : « واعلم أن هذا الذي ذكره أمر عظيم في علم الفراسة ، وذلك لأن حاصل هذا العلم يرجع إلى الاستدلال بالخلق الظاهر على الخلق الباطن . ووجه الاستدلال به : لأن الأحوال الدنية تابعة لكيفية المزاج . والأخلاق الباطنة والصور الظاهرة كلاهما معلولا علة واحدة وهي المزاج . فنقصان الظاهر يدل على نقصان المزاج ونقصان المزاج يوجب نقصان الباطن . فظهر أن الذي قال الشافعي أصل معتبر في هذا العلم » .

أما أفعاله فتوحي أنه كان يعتمد فيها على قواعد فراسية من نحو :
 ماتتركه المهنة من طوابع على صاحبها ، على أعضائه وطريقته في
 التحرك والسلوك والكلام ، أو من آثار عليه وعلى لباسه . قال الربيع بن
 سليمان : « كنا عند الشافعي إذ مر رجل فقال الشافعي : لا يخلو هذا
 الرجل من أن يكون حائكاً أو نجاراً . قال : فدعونا فقلنا :
 ما صنعتك ؟ فقال : نجار ، فقلنا : وغير ذلك ؟ فقال : عندي غلمان
 يعملون ، يعني في الحياكة » . وقال الشافعي^(٦٤) : « إذا رأيت الكاتب
 دواته على يساره فليس بكاتب ، وإذا رأيت دواته على يمينه وقلمه على
 أذنه فذاك كاتب » .

أو ما يشترك به أهل البلد الواحد من عادات في اللهجة واللباس
 والأسلوب في التعامل والسيرة . قال الربيع بن سليمان : « سمعت
 الشافعي وقدم عليه رجل من صنعاء ، فلما رآه قال : أنت من أهل
 صنعاء ؟ قال : نعم ، قال : فحداد أنت ؟ قال : نعم » . ويؤكد أن
 الشافعي يعتمد على قاعدة في تمييزه بلد الرجل يلقاه قوله^(٦٥) : « ما دخل
 قوم بلد قوم إلا أخذ كل واحد من سنة صاحبه ، حتى إن العراقي ليأخذ
 من سنة الشامي والشامي من سنة العراقي » . وعلى سنة البلد كان
 الشافعي يعتمد في تمييزه أهله من سواهم .

وقد فطن الشافعي إلى أن الخطأ والنسيان والسهو ربما كانت تعبيراً
 عن شهوة قد لا يعترف بها صاحبها حتى لنفسه أو دافع يضطرب في أعماق
 النفس . قال الربيع بن سليمان^(٦٦) : « دفع إلي الشافعي دراهم لأشتري له
 حملاً وأمرني أن أشويه . قال : فنسيت واشتريت سمكتين وشويتهما ،
 فأتيته بهما ، فنظر فقال : ياربيع اليوم نأكل شهوتك وغداً نأكل
 شهوتنا » .

ولكن قواعد الفراسة لا تنطبق وتؤتي نتائجها تلقائياً ، فهي كما في كل العلوم الإنسانية ترجيحية تقوم على الاحتمال الأكبر . والشافعي ، على ما يظهر ، كان على وعي بهذه الصفة للقواعد الفراسية ، وأنها ليست مؤكدة الصحة في حالة فردية معينة ، إذ هي دائماً تحتمل الشذوذ . قال الشافعي^(٦٧) : « مارأيت صوفياً عاقلاً قط إلا مسلم الخواص » . وقال^(٦٨) : « ما أفلح سمين قط إلا أن يكون محمد بن الحسن . قيل له : ولم ؟ قال لأن العاقل لا يخلو من إحدى خلتين : إما أن يغم لأخرته ومعاذة أو لندياه ومعاشه ، والشحم مع الغم لا ينعقد ... »

كما أن الإنسان قد تتنازعه قواعد فراسية متضاربة فلا يُدرى أيها الغالب وأيها المغلوب ، وهنا تظهر زكانة المتفرس الذي يعتمد على مظهر ما أو قول ما أو سلوك ما لترجيح غلبة قاعدة على قاعدة . وقد أوتي الشافعي من الزكانة حظاً كبيراً ، وكان يعرفها في نفسه ، فقال على طريقة الشعراء مفتخراً^(٦٩) :

إذا المشكلات تصدّين لي	كشفتُ حقائقها بالنظر
وإن برقت في مخيل السحّا	ب عيّا لا تجتليها الفكر
مقنعةً بغيوب الغيوم	وضعتُ عليها حسام البصر
ولست بإمعة في الرجال	أسائل هذا وذا ما الخبر
ولكنني مـدرة الأصغرَيْن	أقيس بما قد مضى ما غير

وهناك حالات خاصة لا يلجأ المتفرس فيها إلى قاعدة ، بل هي الزكانة وحدها تحيط سريعاً بالملابس والمناسبات وتلتقط ظواهر من السلوك أو الكلام هينة لا تكاد تلاحظ لتعرف الشخص أو تقدير الموقف أو الكشف عن خبايا الأنفس :

أخبر أحمد بن أبي الحسين المزكي قال^(٧٠) : « كان الشافعي يفتي في الجامع ببغداد فجاء عمرو بن بحر الجاحظ فسأله فقال : يا أبا عبد الله ما تقول في رجل خصى ديكاً ؟ فقال الشافعي : رأيته ؟ وأراك أبا عثمان ؟ » .

وقال الربيع بن سليمان^(٧١) : « حضرت مجلس الشافعي فجاءه غلام كأنه غصن بان فناوله رقعة ، فضحك الشافعي لما أجابه عنها وضحك الغلام كذلك لما تناول الرقعة . فتعجبت منه فتبعته فأقسمت عليه أن يرينيها ، فأرانيها فإذا سطران مكتوبان في السطر الأول :

سل المفتي المكي هل في تزاور وقبلة مشتاق الفؤاد جناح
فأجاب الشافعي في السطر الثاني :

أقول : معاذ الله أن يذهب التقى تلاصق أكباد بهن جراح
قال الربيع : فأنكرت على الشافعي أن يفتي لحدث بمثل هذا ، فقال لي : يا أبا محمد ، هذا رجل هاشمي قد عرس في هذا الشهر ، يعني شهر رمضان ، وهو حدث السن ، فسأل : هل عليه جناح أن يقبل أو يضم من غير وطء ؟ فأفتيته بهذا . قال الربيع : فتبعت الشاب فسألته عن حاله ، فذكر لي مثلما قال الشافعي . قال : فما رأيت فراصة أحسن منها » .

بل بلغ الشافعي في الفراصة مرتبة التنبؤ بالمصاير ، فقد تنبأ لأربعة من كبار تلاميذه بما سيصيرون إليه فصدقت نبوءته :

قال الربيع^(٧٢) : « دخلنا على الشافعي عند وفاته أنا والبويطي

والمزني ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم . قال : فنظر إلينا الشافعي ساعة فأطال ، ثم التفت إلينا فقال : أما أنت يا أبا يعقوب فموت في حديدك ، وأما أنت يامزني فستكون لك بمصر هنات وهنات ولتدركن زماناً تكون أقيس أهل ذلك الزمان . وأما أنت يا محمد فسترجع إلى مذهب أبيك (مذهب مالك) . وأما أنت ياربيع فأنت أنفعهم لي في نشر الكتب . قم يا أبا يعقوب فتسلم الحلقة . قال الربيع : فكان كما قال . »

فهل تقول في الشافعي مقالاه يوسف مراد^(٧٣) : « ... إلا أن هذا الحدس هو أقرب إلى فراسة الصوفية منه إلى علم الفراسة » ، وقال : « إنه من المحتمل جداً أن الشافعي قد أضاف إلى موهبته في التنبؤ الصوفي التي ترجع إلى سمو منزلته روحياً علمه بالفراسة ونسخه لكتب الفراسة » ؟ إن حياة الشافعي الروحية كانت بالتأكيد غنية وعميقة ولكنه لم يكن صوفياً ، وهو القائل :^(٧٤) « لو أن رجلاً تصوف من أول النهار لم يأت عليه الظهر إلا وجدته أحمق » . فالشافعي كان من يقظة العقل وقوة المنطق والحس الحي الحار بالواقع ما حال بينه وبين الغيبوبة الصوفية . كان ملهماً ولكن على « الطريقة العمرية » ، أي إن إلهاماته كانت عقلية لها دائماً مقدماتها ودواعيها العقلية والواقعية . وما كان تنبؤه بمصاير تلاميذه من باب الرجم بالغيب ولكنه توقع عقلي قائم على معرفة مؤكدة بطباع هؤلاء التلاميذ وأخلاقهم وبنياتهم النفسية الداخلي .

والحادثة الثانية التي قد يرى أنها من التنبؤ بالغيب ما هو وارد في هذه الرواية^(٧٥) : « قال حرملة : فلما وقع في (مرض) الموت خرجنا من عنده ، فقلت لأبي : كل فراسة للشافعي وجدناها إلا قوله : يقتلني

أشقر ، وهاهو في السياق . فرأينا عبد الله بن عبد الحكم ويوسف بن عمر ، فقلنا : إلى أين ؟ قالوا : إلى الشافعي . فما بلغنا المنزل حتى أدركتنا الصوائح . قلنا : مالكم ؟ قالوا : مات الشافعي رحمه الله . فقال : من غمّضه ؟ قالوا : يوسف بن عمر . وكان أزرق العينين . ولكنها أيضاً ليست من التنبؤ في شيء . فالشافعي على ما يظهر قد لقي في حياته أذى كثيراً من أناس شقر زرق العيون ، وذكرنا من قبل نبأ « الأزرق العين الناتئ الجبهة السناط » ، حتى قال^(٧٦) : « ماجاءني خير قط من أشقر » . وأصبح يتطير بمن كانت هذه صفته ، وقد وردت أخبار عن تشاؤمه بهؤلاء : ردّ مرة طيباً لأنه ابتيع من أشقر كوسج وعزف أخرى عن أكل عنب أبيض كان يشتهيّه ، حتى قرّ في روعه أن هلاكه سيكون على يد واحد من هؤلاء فقال : « ليس يقتلني إلا الأشقر » . فأخذ من حوله ، وهو في السياق ، يترصدون صدق هذه النبوءة ، فأوقعت المصادفة المسكين يوسف بن عمر الذي لم يفعل بالشافعي الميت إلا الخير حين غمض له عينيه .

وهنا تواجهنا هذه المسألة : هل كانت للشافعي كتابات في
الفراسة ؟

يذكر له بروكلمان^(٧٧) كتاباً في علم القيافة ثم يتساءل : « هل هو صحيح النسبة إليه ؟ » ويتبعه يوسف مراد فيقول^(٧٨) : « ... ولكن مكتبة المدرسة الإسلامية في الجامع الكبير في الموصل فيها مخطوط عن الفراسة منسوب للشافعي : كتاب في علم القيافة ... ومن المحتمل أن هذا الكتاب ليس من تأليف الشافعي ، وأن أحد تلاميذه قد جمع أقواله ... »
والرأيان كلاهما قائمان على الظن . وكان مستند الدكتور مراد فهرست

ابن النديم^(٧٩) إذ لم يذكر فيه للشافعي هذا الكتاب (وذكر له ١٠٩ كتب) ، وكذلك ابن حجر^(٨٠) لم يذكره له بين الكتب التي نقل أسماءها عن البيهقي^(٨١) (ذكر له البيهقي ١٣ كتاباً تجمع الأصول وتدل على الفروع و ١٢٨ كتاب في الفروع وهي التي تعرف بالأُم ، ثم ذكر له ستة عشر كتاباً روى منها عنه الربيع عشرة ، ثم ذكر كتاب السنن ويشتمل على هذه الكتب وفيه زيادات كثيرة ... ويقول أخيراً : ثم له في سائر أنواع العلوم حظ وافر) . ولم يلتفتا - بروكلمان ومراد - إلى ماورد في كتاب « علم الفراسة لأجل السياسة » لشيخ الربوة محمد بن أبي طالب الأنصاري الدمشقي من تقول عن الشافعي ، على الرغم من اطلاعها عليه .

والمرجح عندي أن شيخ الربوة كان يرجع ، وهو يصنف كتابه ، إلى كتب « للحكام السبعة » ، الذين ذكرهم في مقدمة كتابه ، ينقل عنها الأقوال ويرتبها : أفليون (بولميون) : كتاب الفراسة - ارسطو : كتاب سر الأسرار - أبو بكر الرازي : كتاب المنصوري - فخر الدين الرازي : كتاب الفراسة - ابن عربي : الفتوحات والتدبيرات .. - إيلوس (ميلامبوس) : كتاب الخيلان والشامات . وما أظن أن الشافعي كان بينهم حالة شاذة بل الأرجح أن قد كان له هو أيضاً كتاب بين يدي شيخ الربوة . ويؤكد هذا الاستنتاج أن صاحب « كشف الظنون »^(٨٢) يذكر للشافعي كتاباً عنوانه « التنقيح في علم القيافة » ، وكذلك البغدادي في « هدية العارفين »^(٨٣) ، وغير بعيد أن تكون مخطوطة الموصل نسخة من هذا الكتاب .

فإذا رجعنا إلى كتاب شيخ الربوة^(٨٤) نجد أنه نقل عن الشافعي أربعة وستين قولاً أو قاعدة فراسية . فلننظر أولاً : هل يتفق ما نقله عنه

الرواة من أقوال وأفعال مع ما نقله عنه الشيخ ؟ إن ما نقله عنه الرواة قليل ، ولكن لتذكر موقفه ورأيه في الأشقر الأزرق العين الناتئ الجبهة ولنقارنه بما جاء فيمن يتصف بهذه الصفات في كتاب شيخ الربوة نقلاً عنه قال : « الجبهة الناتئة في وسطها تدل على الحرص والشح » . وقال : « الجبهة الناتئة المعقدة دليل الخيانة والغش » . وقال : « العين البراقة الزرقاء بصفرة زرنخية والخضراء كالفيروزج وفيها مع ذلك نقط حمر كالدّم أو بيض شبيهة بالمسامير دليل الخيانة والشر والسوء » .

ولننظر ثانياً في كتاب الشيخ كشفاً عن مدى اتفاق أقوال الشافعي مع أقوال صحبه الحكماء الخمسة واختلافها : استقل الشافعي بخمسة وأربعين قولاً من أربعة وستين ، واتفق مع بوليمون في قول واحد ومع أرسطو في قولين ومع أبي بكر الرازي في قولين ومع ابن عربي في ستة أقوال ومع فخر الدين الرازي في ثمانية أقوال . ومعنى ذلك أن الكتاب المنسوب للشافعي مستقل عن الكتب اليونانية ومتقدم في وجوده على ترجمتها إذ لو تأخر عنها لتأثر بها ولكان التشابه بينه وبينها أكبر وأكثر . فإذا صح أن « سر الأسرار » من ترجمة يوحنا بن البطريق وهذا قد مات نحو سنة ٢٠٠ ، وكان أفليمون ، وقد ذكره الجاحظ في كتاب « الحيوان » ونعته بصاحب الفراسة ، معروفاً لدى العرب في النصف الأول من القرن الثالث على الأقل ، يكون الكتاب المنسوب للشافعي قد ظهر في القرن الثاني أي في حياة الشافعي .

ولننظر ثالثاً في اسم الكتاب كما ورد في كشف الظنون « التنقيح في علم القيافة » : إن هذا الاسم وحده ينبئ أن الكتاب صنف في عهد مبكر من التاريخ الإسلامي ، حين لم يكن مصطلح « علم الفراسة » ، لا مصطلح الفراسة ، قد استقر ، ولذلك رأى فيه مصنفه أنه تنقيح أي

تهذيب لعلم القيافة ، أو بتعبير آخر هو طور من علم القيافة أعلى وأشمل كما ينبئ عن أصل علم الفراسة العربي فهو علم القيافة وقد نما واتسع .
فهل لنا الحق بعد ذلك أن نرجح :

أولاً : أن كتاب « التنقيح في علم القيافة » أصيل النسبة إلى الشافعي ، إن لم يكن قد كتبه هو فقد كتبه تلميذ من تلاميذه رواية عنه فهو راجع في النهاية إليه . وعلينا هنا أن نتذكر أن الشافعي تحدث عن كتب في الفراسة موجودة قبله وأنه كتبها وجمعها . ولكن مؤلفات الشافعي في الأصول والفقه طغت على هذا الكتاب فأغرقت في غمرة الإهمال والنسيان .

ثانياً : أن علم الفراسة نشأ في الحضارة الإسلامية في أواخر القرن الثاني بالاستقلال عن التراث اليوناني وقبل ترجمة الكتب اليونانية ، وأنه استمد أصوله من علوم عربية قديمة مثل القيافة ومن تقاليد إسلامية ترجع إلى القرآن والحديث ومن ممارسات فردية ذكرنا طرفاً منها ، وكذلك من علوم قديمة وتقاليد عتيقة مستقرة في هذه المنطقة من الشرق .
وعلينا هنا أيضاً أن نتذكر أن أفليون طرسوسي ، وطرسوس بلد من سورية (القفطي يرجح أنه شامي) ، وأن كتاب « سر الأسرار » يقول عنه بروكلمان معتمداً على دراسات لمستشرقين آخرين^(٨٥) : « كتاب لفقه أحد العرب في القرن العاشر أو الحادي عشر من مصادر مختلفة » .
فالأولى أن يكون اليونان هم الذين استمدوا علم الفراسة من أمم الشرق من أن يكون العكس .

هل لنا هذا الحق ؟ قد يكون في مصورة عن مخطوطة الموصل مايفيد في الجواب .

المراجع والتعليقات

- (٥٦) ابن القيم ، الطرق الحكيمة ، ص ٢٣
- وكيع محمد بن خلف بن حيان (- ٣٠٦) ، أخبار القضاة ، ج ١ ، ص ٣٢٨ ، عالم الكتب ، بيروت طبعة مصورة .
- (٥٧) ماكتب في الشافعي كثير ، والكتب المخصصة لذكر مناقبه كثيرة . وفيما يلي بعض من الكتب التي اطلعت عليها وفيها ذكر لفراسته ، والنقول التي أهملت رجوعها إلى مصدر ترجع إلى هذه الكتب في الصفحات المحددة :
- ١ - أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (٢٤٠ - ٣٢٧) - آداب الشافعي ومناقبه ، ص ١٢٩ - ١٣٦ - تحقيق عبد الغني عبد الخالق ، مصر ١٩٥٣ .
 - ٢ - أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (- ٤٣٠) - حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ، ج ٩ ، ص ٦٣ - ١٦١ لاسيا الصفحة ١٤٤ ، بيروت ١٩٦٧ طبعة مصورة .
 - ٣ - أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٣٧٤ - ٤٥٨) - مناقب الشافعي ، ج ٢ ، ص ١٣٠ - ١٣٧ - تحقيق السيد أحمد صقر - دار التراث ، مصر ١٩٧١ .
 - ٤ - فخر الدين محمد بن عمر الرازي (٥٤٤ - ٦٠٦) - مناقب الإمام الشافعي ، ص ٢٠٨ - ٢١١ - طبع وتصحيح أحمد بن محمد بن شيخ باعلوي ١٢٧٩ .
 - ٥ - أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية (- ٧٥١) - مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة ، ص ٢٢١ - ٢٢٣ - بيروت ، طبعة مصورة .
 - ٦ - أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الكناني (- ٨٥٢) - توالي التأسيس بمعالي ابن إدريس ، ص ٦٥ و ٦٦ - طبعة بولاق .
- (٥٨) - البيهقي ، ج ٢ ، ص ١٤٠ .
- (٥٩) - المرجع نفسه ، ص ٤٤ .
- (٦٠) - المرجع نفسه ، ص ٤٤ .

(٦١) - ارجع إلى أجوبة الشافعي على أسئلة الخليفة هارون الرشيد لما حمل إليه من الين -

البيهقي ، ج ١ ، ص ١٣١ - ١٣٦ .

(٦٢) - ابن أبي حاتم ، ص ١٥٠ - ١٥٢ .

البيهقي ، ج ١ ، ص ٣٠٥ - ٣٠٩ .

(٦٣) - الفخر الرازي ، ص ٢٠٨ و ٢٠٩ ، وسير أعلام النبلاء ١٠ / ٤٠ .

(٦٤) - البيهقي ، ج ٢ ، ص ٢١٥ .

(٦٥) - المرجع نفسه ، ص ٢١٤ .

(٦٦) - المرجع نفسه ، ص ٢٣٤ .

أبو نعيم ، ج ٩ ، ص ١٣٢ و ١٣٣ .

(٦٧) - البيهقي ، ج ٢ ، ص ٢٠٧ .

(٦٨) - أبو نعيم ، ج ٩ ، ص ١٤٦ .

(٦٩) - البيهقي ، ج ٢ ، ص ٦١ .

الفخر الرازي ، ص ١٩٥ .

ابن حجر ، ص ٧١ .

(٧٠) - البيهقي ، ج ٢ ، ص ١٣٥ .

(٧١) - المرجع نفسه ، ص ٩٥ .

أبو نعيم ، ج ٩ ، ص ١٥٠ .

(٧٢) - البيهقي ، ج ٢ ، ص ١٣٦ .

لما مرض الشافعي مرضه الذي مات فيه جاء محمد بن عبد الله بن عبد الحكم ينازع

البويطي في مجلس الشافعي ، فقال الحميدي : قال الشافعي ليس أحد من أصحابي أعلم من

البويطي ، فغضب محمد وترك مجلس الشافعي ، وجلس البويطي في مجلس الشافعي ، ثم

جلس فيه الربيع بعده .

والبويطي هو أبو يعقوب يوسف بن يحيى . دعي إلى القول بخلق القرآن فامتنع فقيده وحمل في أقياده إلى العراق وحبس حتى توفي في أقياده محبوساً سنة ٢٣١ .

وأبو عبد الله محمد بن عبد الحكم حين تغيظ مما جرى في مجلس الشافعي انتقل إلى مذهب أبيه وهو مذهب مالك ، وكان قبل قدوم الشافعي ينتحله . ولكنه مع انتقاله إلى مذهب مالك كان يقول بفضل الشافعي ، وتوفي سنة ٢٦٨ .

والمزني هو أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى . صنف من كتب الشافعي ومما أخذه عنه « المختصر الكبير » ثم « المختصر الصغير » الذي سار في بلاد المسلمين وانتفعوا به . قال عنه البيهقي : « ... فلا أعلم كتاباً صنف في الإسلام أعظم نفعاً وأعم بركة وأكثر ثمرة من كتابه » . ومات سنة ٢٦٤ .

والربيع هو أبو محمد الربيع بن سليمان المرادي المؤذن خادم الشافعي . وهو الراوي لكتب الشافعي الجديدة على الصدق والإتقان . قال البويطي : الربيع في الشافعي أثبت مني . وقال الربيع : سمعت الشافعي يقول لي : ما أحبك إلي . ومات سنة ٢٧٠ .

البيهقي ، ج ٢ ، ص ٢٣٧ - ٣٦٢ .

(٧٣) - الفراسة عند العرب ، ص ٧٤ و ٧٥ .

(٧٤) - البيهقي ، ج ٢ ، ص ٢٠٧ .

(٧٥) - الفخر الرازي ، ص ٢١٠ و ٢١١ .

(٧٦) - ابن أبي حاتم ، ص ١٣١ .

(٧٧) - بروكلمان ، تاريخ الأدب العربي (الترجمة العربية) ، ج ٢ ، ص ٢٩٧ .

(٧٨) - الفراسة عند العرب ، ص ٧٢ .

(٧٩) - ابن النديم ، الفهرست ، ص ٢٦٤ - طبعة طهران .

(٨٠) - ابن حجر ، ص ٧٨ .

(٨١) - البيهقي ، ج ١ ، ص ٢٤٦ - ٢٥٧ .

(٨٢) - كشف الظنون ، ج ١ ، ص ٥٠٠ .

(٨٣) - هدية العارفين ، ج ٢ ، ص ٩ .

(٨٤) - رجعت إلى مخطوطتين من كتاب الأنصاري الدمشقي محفوظتين في الظاهرية بدمشق .

وفيا يلي أقوال الشافعي الموجودة في كتاب الأنصاري الدمشقي شيخ الربوة :

في الرأس :

١ - انخفاش أم الرأس حتى كأنه كرسي دليل على مخالفة الناس .

في العين :

٢ - ارتفاع أحد الحاجبين وانخفاض الآخر عند الكلام والنظر وعند الحركة دليل على

طبيعة الشر وعلى الدناءة .

٣ - العين الشديدة الغور حتى كأنها في تقرة غائصة يستعاذ منه (صاحبها) ومن

شره .

٤ - العرب يصفون الجفن بالمرض وذلك من موجبات الحسن وهو دليل على الأنوثة

(يشاركه في هذا القول الفخر الرازي) .

٥ - العين الدائمة الطرف وسرعة التقلب في مركبها دالة على الحق والجنون والجبن

(يشاركه فيه الفخر) .

٦ - العين التي تتحرك كأن بها قذى دالة على شهوة النساء والشبق (يشاركه فيه

الفخر) .

٧ - تشحيم الجفن الأعلى دال على حب العلم وفعل الخير وعلى غفلة ورقة نفس ، ودقة

الجفن الأعلى دال على الفهم والاعتدال وغزارة العقل .

٨ - العين الباردة الزرقاء بصفرة زرينخية والخضراء كالفيروز وفيها مع ذلك نقط حمر

كالدم أو بيض شبيهة بالمسامير دالة على الخيانة والشر والسوء (يشاركه فيه أبو بكر

الرازي) .

٩ - العين الراكدة الرطبة العظيمة وهي متحركة الجفن بخفة وجبهة صاحبها ملساء

دالة على الحظ وجمع المال ومحبة العلم (ويشاركه فيه أبو بكر الرازي) .

في الجبين :

١٠ - عظم الجبين دليل النبلة وعرضه دليل قلة العقل وصغره دليل لطف الحركة واستدارته دليل الغضب بسرعة واستطالته مع التفضن وانكباب الحاجبين دليل السفه ودناءة النفس والكذب .

١١ - الجبهة الخشنة دليل القحة وضيقها دليل سوء الفهم .

١٢ - الجبهة المربعة دالة على جودة الفهم وحب العلم .

١٣ - الجبهة الناتئة في وسطها دالة على الحرص والشح .

١٤ - الجبهة العالية دليل القحة والشجاعة (ويشاركه فيه الفخر الرازي) .

١٥ - الجبهة الناتئة المعقدة دليل الخيانة والنفس .

في الأذن :

١٦ - الشعر على الأذن دليل على جودة السمع وعلى الجهل وقلة الفهم .

١٧ - الأذن الكبيرة ذات الانقراش دالة على الهذر والحق ورداءة الهمة والكذب

(ويشاركه فيه ابن عربي) .

١٨ - صغر الأذن دال على قصر العمر .

١٩ - الأذن المستديرة الرقيقة الشبيهة بالرق وهي ممسوحة إلى خلف الرأس دالة على

الذكاء وخفة النفس والعقل والترف (ويشاركه فيه ابن عربي) .

٢٠ - الشحمة الكبيرة النازلة من الأذن دالة على غلظة الطبع وعلى الخيانة .

(ويشاركه فيه أرسطو) .

في الأنف :

٢١ - غلظ الأرنبة وامتلاء طرفها دليل العي وقلة الفهم وكثرة المزاج .

٢٢ - طول الأنف ودقة أرنبتها دليل الطيش والحق وسرعة الغضب .

٢٣ - عرض الأنف بمجموعه دليل حب الأذى والفساد .

٢٤ - الأنف المقوس القصبة إلى الأرنبة يسيراً دليل النفس والطيش .

- ٢٥ - انتفاخ القصبة من غير علة دليل حب الجور والعبث بالناس .
- ٢٦ - انتفاخ المنخرين وسعتها دليل معالجة التقحم .
- ٢٧ - تقنطر الأنف حتى كأنه ثلث دائرة دليل الكذب وإظهار غير مافي النفس .
- ٢٨ - حسن الأنف وسبوطته دال على حب النساء والشبق .
- ٢٩ - الأنف الرقيق رأس الأرنبة مع تقوس القصبة وظهور تخاطيط منخرية دليل الاحتياج إلى الناس .

في الفم :

- ٣٠ - غلظ الشفتين دليل الحق وغلاظة الطبع (ويشاركه فيه بوليمون) .
- ٣١ - الفم المتقدم البارز كالزلوم دليل الشره والبله وكثرة الكلام .
- ٣٢ - استقامة الفم مع صفره يكون (صاحبه) مفتالاً سفاكاً للدماء .

في الأسنان :

- ٣٣ - الأسنان الشبيهة بأسنان الكلب وسيا الأنياب دليل الغدر والحسد .
- ٣٤ - (الأسنان) الكبار المفلجة المختلفة دالة على الطبع الردي .
- ٣٥ - الثقليل الأسنان الغليظ الشفتين دليل على الاغتلام وسوء الهمة والخلق .

في اللحية :

- ٣٦ - (اللحية) المتفرقة فرقتين دالة على الكذب والغدر (ويشاركه فيه ابن عربي) .
- ٣٧ - اللحية الخفيفة جداً بتفريد له (للشعر) وسبوطه دالة على حب الدهان والنقش والشعبذة والكتابة .

- ٣٨ - اللحية التي تشبه في نباتها لحى التيوس دالة على الشبق وحب المال .
- ٣٩ - اللحية المرسله المجددة الشعر التي دون الكثة دليل الفطنة والإقدام والعبث

بالناس .

في الوجه :

- ٤٠ - الوجه الناتئ الوجنتين مع غلظ الشفتين دليل محبة الفساد والعبث .
- ٤١ - الوجه المحدث كأنما هو سدس دائرة دليل التهور وسوء الفهم .
- ٤٢ - الوجه المنصف يمنة ويسرة خد ولحي أوسع وأكبر من خد ولحي دليل اضطراب

العقل .

في العنق :

- ٤٣ - العنق الطويل الدقيق دال على الجبن وضعف النفس ورقة القلب ، (ويشاركه فيه ابن عربي) .

- ٤٤ - العنق الطويل المائل يسرة أو يمنة مع الحركة دال على قلة ثبات وتقصر عقل

وخور .

- ٤٥ - نتق الحنجرة دليل البخل والجهل (ويشاركه فيه الفخر الرازي) .

- ٤٦ - العنق المسترخي دليل حسن الصوت وسوء الفهم والجبن .

في الكتف :

- ٤٧ - انهزال الكتفين وامتلاؤهما باللحم دليل جودة الطبع وحسن الخلق .

- ٤٨ - قوة عضلة الكتفين دلالة قوة النفس والنشاط (ويشاركه فيه ابن عربي) .

في الظهر :

- ٤٩ - من كان واسع ما بين المنكبين فهو فطن نشيط (ويشاركه فيه الفخر الرازي) .

- ٥٠ - من كان بارز المتنين مهري الوسط والسلسلة خفيفة والفقرات من غير سمن ولا

عبالة ظاهرة يكون قوي الحس نشيطاً نكاحاً (ويشاركه فيه الفخر الرازي) .

- ٥١ - من كان أحنى الظهر طويله بارز الفقرات من غير هزال إن كان عنقه مع ذلك

قصيراً فهو غابث خبيث النية (ويشاركه فيه ابن عربي) .

في الكف والأصابع :

- ٥٢ - الكف الرقيق الصغير مع قصر الأصابع دليل على سوء الأخلاق وعلى السرقة

وسوء الفهم (ويشاركه فيه أرسطو) .

٥٣ - الأصابع الطوال في الكف اللين الحسن دال على جودة الفهم والطبع .

٥٤ - الأصابع المحددة الرؤوس الغلاظ المنابت، دالة على سوء الفهم والنهم .

٥٥ - الكف الصغير والقصير ذو الأصابع الطوال الرقاق دال على الرقة والخيانة .

في البطن :

٥٦ - البطن الصغير المستدير الشكل دال على جودة الفهم (ويشاركه فيه الفخر

الرازي) .

٥٧ - البطن المتسع الطويل دال على النهم والجهل .

في الورك :

٥٨ - الإلية الناتئة مع الالتصاق بالأخرى دالة على التأنيث والركة .

٥٩ - الورك ذو اللحم الساتر عصبه وعضله من غير عبالة البدن دال على صحة المزاج

والشبق سياً الشعر يسيراً .

في القامة :

٦٠ - الطويل القامة جداً مع قلة نبات عارضيه بالشعر خفيف العقل رواع .

في المشية :

٦١ - الهاز عطفه في مشيته بسرعة دليل سوء الهمة والعجلة في الأمور .

٦٢ - المحرك إحدى يديه دون الأخرى إذا مشى دليل التكبر والغفلة والشجاعة .

في الصوت :

٦٣ - الصوت العالي جداً مع عبالة البدن دال على قوة الشهوة والقدرة على النكاح .

في الضحك :

٦٤ - من كان إذا ضحك أخذه الربو فهو جاهل متكبر .

(٨٥) - بروكلمان ، تاريخ الأدب العربي (الترجمة العربية) ، ج ٤ ، ص ٩٤ .

الأستاذ عبد الكريم زهور عدي

نظرات في كتاب التعليقات والنوادر

الجزء الثاني (٣٩٢ صفحة)

المؤلف : أبو علي هارون بن زكريا الهجري

المحقق : الدكتور حمود عبد الأمير حمادي

طبع جامعة الموصل ١٩٨١

الأستاذ صبحي البصام

احتوى كتاب التعليقات والنوادر لأبي علي الهجري على فوائد في نوادر اللغة وغريبها ، وفرائد في مواطن العرب وأنسابهم ، وضم أشعاراً فصيحة عليها زي البداوة ، وأبرز طائفتين من النساء ، أحدهما تعمل الشعر ، والأخرى ترويه . وكثير مما في هذا الكتاب يندر العثور عليه فيما بين أيدينا من كتب . وقد أحسن الدكتور الفاضل حمود عبد الأمير حين صحّ عزمه على أن يقوم بتحقيقه ونشره ، ولكنه ، كما قال في المقدمة ، اضطر إلى أن يقصر تحقيقه على نسختين منه بدار الكتب المصرية ، أحدهما منسوخة عن الأخرى ، وفيها مافيها من نقص وخرم . وكنت قرأت الجزء الأول من هذا الكتاب فوجدت فيه كثيراً مما يحسن التنبيه عليه ، فلما رأيت غير واحد من فضلاء الأدباء قد نشر ما عنده فيه صرفت النية عن النشر . ثم قرأت الجزء الثاني من الكتاب فرأيت أن أنبه هاهنا على ما لفت نظري فيه ، متجنباً الإطناب الممل ، آخذاً بالاختصار الذي لا يخل :

١ - في (ص ٦) قال الهجري « وأذلفت الفرس : إذا طرحت ولدها ولم يبلغ مدى الحمل ، وقد تم خلقه ، ولم يتم ، إلا أنه لم يتم حمله » .
وليس في كتب اللغة (أذلف) بالذال المنقوطة والفاء بهذا المعنى ولا قريب منه ، وإنما هو تصحيف (أزلقت) بالزاي والقاف . قال البكري في لآليه (السبط ١/١٠٣) : « ويقال : أسقطت المرأة ، وأجهضت الناقة ، وأزلقت الرمكة ، وسببت النعجة » وقول الهجري : (ولم يتم) بعد (خلقه) كأنه ليس من كلامه لزيادته .

٢ - وفي (ص ٧) قال بعضهم وقد باع ناقته واسمها عجلي ، فحنت فشاقه حنينها :

لقد راعني رضيع عجلي ودونها من الدرب باب موثق وسقائف
و « رضيع » لا يقوم بها وزن ولا معنى ، وأجدها تصحيف « ترجيع » يقال رجعت الناقة في حنينها أي قطعت . يدل على ذلك البيت بعده :
فحني فقد أصبحت في دار غربة .. الى آخره .
٣ - وفي (ص ١٧) لبعضهم :

وكان أخوا العزاء فيما ينوبنا على حين اخوان الثقات قليل
وكسر النون من « إخوان » وكأنه مضاف اليه ، وحقه الضم لأنه مبتدأ ،
والجملة « اخوان الثقات قليل » في محل جر مضاف اليه .

٤ - وفي (ص ٢٠) قال أبو علي الهجري « قالت عمرة بنت النعمان الأنصارية :

فإن ولدت مهرأ كريماً فبالحرى وإن يك إقراف فمن قبل الفحل »
وهاهنا أربعة أمور تقال : منها أن الأغلب في رواية البيت لهند وليس

لعمره ، بدلالة بيت قبله لم يذكره الهجري ، وهو :

وهل هندُ الأمهرة عريية سليلة أفراس تجلّلهما بغلُ
ومنها : أن الأكثر في رواية البيت :

فإن أنجبت مهرأ عريقاً فبالحرى وإن يك إقرافاً فما أنجب الفحلُ
وبها يتنفي منه الإقواء . ومنها : أن الأستاذ المحقق قال في البيت الذي رواه الهجري « لم أعثر على البيت في مختلف المصادر الأدبية » ؛ مع أنه مذكور في العقد الفريد (١١٥/٦) والأغاني (١٣٤/٨) وأخبار النساء (ص ٥٣) وبلاغات النساء (ص ١٣٣) والمحاسن والأضداد (ص ١٨٥) وأدب الكاتب (٣٥/١) والأغاني (١٣٠/١٤) وتهذيب اللغة (٥٠/٦) لعثر عليه مع البيت الذي قبله . ومنها : أن أهل العلم لم يرتضوا رواية « بغلُ » كابن السّيد البطليوسي ، لأن البغل لا ينسل .

٥ - وفي (ص ٢٣ - ٢٥) قصيدة نسبها الهجري الى مزاحم العقيلي ، أولها :

طوافاً خيال العامرية بعدما هجعنا وقد قفى على الليل سائقه
وهي خليط من شعر مزاحم العقيلي وابن الدمينه ، لأن نصفها الأخير منسوب الى ابن الدمينه في ديوانه صنعة ثعلب ومحمد بن حبيب (ص ٥٢ - ٥٤) ، ولأنّ قسماً من هذا النصف منسوب الى ابن الدمينه في أمالي القالي والحماسة والشعر والشعراء والفاضل وأخبار النساء^(١) ؛ وقال الأستاذ المحقق إنه لم يعثر من القصيدة الا على أبيات في الشعر والشعراء ، وهو

(١) من شاء وقف على تخريج الأستاذ أحمد راتب النفّاخ للقصيدة في تحقيقه ديوان ابن الدمينه .

قول يُجيب عنه ما قدّمت من مراجع .

٦ - وفي (ص ٢٩) للتميمي :

أرى ثمراتٍ في العذوق سواماً يُمنّعن من زيد فهنّ صحائخ
ومع جواز ثمرات بالثاء أظن أن الأصل في الرواية « ثمرات » بالثاء
المثناة . وكُرّر البيت على وجه آخر وفيه ثمرات بالثاء وهو :

أرى ثمراتٍ في العذوق سواماً يُمنّعن من زيد فهنّ جياد
وفيه إقواء لم ينبّه عليه لأن البيت الذي قبله مكسور الروي ، وآخره :
ببلاد

٧ - وفي (ص ٢٩) أنشدت الدعدية للفهمي :

وإني إذا استنجدتُ عنك فليل لي بأحسن حال سرتني حسنُ حالِك
وواضح أن « استنجدتُ » بالجيم فالدال تصحيف « استخبرتُ » .

٨ - وفي (ص ٣١) نقل الهجري من نوادر أبي المفدى : « ينضح عن
حسبه بالفعال الجميل » ، وكُسرت الفاء من الفعل والصواب فتحها .
والفعال بالفتح كما في كتاب العين اسم للفعل الحسن كالجود والكرم . وزعم
الأزهري في تهذيب اللغة (فعل) أنه يستعمل للخير والشر .

٩ - وفي (ص ٣١) لابن الطّثريّة :

أعني على صرّف النوى ليس بها غداً يا وليّ المؤمنين يدان
ويستقيم وزن البيت ومعناه بأن يقال « ليس لي بها » .

١٠ - وفي (ص ٢٧) قصيدة لكعب بن مشهور الخبلي صاحب أم
عمرو جاء فيها :

فما حُبُّ أمِّ العمرِ والآ سجيَّةٌ براني عليها الله حين براني
ينصب « سجيَّةٌ » والصواب الرفع ، لأن (ما) التي تعمل عمل ليس
ينتقض نفيها يالاً ، فإن انتقض بها بطل عملها ، قال تعالى « وما محمدٌ إلا
رسولٌ » (آل عمران / ١٤٤) ، وقال « وما أمرنا إلا واحدة »
(الشورى / ٨) . وجاء فيها :

خليلان أمّا أمُّ عمرو فمهما وأما عن الأخرى فلا تسلاني
وهذا البيت في الأغاني (٢٦٧ / ٢٠) برواية « خليي » بدل « خليلان »
وقبله :

من الناس إنسانان ديني عليها مليّان لو شاء إذن قضيانِي
ورواهما أبو الفرج للمخبل القيسي ، ولكنه قال : وروى المفضل بن سلّمة
وأبو طالب بن أبي طاهر هذين البيتين مع غيرها لابن الدمينّة . قلتُ :
وديوانه خلّو منها ، والبيتان معروفان في كتب التاريخ ، وكان استشهد
بهما بعض الخلفاء العباسيين ، وقد نظر الى وزير له ، فعلم أنه سينكبه ،
وقد فعّل . والبيت الثاني يروى فيه « فواحد » مكان فمهما .

١١ - وفي (ص ٤٠) لابن بغيض اللص :

مضى له نصف شهر لم يذق قنصاً فعابن الصيد بعد لُقيانا
وقبل « لُقيانا » فراغ لكلمة ، وقال فيه الأستاذ المحقق : هكذا ورد
الشطر الثاني وهو ناقص . قلتُ : أرجح أنه : بعد النصف لُقيانا .

١٢ - وفي (ص ٤٤) ستة أبيات نسبها الهجري لـ « آخر » أولها :

فواكبداً كادت عشيّة غُربٍ من الوجد اثر الظاعنين تصدّع

وقال الأستاذ المحقق : « لم أجد الأبيات ولا قائلها في المصادر المتوفرة ولعلها لأبي الغطمش حسب ماجاء في هامش الأصل » . قلت :
الأبيات لذي الرمة كما في ديوانه ، وروي منها بيتان في الحيوان ، وبيت
في ثمار القلوب ، وبيت في العقد الفريد ونسب الى مجنون ليلي ، وهو :

عشيّة مالي حيلة غير أني بلقط الحصى والخط في الدارمولع

١٣ - وفي (ص ٥٦) جاء في هامش للأستاذ المحقق « أمّا الثاني عشر
برواية ... » ، والصواب « فبرواية ... » بالفاء ، لأنّ « أمّا » شرطية ،
والفاء لازمة لها ، قال تعالى ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ ﴾
(البقرة / ٢٦) . ويجوز حذفها في الشعر ضرورةً . وكُرِّر ذلك منه (ص
٧١) بقوله « وأما البيت الثاني جاء برواية » والصواب : « فجاء
برواية .. » .

١٤ - وفي (ص ٥٨) قال الهجري : « المُجَسَّد ، بضم الميم ، المصبوغ
بالجساد ، وهو الزعفران . وأجسدتُهُ : أشبعته حتى يقوم ، ومثْلُهُ :
أقدمته ، قال الهذلي :

قد أقدم أحبابُ القميص خلوقها

قلت : أرى أنّ « يقوم » بالقاف والواو تصحيف « يُقدم » بالفاء
والدال - لا القاف والواو - ، أي يُصَيَّرُ أحمر . و « أقدمتُهُ » تصحيف
« أقدمته » أي صيرته أحمر . و « أقدم » في قول الهذلي تصحيف : أقدّم .
وتكرار التصحيف ثلاث مرات يُنبئ أن الغلط من الناسخ .
و « أحباب » بالحاء إنما هي أحباب بالجيم جمع جيب وبفتح الآخر لا
ضمه ، لأنه مفعول به .

١٥ - وفي (ص ٦٧) أبيات لأبي خراش الهذلي أولها :

فَجَّعَ أَضْيَافِي جَمِيلُ بْنُ مَعْمَرٍ لَذي نَجْدٍ تَأْوِي إِلَيْهِ الْأَرَامِلُ

وقال فيها الهجري إنها في رثاء رجل : « قتله جميل بن معمر يوم فتح مكة ». وظن الأستاذ المحقق أن القاتل هو الشاعر جميل بثينة ، وجعل يعرف القارئ إيّاه ، وليس الأمر كذلك ، والأسماء قد تتشابه ، وأين زمان رجل قتل رجلاً في فتح مكة على قول الهجري - والصواب معركة حنين - من زمان جميل بثينة ؟ وإنما هذا رجل آخر عاش في الجاهلية وأدرك الإسلام فأسلم . وفي سيرة ابن هشام (ق ٤٧٢/٢ - ٤٧٤) والأغاني (٢١٠/٢١) وغيرهما ما يدل على وهم الهجري ، والأستاذ المحقق^(١) .

١٦ - وفي (ص ٧٢) لبعض بني عذرة أبيات فيها :

وتذهب من القنّاص في متنّع متى ما تُفَرِّغُ يرمي هضباً بها هضبا

ورُفِعَ « تفَرِّغُ » و « يرمي » ، والصواب « تفَرِّغُ » و « يرم » بالجزم فيها ، لأنّ متى اسم زمان تضمّن معنى الشرط ، ولحقته « ما » الزائدة للتوكيد ، كقوله :

متى ما أتلقني فردّين ترجفُ روانفُ ألتيك وتُستطارا

ووقعت الرواية في نسخة (١) من المخطوطة على الوجه الصحيح في « يرم » ولكن الأستاذ المحقق قال بتحريفها . ثم إن وزن البيت لا يستقيم إلاّ بجزم الفعلين . و « تذهب » حقه الرفع كما يدل موضعه من البيت ومما قبله ، وبالرفع يختل الوزن ، وربما كان تحريف فعل آخر ، ويجوز إصلاحه بأن يُقال « وتلهو عن القنّاص ... » .

(١) ومن شاء نظر في سيرة ابن هشام (ق ١٤٢/١ و ٣٤٨) بتحقيق السقا والأبياري وشلي ، وفي نسب قريش (ص ٣٩٥) بتحقيق محمود محمد شاكر .

برواية « تبارى » بالراء المهملة ، و « رباط » بالباء المفردة . وأشار الأستاذ المحقق الى رواية (أب) وهي « زياط » بالياء المثناة ، وقال بتصحيفها . وعندي أنّ « رياط » بالياء هي الصحيحة ، وأنّ « تبارى » صوابها « تبارى » بالزاي . وإنما يذكر الشاعر نساء لهنّ بعول ، ويشبه البعول بالقروود وهم يتبازون عند إتيانهم نساءهم برياطهم . والتبازي إخراج العجيزة ، ومنه قول عبد الرحمن بن الحكم (مجالس ثعلب) :

فبازت فبازخت لها جلسة الجازر يستنجي الوتر
ونسب في اللسان قول عبد الرحمن بن الحكم الى عبد الرحمن بن حسان
(باب بزا) وذلك وهم .

٢١ - وفي (ص ٩٣) لعطية بن شجرة أبيات أولها :

فما أدماء أم أغن طفل خذول فارد ترعى السّلاما
وفسر الأستاذ المحقق « أدماء » بموضع بين خير وديار طيء ، نقلاً من « مرصد الاطلاع » ، مع أنّ المراد بأدماء الظبية ، لذلك جاء بعدها « أم أغن طفل » و « ترعى السّلاما » . وضبطت « السّلاما » بفتح السين والصواب الكسر ، وهو ضرب من الشجر .

٢٢ - وفي (ص ١٠٢) لصاحب أم عائذ :

جرى لك بالهجران من أم عائذ على الفرع صردان بذاك جنوح
وفسر الأستاذ المحقق « الهجران » من « مرصد الاطلاع » بأنه « مدينتان متقابلتان في رأس جبل بحضرموت » . وأرى أنّ « الهجران » هاهنا الصّرم والقطع ، وذلك في البيت وما بعده غاية في الوضوح .

٢٣ - وفي (ص ١١٣) لبعض بني نهد :

كما اشتهدت خلقت حتى اذا كانت كما تمت فلا طول ولا قصر
و « كانت » مع صحة معناها لا يصح بها الوزن ، وظني أنها تحريف
« كملت » وبها يصح الوزن والمعنى . وقوله : كما اشتهدت خلقت ، كأنه
تجاوز على قدرة الله تعالى وإرادته ، وأين هذا من قول : حسان بن
ثابت :

خلقت مبرراً من كل عيب كأنك قد خلقت كما تشاء
٢٤ - وفي (ص ١١٧) لنصيحة بن المسلم :

ولقد نزلت بخير من وطني الحصى أمأ وخيرهم أبأ ونجارا
وشريفهم وكريمهم ورفيعهم وابن الذي ولد النبي مرا
ونصب : شريفهم وكريمهم ورفيعهم من البيت الثاني ، والصواب الجر ،
لأن العطف على « خير » في البيت الأول . وفتح النون من « النجار »
في البيت الأول والصواب الكسر .

٢٥ - وفي (ص ١١٩) لمغن بن فهيرة قصيدة جاء فيها في صفة
أطلال :

والخيم قد أودى به مَرّ البلى ورائح وإن رواياه رَعِدُ
ولا أرى معنى واضحاً ل « ورائح وإن » ، وربما كان تصحيف « ودالح
دان » ، وهو السحاب الممتلئ ماء القريب من الأرض . وجاء فيها (ص
١٢٤) :

فإنما أولاده من بعده دُرّ وياقوت وتبرّ ينتقد
وأظن « ينتقد » تصحيف « يتقد » . وجاء فيها (ص ١٢٦) :

يأَيُّهَا الْمَهْدِي لَعِيسَى مَدْحَةٌ الْبُئْرُ بِمَا سَرَّكَ إِنَّ الْغُنْمَ غَدُ
 برواية « الْبُئْرُ » بكسر الراء ، على أنه مضاف اليه ، لذلك جعلت
 « مَدْحَةٌ » بفتح الهاء وبلا تنوين . وأراه تصحيف « أَبْشُرُ » . أما
 « مَدْحَةٌ » فالصواب فيه « مَدْحَةٌ » بتنوين الفتح . وجاء فيها (ص ١٢٦) :

أَبْقَى الْإِلَهِ عَتْرَةً تُنْمِي بِهَا لَمْ يَكُ فِيهَا عَنْ هَدَى الْحَقِّ لَحْدُ
 وضبطت « تُنْمِي » بفتح فسكون ، فهل المراد أن الممدوح ينمي بعترته ؟
 وما قيمة مدح كذلك ؟ ولعلها أن تكون « تُنْمِي لَهَا » بضم التاء ، أي
 تنسب اليها . فتكون « بِهَا » تصحيف « لَهَا » ، وجاء فيها (ص ١٢٦)
 أَمْنَعُ مِنْ ذِي لَبَدٍ فِي غِيلِهِ عِبْلُ الذَّرَاعِينَ لَهُ جِلْدٌ وَيَدُ
 برواية « جِلْدٌ وَيَدُ » ، وأي إنسان ليس له جلد ويد ؟ وربما كان ذلك
 تحريف « جِدُّ وَأَيْدٍ » أي له عزم وقوة .

٢٦ - وفي (ص ١٢٨) قال الهجري « رَجُلٌ رَقُوبٌ وَامْرَأَةٌ مُقْلَابٌ
 اللَّذَانِ لَا وَلَدَ لَهَا » . قلت : أما « الرقوب » ، فورد في كتب اللغة أنه
 يقال للرجل وللمرأة . وأما « مُقْلَابٌ » فليس له ذكر في كتب اللغة
 بالمعنى المذكور ، وأظنه تصحيف « مِقلات » وهي المرأة التي لا يعيش لها
 ولد . وقيل كل أنثى لا يبقى لها ولد ، ومنه قوله :
 بُغَاثُ الطَّيْرِ أَكْثَرُهَا فَرَاخًا وَأَمَّ الصَّقْرُ مِقلَاتٌ نَزُورُ
 وجاء في تمام نص الهجري « حُزْنُ الشَّيْخِ الرَّقُوبِ وَالْعَجُوزِ الْمُقلَانِ » هكذا
 (الْمُقلَانِ) بالنون ، والصواب المقلات بالتاء .

٢٧ - وفي (ص ١٢٩) قال الهجري « وَقَدْ وَرَدَ الرَّمَانُ ثُمَّ خَضِبَ ثُمَّ

أرعث ثم عَقَد « وفَسَّر الهجري « أرعث » فقال « والرَّعْثُ الجنون » ، وليس في كتب اللفظة الرعث بمعنى الجنون ، ولا صلة للجنون بطور من أطوار الرَّمَان ، وإنما هو تصحيف الناسخ لـ « العُثْنُون » .

٢٨ - وفي (ص ١٣٩) قال الأستاذ المحقق في « جُدَّة » : « بلد على ساحل بحر الأحمر » . واللائق بمن يحقق كتاباً قديماً ككتاب الهجري أن يستعمل الاسم الصحيح القديم لهذا البحر ، وهو « القُلْزُم » ، أما تسميته البحر الأحمر فجاءنا منقولاً من اللغة الانكليزية Red Sea في عصر من عصورنا المتأخرة هذه . وحَسَنٌ أن يقول بعد « القلزم » : « وهو الذي يقال له الآن البحر الأحمر » . وقوله « بحر الأحمر » باضافة الموصوف الى صفته الصواب فيه : البحر الأحمر .

٢٩ - وفي (ص ١٤٠ - ١٤٢) قصيدة لبعضهم جاء فيها (ص ١٤٠) :

وقولا فتى يشكو من الحب زفرة تضمنها عند الصفا من جَمَالِكِ
وضبطت « تَضَمَّنْهَا » بفتح التاء فالضاد فالميم المثقلة ، اي بالبناء على الفاعل ، والصواب « تُضَمَّنْهَا » بضم التاء فالضاد وكسر الميم المثقلة ، اي بالبناء على المفعول . وجاء فيها (ص ١٤١) : « وأرسلت الانضاء يسمَعْنَ في الثرى » . وقال الاستاذ المحقق في « الثرى » : « في (ا) البرى : تحريف » . وكان عليه أن يأخذ برواية (ا) وهي « البرى » ، ولا وجه لقوله تحريف . فالبرى التراب ، وهو عام ، وله مكانه في البيت ، والثرى التراب الندي ، وهو خاص ، ولا دلالة عليه في البيت .

٣٠ - وفي (ص ١٤٤) قصيدة لابن الدمينه مكسورة الروي ، جاء فيها :

سلي هل شكى شاكٍ من الناس واحداً كشكوي لا أعطى ولا أنا تارك
وفي البيت إقواء لم يُنبه عليه ، كما لم يُنبه عليه في زيادات ديوانه (ص
١٦٧) ولو كان اليّ لقلت : كشكوي لا يعطى وليس بتارك
٣١ - وفي (ص ١٤٨) روي هذا البيت مفرداً :

إذا فتن الناس البلاء وأدخلوا على الناس مجهولاً من الأمر المنكر
بالألف واللام من « المنكر » وبكسر الكاف ، وكأنه صفة للأمر ، وإنما هو
بفتح الكاف ، وبحذف الألف واللام ، أي « مُنكر » ، لأنه نعت
« مجهولاً » ، وكسر آخره للمجاورة ، كقولهم : هذا جحر ضب خرب ،
وكقول امرئ القيس : « كبير أناس في بجاد مزمّل » . هذا إن كانت
رواية الهجري بالكسر ، وإلا كان « مُنكراً » بالنصب .

٣٢ - وفي (ص ١٥٠) لبعضهم :

وكنْتَ سيفَ الله لم يُفلَّ _____
يُفرغُ أحياناً وحيناً يعتلي
سوالف العادين هذا المنصل

وقال الأستاذ المحقق « في البيت الثالث إقواء » ، وهو يريد الشطر
الثالث ، وليس فيه اقواء ، وإنما هو تحريف أدى الى الإقواء ، وينبغي
أن تكون الرواية « سوالف العادين هذا المنصل » بالذال المثقلة من
« هذ » ، والهد القطع السريع ، والتقدير : تهذ هذا المنصل . وينبغي
نصب « سوالف » لأنها في موضع المفعول من يعتلي .

٣٣ - وفي (ص ١٦٤) للقردي :

قررتُ قرار التيس طير عقله كلاب و كلاب ذكي وقافر
وفسر الأستاذ المحقق « قافر » عن اللسان (باب قفر) قائلاً : « أقفر
الرجل صار الى القفر ، وأقفر الرجل من أهله جلا ، وأقفر ذهب طعامه
وجاع . » قلتُ : كل ذلك لا موضع له في تفسير معنى البيت المذكور ،
وإنما القافر من قفر الأثر أي تتبعه ، ويكثر ذلك في الصيد ، كما في
البيت المذكور ، ففرار التيس من الكلاب والكلاب والقافر إنما هو
لخوفه أن يُصاد ، ويُقال أيضاً أقتفر ، وفي الحديث أنه سئل عن يرمى
الصيد فيقتفر أثره . وقال امرؤ القيس :

وقد اغتدي ومعي القانصان وكُلُّ مبربأةٍ مُقتفِرُ
٣٤ - وفي (ص ١٧٥) لبعضهم :

وما ريُّ لوماء العذيب وردته ولكن أشباه العذيب قليلُ
والبيت مختل الوزن بـ « ريُّ » وأظن أن الصواب « وما الريُّ ... » على
جهة الاستفهام الانكاري .

٣٥ - وفي (ص ١٧٦) روى الهجري قول بعضهم : « أجأ وهو أكبر
الجبليين .. » وقال الأستاذ المحقق « أجأ : هكذا وردت على وزن
أفعل ... » . قلتُ : ليس وزن « أجأ » أفعل ، وإنما وزنه فَعَلْ نظير
أَسَف وأَجَل .

٣٦ - وفي (ص ١٨١) قال الأستاذ المحقق في « التهامل » : « أعتقد
تحريف حيث لا يستقيم المعنى » . وهو يريد : أعتقد أنه تحريف . وقوله
« حيث » للتعليل ليس بالفصيح .

٣٧ - وفي (ص ١٨٤) لصاحب أم عمرو قصيدة جاء فيها :

كما لا يداويني من الشوق والهوى من الناس إلا أم عمرو وطبيبها
و « طبيبها » تخل بالمعنى والوزن ، والصواب « وطبيبها » ، أما
« طبيبها » فوردت بعد ثلاثة أبيات . وجاء فيها :
فهل تجزيني أم عمرو علاقتي بها وأشتهاري كل واش يعيبها
و « اشتهاري » إنما هي تصحيف « انتهاري » ، أي زجري .

٢٨ - وفي (ص ١٨٨) ورد الاسم « أبو مَهْوس الأسدي » ، وضبطت
مَهْوس بضم فسكون مع إغفال ضبط الواو وبالسین المهملة . وفي الحيوان
(٢٠٧/١ و ٣٢١/٣) والخزانة (٨٦/٣ و ١٤٢) والإصابة (٢٠١٥) رُوي
« أبو المَهْوش » بضم ففتح فتثقل الواو المكسورة فالشين المعجمة . ولعله
« أبو المَهْوش » بفتح فسكون ففتح وبالشين المعجمة . جاء في اللسان
(باب - هوش) « وأبو المَهْوش من كُنْهَم » . وأبو المَهْوش الأسدي هو
حط بن رئاب أو ربيعة بن وثاب ، عاش في الجاهلية وأدرك
الإسلام^(٢) .

٣٩ - وفي (ص ١٩١ - ١٩٩) قصيدة للمستنير العتكي جاء فيها (ص
١٩٢) :

وإذا لَرَحْتَ وشعبُ قومك سالم والحرب سابعٌ ذيلُها لم يُكشِفِ
و « سابع » بتنوين العين المهملة الصواب فيها « سابع » بالغين المعجمة
المضمومة ، وهي مضاف و « ذيلها » مضاف إليه . وجاء فيها : (ص
١٩٨) :

(٢) تركت الميم في اللسان (ط . صادر) بلا ضبط ، وضبطتها بالفتح دون الضم لعدم
« أهوش » في العربية ، ولقول صاحب اللسان في الهواش : كانه جمع مَهْوش من الهوش الجمع
والخلط . ومن شاء راجع تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون لهذا الاسم في الحيوان .

إن تروها مثل الذي أخبرتكم حذو الممثل نعلهُ لم تخَصِفِ
وكان البيت في الأصل ، على ما ذكر الأستاذ المحقق « إن تروها
كالذي ... » فحذف الكاف ووضع مكانها « مثل » فلم يصلح شيئاً . وأرى
« إن » تحريف « إمّا » ؛ فيكون الصواب في صدر البيت : إمّا تروها
كالذي أخبرتكم . وبذلك يستقيم الوزن والمعنى . و « تخَصِفِ » الصواب
فيها « تُخَصِّفِ » بفتح الصاد لا كسره . وجاء فيها (ص ١٩٥) :

ماشتت من بطل يجود بنفسه قعصاً ومُنَعَفِر الجبين مُسَيِّفٍ
وضبطت الياء المثقلة من « مُسَيِّفٍ » بالكسر ، والصواب الفتح على
المفعول لا الفاعل ، وهو المضروب بالسيف ، وهو الموافق لمعنى البيت ،
ومنه قول السُّلَيْك بن السُّلَكَة (الأغاني ٢٠ / ٣٧٨) وكان قتل بعضهم
بالسيف :

وعاشية راحت بطاناً ذعرتها بسوط قتيل وسطها يُتَسَيِّفُ
٤٠ - وفي (ص ١٩٩) جميل بثينة :

فقلت بل مرض قد كاد يُذهبنِي فاستَضَحَكَت ثم قالت بينَ ذاكَ
وضبط « استَضَحَكَ » بفتح التاء والحاء ، أي على الفاعل ، والصواب ضم
التاء وكسر الحاء ، لأنه من الأفعال التي وردت على المفعول ، والغلط فيه
قديم ، وممن نبّه عليه الزبيدي في كتابه لحن العوام (ص ٢٥٥) قال :
« ويقولون استَضَحَكَ الرجلُ ، والصواب فيه استَضَحِكَ . وفي الحديث أن
عكرمة بن أبي جهل بارز يوم أحد رجلاً من أصحاب النبي ﷺ
فاستَضَحِكَ النبي » .

٤١ - وفي (ص ٢٠٦) قال الأستاذ المحقق في عزة بنت جميل صاحبة

كثِير « تَوَفَّتْ فِي مِصْرَ » ، والصواب « تَوَفَّيْتُ » . يُقَالُ تَوَفَّيْتُ فَهُوَ مَتَوَفَّى - بِالْأَلْفِ - ، وَتَوَفَّيْتُ فَهِيَ مَتَوَفَاةٌ ، وَتَوَفَّاهُ اللَّهُ فَاللَّهُ الْمَتَوَفَّى ، بِالْيَاءِ . وَيَغْلَطُ النَّاسُ فِي ذَلِكَ مِنْذُ الْقَدِيمِ ، فَفِي بَعْضِ كُتُبِ الْأَدَبِ الْقَدِيمِ ، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ عَنْ مَيِّتٍ مَسَجَى بِقَرْبِهِ ، وَحَوْلَهُ نَاسٌ كَثِيرٌ ، مِنَ الْمَتَوَفَّى ؟ - بِالْيَاءِ . فَأَجَابَ قَائِلًا ، وَجَوَابُهُ صَحِيحٌ : « اللَّهُ تَعَالَى » . قَالَ : « فَاجْتَمِعْ عَلَى النَّاسِ ، وَضَرِبْتُ حَتَّى مِتُّ » .

٤٢ - وَفِي (ص ٢٠٨) قَالَ الْمَجْرِي « وَهِيَ وَطِيَّةُ الْجَعْفَرِيَّةِ » ، وَوَطِيَّةُ تَصْغِيرُ « قُطَيَّْةِ » ، لِقَوْلِ الْمَجْرِي بَعْدَ سَطْرَيْنِ « تَصْغِيرُ قُطَاةٍ ، وَمَنْ قَالَ قُطْبَةَ بَضْمِ الْقَافِ وَالْبَاءِ فَقَدْ أَخْطَأَ » . وَقَوْلُهُ « بَضْمُ الْقَافِ وَالْبَاءِ » لَا يَتَّجِهْ ، وَأُظْنَى أَنَّ الصَّوَابَ فِيهِ « ... وَفَتْحُ الْبَاءِ » .

٤٣ - وَفِي (ص ٢١٠ - ٢١١) آيَاتٌ جَاءَ فِيهَا (ص ٢١١) :

فَلَوْ كُنْتَ دَهْنًا بَانًا مَمْسُوكًا وَلَوْ كُنْتَ غَسْلًا كُنْتَ مِنْ وَرَقِ النَّصْرِ
وَالشَّطْرُ الْأَوَّلُ يَعُوزُهُ « كُنْتَ » بَعْدَ « دَهْنًا » لِيَجْبَرَ وَزْنُهُ وَيَصَحَّ مَعْنَاهُ .
وَدَهْنًا ، بِفَتْحِ الدَّالِ الصَّوَابُ فِيهِ الضَّمُّ . وَجَاءَ فِيهَا :

وَلَوْ كُنْتَ أَرْضًا كُنْتَ مِيَاءَ سَهْلَةٍ وَلَوْ كُنْتَ نَوْمًا كُنْتَ تَعْسِيلَةَ الْفَجْرِ
و « مِيَاءٌ » الصَّوَابُ فِيهَا « مِثَاءٌ » وَهِيَ الْأَرْضُ اللَّيْنَةُ السَّهْلَةُ مِنْ غَيْرِ رَمَلٍ . وَ « تَعْسِيلَةُ الْفَجْرِ » لَا مَعْنَى لَهَا هَاهُنَا ، لِأَنَّ التَّعْسِيلَ صَنَعُ الْعَسَلِ ، وَإِنَّمَا هِيَ تَحْرِيفُ « تَعْرِيسَةِ الْفَجْرِ » ، وَهُوَ نَزُولُ الْقَوْمِ فِي السَّفَرِ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ لِيَسْتَرِيحُوا ثُمَّ يُنِيخُونَ وَيَنَامُونَ نَوْمَةً خَفِيفَةً ، ثُمَّ يَثُورُونَ مَعَ انْفِجَارِ الصَّبْحِ . وَوَرَدَ عَجَزُ الْبَيْتِ فِي بَيْتٍ مِنْ آيَاتِ فِي الْأَزْمَنَةِ وَالْأَمَكْنَةِ (٢٧٧/١) وَهِيَ لَيْسَتْ مِنَ الْآيَاتِ الَّتِي رَوَاهَا الْمَجْرِي ، وَالْبَيْتُ :

ولو كنتِ لهواً كنتِ تعليل ساعة ولو كنتِ نوماً كنتِ تعريسة الفجر
وروي البيت عل نحو آخر في أبيات رواها نبطوية عن ثعلب في الأزمنة
والأمكنة أيضاً ، وهو :

ولو كنتِ ظلاً كنتِ ظل غمامة ولو كنتِ نوماً كنتِ تعريسة الفجر

٤٤ - وفي (ص ٢١٦) روى الهجري عن العبادي أنه قال : « البَّهْمُ
والسَّخْلُ صغار ولد المعزى » . والقول يعوزه حاشية في نحو هذا المعنى
« البَّهْمُ بفتح الباء وسكون الهاء . وورد في فقه اللغة للثعالبي (ص ٦٠)
مضموم الباء غلطاً . ولثعلب في اللسان (باب - بهم) قول يشبه قول
العبادي الذي روى عنه الهجري ، ولكنَّ البَّهْمُ في فقه اللغة : صغار أولاد
الضأن والمعزى . وفي نص آخر في اللسان أنَّ البهم صغار أولاد الضأن
والمعز والبقر من الوحش وغيرها . »

٤٥ - وفي (ص ٢١٧ - ٢١٨) جاء في أسنان الإبل مارواه الهجري
عن غيره :

« فاذا أثنى ذهب عنه اسم القَعُود ، ثم رباع ، ثم سدس ثم فاطر . ويقطر
إذا استكمل السنة الثامنة » . قلت : يقطر بالقاف أجدها تصحيف يفطر
بالفاء . وقول الهجري حقّه حاشية في نحو هذا المعنى : « قوله سدس
بفتحتين هو أيضاً سدس . قال الثعالبي في فقه اللغة (ص ١٤٧ - ١٤٨)
(فاذا كان في السادسة وألقى ثنيته فهو ثني ، فاذا كان في السابعة وألقى
رباعيته فهو رباع ، فاذا كان في الثامنة فهو سدس) وفي اللسان ورد
السدس والسديس ، قال (باب - سدس) : (والسديس والسدس من
الإبل والغنم الملقى سديسه) . وفي كتاب الهجري فوائد في اللغة كثيرة
لم يقابل الأستاذ المحقق بينها وبين مذكرته كتب اللغة فيها . وما التفتُّ

اليه في هذه الفقرة والتي قبلها قليل من كثير ترك غير مُلتفت اليه . فان قيل : هذا تطويل يؤثر هو تجنبه . فالجواب : يستطيع أن يحيل على صفحة الكتاب أو باب المعجم .

٤٦ - وفي (ص ٢٢٢) لغدير بن ناهض :

وإذا بنك المتخلفون تشبهوا أنت المكارم والفعال الأصيل
وإنما « المتخلفون » بالحاء المهملة تصحيف « المتخلفون » بالحاء المعجمة ،
وهم المتروكون إلى وراء . والضمير « أنت » تصحيف « أبت » والصواب في
الفعال المكسورة الفاء الفَعَال بفتح الفاء ، وقد مضى القول في ذلك
(الفقرة ٨) .

٤٧ - وفي (ص ٢٢٣) جاء فيما أنشده غدير بن ناهض :

فيُصبح باليه جديداً ونبته أفيأويني ماله حين يشرح
أرى فزعا غراً يبشرن بالحيا ينتج في أوطان مي ويلقح
وفي البيت الأول أرى أن « أفيأ » بالفاء تحريف « أثيثاً » بالثاء ،
والنبت الأثيث الكثير الملتف . وفي البيت الثاني أرى « فزعا » بالفاء
تصحيف « قزعا » بالقاف ، وهو السحاب المتفرق ، وأن « غراً » تصحيف
« غمراً » بالميم بعد الغين ، وهو الماء الكثير الذي يغمر ويغطي ، أو
البحر ، ووصف القزع وهو جمع بالغمر وهو مفرد معروف في لغة
العرب ، كقوله تعالى ﴿ والملائكة بعد ذلك ظهير ﴾ (التحريم / ٤)
وكقول زهير :

وإن يشتجر قوم يقل سرواتهم هم بيننا فهم رضى وهم عدل
٤٨ - وفي (ص ٢٢٥) عرّف الأستاذ المحقق « خير » ، وجاء في

تعريفه ، وهو ينقل من « مرصد الاطلاع » (١ / ٤٩٤) : « وكانت داراً لبني قريظة والنضير ، وكان بها السموأل بن عاديا . هكذا ، وهو وهم من صاحب المرصد ، لأنّ الثابت أنّ مسكن السموأل كان بتيما ، وهي كما قال فيها ابن خلكان « بليدة في بادية تبوك ، اذا خرج من خيبر إليها تكون في منتصف طريق الشام » (الوفيات ٤ / ٣٨٨) وقال الثعالبي في ثمار القلوب (ص ٤١٢) : « حصن تيما بلدة بين الشام والحجاز ، لها حصن يمثل به في الحصانة ، يُقال إنّ سليمان عليه السلام بناه بالحجارة والكلس فسّمته العرب الأبلق لما يشوبه من البياض والسواد ، وكان ملكه عاديا اليهودي ثم ابنه السموأل » . وقال الأعشى :

كن كالسموأل اذ سار الهمام له في جحفل كسواد الليل جرّار
بالأبلق الفرد من تيما منزله حصن حصين وجار غير غدار

٤٩ - وفي (ص ٢٢٧ - ٢٢٨) روى الهجري لعمر بن المسلم قوله :
أقمتُ زماناً بالمدينة راجئاً أباصرُ ماوالي أميمة صانعُ
نهاري نهار الناس حتى اذا دجا لي الليل هزّتي اليك المضاجعُ
أعلل نفسي بالحديث وبالمنى ويجمعني والهم بالليل جامع
ليرزقنك الله من بين خلقه أم أنت من الرزق الذي الله مانعُ

وقال الأستاذ المحقق في الأبيات انه لم يجدها « في المصادر الأدبية المختلفة » . قلت : إن كان الهجري رواها لعمر بن المسلم ، فهي مروية - عدا البيت الأخير - لابن الدمينه كما في ديوانه (٨٨ - ٩٠) وكما في الأغاني (٩٩ / ١٧ - ١٠٠) وكما في مراجع أخر ذكرها محقق ديوانه الأستاذ أحمد راتب النفاخ . وإن كان الأستاذ المحقق قال بعدم عثوره عليها في المراجع ففيمّا ذكرت إفادة . والبيت الأول

فيه « راجناً » وهو تصحيف « راجياً » ، وروايته في ديوان ابن الدمينه :
 أَمَتُ عَلَى رَمَّانَ يَوْمًا وَلَيْلَةً لَأَنْظُرَ مَا وَاشِي أُمِيَّةٌ صَانِعُ
 وفي الأغاني « زَمَّانَ » بالزاي بدل رَمَّانَ بالراء وأظنها تصحيفاً . ورواية
 « واشي » في الديوان والأغاني وغيرها جيدة ، ولكن « والي » التي رواها
 المهجري لا تقل عنها جودة ، والتصحيف بينهما ممكن .
 ٥٠ - وفي (ص ٢٣٤) أبيات لمنقذ بن عطاء مكسورة الروي ، جاء
 فيها :

إلى جهم فتى كعب جميعاً وأكرمها إذا عُدَّ الكرامُ
 وضمت الميم من (أكرمها) والصواب الكسر . وفي البيت إقواء لم ينبّه
 عليه ، ولو كان الشاعر قال : لدى عُدَّ الكرام ، لزال الإقواء . وفي البيت
 الذي يليه إقواء ، وآخره : واشتدَّ الزحامُ ، ولم ينبّه عليه .
 ٥١ - وفي (٢٣٥ - ٢٣٧) قصيدة جاء فيها :

وقامت تستشيف كما استشافت شخوصاً صار عنها أم الغزالِ
 ولم يتضح لي وجه الكلام بـ « تستشيف » و « استشافت » ، وعجز البيت
 مكسور الوزن ، ولعله أن يكون :
 وقامت تستشف كما استشافت شخوصاً صارعت أم الغزالِ
 وجاء فيها :

فلما إذا جنَّ سوادُ ليلٍ بهم اللون مشبه الظلالِ
 وصدر البيت مختل الوزن ، وأظن الصواب فيه : فلما أن أجنَّ ... وجاء
 فيها :

تباثنا الحديثَ وَقُلْنَ سَقِيًّا لِلَّيْلَةِ كُنَّ من بين الليالي
هكذا ، يفصل « كُنَّ » عن « ليلة » ، وكأنها فعل ، مع أنها ضمير مضاف
إليه ، فالصواب « ليلتكُنَّ » بالربط .

٥٢ - وفي (ص ٢٣٧) قال الهجري « الحُصَّاص صوت العَدُوِّ » وقال
متماً قوله « وإذا كان من الإِست فهو النصيص » . ولاشك أن الإِست
هاهنا الدبر ، أي أن الصوت الخارج منه يُقال له النصيص . ولكنَّ
الأستاذ المحقق فسر الإِست بما هذا نصه : « جاء في اللسان - است -
٣٠٧/٢ است الدهر : يريد ما قدم من الدهر » فما دخل است الدهر في
كلام الهجري ؟ وتكرّر ذلك منه ، ففي (ص ٢٨٢) لعصماء بنت
مروان :

بـأست بني واقف والنبيت وعوف وبأست بني الخزرج
وقال مفسراً الإِست بهذه العبارة : « است الدهر : يريد ما قدم من
الدهر » ، ومرجعه أيضاً اللسان .

٥٣ - وفي (ص ٢٣٨) بيتان أولهما مضموم ، أما آخرهما وهو :

وياذات غِسل رِيحُ أرضك طيِّبٌ كَمَسْكَ لَقَى بين الصلاء سحيقُ
فضّمت القاف من « سحيقُ » وحققها الكسر لأنها نعت لمسك ، وهذا إقواء
لم ينبه عليه . وفسر الأستاذ المحقق « الصَّلاء » بالشواء ، مع أن المراد به
النار المتخذة في الشتاء طلباً للدفء ، وكانوا يلقون عليها الأطياب ، قال
أبو دهب الجمحي ، وقيل بل عبد الرحمن بن حسان (ديوان أبي دهب
ص ٧٠) :

تجعل المسك واليلنجوج والند صلاء لها على الكانون

وقال عدي بن زيد :

رَبِّ نَارٍ بَتِ أَرْقَبَهَا تَقْضُمُ الْهَنْسَدِي وَالْفَارَا

ومنه قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه « الشمس صلاء العرب » .

٥٤ - وفي (ص ٢٥٠) لتوبة أو المجنون :

كَفَى حُزْنًا أَنِي مُقِيمٌ بِلَدَةٍ مَجَاوِرَتِي لَيْلِي بِهَا لَا أَزُورَهَا

وضمت الحاء من « حُزْنًا » والوجه « حَزَنًا » بفتحتيْن ليستقيم الوزن ،

يُقَالُ (حُزْنٌ) و (حَزَنٌ) ، قال تعالى « وقالوا الحمد لله الذي أذهب عنا

الْحَزْنَ » (فاطر / ٢٤) .

٥٥ - وفي (ص ٢٥١) لتوبة أو المجنون :

أَمَّا وَأَبِي لَيْلِي لَقَدْ كُنْتُ مَرَّةً أَحَبَّ غَسَدُوءًا نَحْوَ لَيْلِي أَزُورَهَا

وَلَكِنْ لَيْلِي قَطَعْتُ كُلَّ مَرَّةٍ وَكُلَّ قَوَى حَبًّا قَدِيمًا نَغِيرَهَا

و « مَرَّةً » من البيت الأول أجدها « مُدَّةً » بالبدال وبضم الميم . أي أنه

ظلّ مدة يخب فرسه أو بعيره لزيارة ليلي . و « مَرَّةً » من البيت الثاني

أهملت ميمها بلا شكل وحقها الكسر ومعناها طاقة الحبل . و « حَبًّا »

بالنصب الصواب فيها « حَبٌّ » بالجر . والمعنى أن ليلي قطعت كل حبل

للوصل ، وجميع قوى الحب التي كنا قديمًا نشدّ فتلها .

٥٦ - وفي (ص ٢٥٤) جاء أن بعضهم قال في امرأته بعد أن طلقها :

خَذِي الظَّهْرَ فَاِبتَاعِي بِهِ مَرْدَقُوشَةَ لِآخِرِ غَيْرِي وَأَرْجِي الْأَدَوَاتِ

وعوضاً من أن يفسر الأستاذ المحقق « مردقوشة » فسر جزءاً منها ، وهو

« قوش » ، قال « قوش : الرجل الضئيل الجسم العجمي الأصل . انظر

اللسان (قوش) . وهذا كلام لا يمت الى البيت بسبب ، ثم إن المردقوش
مفسّر في « مردقش » من اللسان ، قال « المردقوش : المرزنجوش . غيره :
المردقوش : الزعفران . وأنشد ابن السكيت قول ابن مقبل :

يعلون بالمردقوش الوردة ضاحيةً على سعايب ماء الضالة اللجن
وفسّره بأحسن من ذلك الأديب الطبيب داود الأنطاكي في تذكرته
(٢٦٨ / ١ - مرزنجوش) . قال إن معناه بالفارسية آذان الفار ، وإنه من
الرياحين التي تزرع في البيوت وغيرها ، دقيق الورق ، بزهر أبيض الى
الحمرة ، يخلف بزراً كالريحان ، عطري ، طيب الرائحة . وذكر له منافع
في الربو وتفتيت الحصى وغيرها . فالشاعر ينصح لمطلّقه أن تشتري
الرياحين لآخر غيره لينخدع بها .

٥٧ - وفي (ص ٢٥٤) جاء لبعضهم من قصيدة :

وتقتحم الأنساب من دون خندف كأنك تعطى دونهم باليد السُّفلا
ورسمت « السفلا » بالألف والصواب بالياء ، وجاء نحو من ذلك في
مواضع أخر من القصيدة . ففي (ص ٢٥٧) : أيها أحلا ، وفي (ص
٢٦٠) : طريقتك المثلا ، وفي (ص ٢٦١) : مجالس لا تُقلا ، والصواب
بالياء .

٥٨ - وفي (ص ٢٥٥) قصيدة لعبد الله بن أبي صبح المزني ، جاء
فيها :

وحيُّ بني لقمان فالحيُّ حيرةً وتقرأ عليهم من تحيتنا مثلاً
وأظن أن الصواب « وحي » و « فالحي » بالنصب منها لا الرفع ، لأنها
في موضع العطف على البيت قبله :

تبلغ يعقوب بن يحيى رسالةً وعمراً وشبلاً أودع الله لي شبلاً
و « تقرأ » حقه الرفع وبه يكسر الوزن ، ولجبهه يجب أن تسهل الهمزة
فيقال « وتقرأ » .

٥٩ - وفي (ص ٢٥٨) روي البيت الأول والثاني من قصيدة لعبد
الله بن أبي صبح المزني :

الا حيا الذلفا.ألا حيا جُملاً وقولا تغنى حاتم بكما جهلا
لكيما تظنا اليوم أنه فارغٌ وأقسم أني قد ملأته بي شغلا
والبيت الثاني غير صالح وزناً ولا معنى ، وأظن أن الصواب في رواية
صدره « ... أني فارغٌ » ، أما عجزه فيجوز إصلاحه بأن يُقال :

« وأقسم أني ممتلٍ منها شُغلا » بحذف الهمزة من آخر ممتلىء . وذلك كله
يوافق سياق البيت الأول .

٦٠ - وفي (ص ٢٦١) جاء « ومن أمثالهم : لا يعجز القَدُّ عن نَثْنِ
خبث الريح » ، وضبط « القَدُّ » ، وهو ضرب من الجلود ، بفتح القاف ،
والصواب الكسر . وكُرِّر الغلط في (ص ٢٦٢) .

٦١ - وفي (ص ٢٦٢) لرملة « أخت مُشَيِّع » ترثيه :

ألا أيها الناعي سَحيراً مُشَيِّعاً لعمرى لقد صَبَّحتنا بَيْلاً
تركنا لواء العز والمجد ثاويأ بِنُغمة مَبْنياً عليه بنا
لعمرك ما كُنَّا مِللُنا مُشَيِّعاً ولكن دواعي ميتة وقصا

هكذا وردت أواخر الأبيات « بَيْلاً » و « بنا » و « قصا » بالصاد المهملة .
وعندي أن الأولى بالهمز مع السكون ، أي : بَيْلاءُ ، وبناءً وقضاء ،

بالصاد المعجمة . وضبط مُشَيِّع في كلام الهجري باسكان الياء وعلى صيغة التحقير ، وضبط في الشعر مرتين بكسر الياء المثقلة ، وأظنّ أن الصواب فيها « مُشَيِّع » بضم ففتح فياء مثقلة مفتوحة ، وهو من أساء الرجال كما في كتب اللغة ، ومعناه الشجاع ، لأن قلبه لا يخذله فكأنه يشيِّعه ، أو كأنه يُشَيِّع بغيره .

٦٢ - وفي (ص ٢٦٤) قال الهجري : « وكان هُليل بن دَمَلج ممن شرى مع سعيد ومسعود ابني أبي زينب المحاربي ... » . وفسّر الأستاذ المحقق « شرى » بقوله « شرى فلان غضباً ، وشرى الرجل واستشرى غضب ولجّ في الأمر » وهو تفسير غامض ، وبعيد من دلالة النص . وإنما المراد من « شرى » دخل في مذهب الشراة ، وهم الخوارج . قيل كأنه من شرى نفسه أي باعها ، وكأنه من قوله تعالى : ﴿ ومن الناس من يشري نفسه ابتغاء مرضاة الله ﴾ (البقرة / ٢٠٧) وقيل في تفسير الشراة غير ذلك .

٦٣ - وفي (ص ٢٦٤) قال الهجري « يُقال شقاً نأبة : اذا طلع » ويليق بقوله حاشية تقول : « ويُقال شقاً نأبة بالهمز ، وشقّ نابه بالثقليل (اللسان - بابا شقاً وشقّ) » . وأظنّ أن شقّ هو الأصل في ذلك .

٦٤ - وفي (ص ٢٧٠) قال الأستاذ المحقق في خُريم بن أوس : « لم تفصح عنه المصادر في حين تذكر أخيه » ، والصواب « أخاه » . وربما كان الأصل في قوله « اسم أخيه » فسقط « اسم » إبان الطبع . وللمطبعة في طبعها الكتاب مناكير سيأتي الكلام عليها .

٦٥ - وفي (ص ٢٧٤) ثلاثة أبيات لبعض بني جعدة أو لبعض بني مرداس أولها :

ولا تبكي على بطل أتاه حمام الموت يهلك ذميا
والصواب « لم يهلك » . وثانيها :

يخلف بعده إما أخاه وإما ابناً له يحمي الحرما
وقال فيه الأستاذ المحقق « البيت غير مستقيم الوزن » ، مع أنه مستقيم ،
ثم كرر البيت في الصفحة نفسها فقال مصححاً آياه : « والذي أعتقده
هو : وأما ابنه يحمي الحرما » فكسره بعد أن كان مستقيماً .

٦٦ - وفي (ص ٢٧٧) لعمر بن المسلم الرياحي في عجوز تداويه
من الغرام :

فقلت تقرب فابتدأت فأتبعت يديها من الجوف الكلوم الدواميا
و « فابتدأت » باسكان الآخر مجحف بوزن البيت ومعناه ، وأظن أن
الصواب « فأقتربت » . وجاء في الشعر أن العجوز قالت له بعد الفحص
عن علته :

فقدت التي ألتك في الحب مأرى أما خشيت فيما أرتك الجواريا
والصواب « فقدت » بتوجيه الخطاب اليه ، لأنه دعاء على حبيبته ، و
« الجوازيا » بالزاي لا الراء .

٦٧ - وفي (ص ٢٨٧) روى الهجري بيتين ، ومهد لهما ب « غيره »
لوكانه لم يكن يعرف اسم قائلها ، وهما :

لعمري أيك مانسب المعلى الى كرم وفي الدنيا كريم
ولكن البلاد اذا اقشعرت وصوح نبتها رعى الهشيم

وقال الأستاذ المحقق : « البيتان في أمالي القالي ٢٧٧/٢ بنفس الرواية وبلا

نسبة . وقد وهم في قوله هذا في موضعين ، أحدهما أن البيتين في الأمالي منسوبان الى أبي علي البصير ، والآخر أنها في ص ٢٨٧ لا ٢٧٧ وأيضاً هما منسوبان اليه في مروج الذهب (١٤٧/٤) ومعجم الشعراء (ص ١٨٥) . وهما في هجاء المعلّى بن أيوب . وضبط « رَعَى » بفتح ففتح في البيت الآخر الصواب فيه « رُعِي » على المفعول ، بدلالة سياق الشعر .

٦٨ - وفي (ص ٢٨٣) لعصماء بنت مروان :

ألا أنفٌ يبتغي غِرّةً فيقطع من أمل المرتجى
وَضُمَّ آخر « فيقطع » ، والصواب « فيقطع » بالفتح لأنه منصوب بفاء السببية المسبوقة بالاستفهام . ووضعت فتحة على جيم « المرتجى » والصواب « المرتجى » بالكسر ويُغني عنه تنقيط الياء .

٦٩ - وفي (ص ٢٨٧) أربعة أبيات أولها :

لازلت في كـلا عميم نبتة صخب الذباب
ورابعها :

لا تتقي غـزو الجيـوش ولا مغـاورة الذباب
ولا وجه لتكرير الذباب فيه ، وواضح أنها تصحيف « الذئاب » . ثم إن الميم من « عميم » والشين من « الجيوش » حق كلّ منهما أن يكون في عجز بيته ، لأن البيتين مدوران .

٧٠ - وفي (ص ٢٨٩) قال المهجري في عقارب الشتاء « ثم يقارب

القمرُ العقرب ليلة اثنتين وعشرين وهي الجثوم ، يكون في كانون الثاني » . وقوله « كانون الثاني » صحيح ، وسبقه الى هذا الاستعمال

الملاحظ ، واللغة العليا كانون الآخر ، ومن أخذ باللغة العليا ابن قتيبة في كتابه مواسم العرب ، قال (ص ٤٩) : « لأربع ليال تخلو من كانون الآخر » . ويجوز أن يُقال تشرين الثاني ، واللغة العليا تشرين الآخر . وقد أخذت المعجمات المعتمدة باللغة العليا . هذا في الشهور الرومية . أما في العربية فيقال جُمادى الآخرة وربيع الآخر ، فمن قال جمادى الثانية وربيع الثاني فقد خالف كلام الفصحاء . ونفس القول في ذلك يطول ، اجتزىء منه بما قلت .

٧١ - وفي (ص ٢٩١) للغاضي ثلاثة أبيات أولها :

وهاجرة . يقبل الذئب فيها على الغنم الرباع وهُو يراها
و « يقبل » بالباء تصحيف « يقبل » بالياء ، أي ينام منتصف النهار . و
« على » أجدها تحريف « عن » ، فيكون المعنى أن الذئب من شدة حرّ
الهاجرة يُؤثر أن ينام عن غنم يراها . وآخرها :

قطعتُ مخوفها بعثماتٍ عشاف السرّ تنفخُ في بُراها
و « عشاف » بالشين المعجمة تصحيف « عشاف » بالمهملة . و « السرّ »
بكسر السين فالراء المثقلة تصحيف « السير » ، و « تنفخ » بالخاء المعجمة
تصحيف « تنفج » بالجيم . والمعنى : أنه قطع مخوف الصحاري بإبل
طويلة غليظة تركب رأسها في السير لا يثنيها شيء ، وتثير ماتطاً من
تراب . ومن أشار إلى عسف ناقته كثير ، قال : « عسوف بأجواز الفلا
حميرية ... »

٧٢ - وقد كدّ الدكتور حمود نفسه فيما لم يكن واجباً عليه ، ذلك أنه
ما وجد في الكتاب أحداً منسوباً إلى قبيلة إلا ذكر سلسلة نسبها ، مع

الإشارة إلى مرجع أو مرجعين ، فاحتوى ذلك كثيراً مما دونه في الكتاب ، فكان كمن أوجف فأعجف ، على حين خلف للقارىء قدراً كبيراً من النصوص الغامضة تنتظر من يفسرها .

٧٣ - والغلط المطبعي في الكتاب يشق تعديده ، ويطول استقصاؤه . وكنت في أثناء قراءتي الكتاب أعلم على قريب من موضع الغلط بعلامة « ط » ثم وجدت أني غريق بحر من « الطاءات » فالغلط متفش في كل صفحة ، وقد يكون في الصفحة غلطة واحدة ، وقد تزيد وتزيد حتى تبلغ سبعا . ولما كان الكتاب في نحو ٤٠٠ صفحة ، استدلت أن الغلط قد جاوز ألفاً ، وما رأيت غلطاً مطبعياً بلغ من كتاب ما بلغ من هذا الكتاب . ولاشك أن طائفة من العثرات التي نبّهت عليها كانت من غلط المطبعة ، وكنت أمسكت عن الإشارة إلى ذلك ، تاركاً إياه لفطنة القارىء وحده . يُضاف إلى ذلك أن حروف المطبعة مسحوقة ، فتركت أثرها السيئ في المطبوع . ومن جرّاء الغلط المطبعي ، وعثرات التحقيق ، وجدت في ثمر الكتاب حموضة ، وفي مورده رنقا .

٧٤ - وقد كان لي في الكتاب نظرات أخر تشمل على فقر تزيد على ثلاثين ، وتخص القسم الأخير من الكتاب ، وكان يرجى لها أن تكون مع هذه النظرات عند التبييض ، ولكنها ضاعت ومعها الكتاب ، فغبرت في دار الغربية شهراً مؤملاً أن أتلافى الأمر بلا جدوى .

ولا أذكر أن الدكتور حموداً في تحقيقه الكتاب قد جشم المشقة ، وبذل الوسع ، وأتى بفوائد حسنة كثيرة لا تخفى عنها إلا العيون الداءة ، ويضيق عطني عن ذكرها لما ذكرت من ضياع قسم من مسودة مقالتي ومعها الكتاب ، وهو أن كان أصاب في مواضع كثيرة فإصابته محودة ،

وإن كان أخطأ الصواب في غيرها فذاك مستطاعه على أنه إن شاء يوماً أن يعيد طبع الكتاب بجزأيه ، فالرأي أن يأخذ بالصحيح مما يُتَعَقَّب عليه من أمور ، وأن يقابل ما يحتاج الى مقابلة مما قاله الهجري بكتب اللغة والأدب ، وأن ينظر في نصوص حلّ مشكلها وفتح مستغلقها ، وأن يُعْنَى بتخريج غيرها ، وأن لا يحتجر عز سؤال أهل العلم ممن له بصر في اللغة أو خبرة في التحقيق ، ولعله أن يظفر بمخطوطة أخرى للكتاب . وينبغي أن يدفع بالكتاب الى المطبعة التي يأنس فيها جودة الطبع وسلامته من الغلط . وعندئذ يُسَدّ الخلل ، ويُقَام المِلّ ، وتُوقَى النواقص ، وتُدَيَّل القوالص ، ويحلّو ثمر الكتاب ، ويصفو مورده . وذلك أنفى للومه ، وأبلغ في عذره .

صبحي البصام

لندن :

مركز تحقيق كتابي علوم إسلامي

- نظر الاستاذ أحمد راتب النفاخ في مقالة الاستاذ صبحي البصام ، فعلق عليها بكلمة تنشر في العدد القادم من المجلة إن شاء الله [لجنة المجلة] .

الخدائق الغناء في أخبار النساء

أو « تراجم شهيرات النساء »

تأليف : علي بن محمد بن جميل المعافري المالقي (ت ٦٠٥ هـ)

تحقيق : الدكتورة عائدة الطيبي

الأستاذة سكيئة الشهابي

من المخطوطات النادرة النفيسة التي تضمها مكتبة تشيستر بقي بدبلن كتاب صغير في أخبار النساء أدرج في خزانة المكتبة برقم ٣٠١٦ ، وتحت عنوان : « تراجم شهيرات النساء » .

يتألف الكتاب من أحد عشر جزءاً حديثاً اختارت منه الدكتورة عائدة الطيبي سبعة أجزاء حققتها وطبعتها تحت عنوان : « الخدائق الغناء في أخبار النساء » .

جامع الكتاب أو مؤلفه « علي بن محمد بن جميل المعافري الأندلسي المالقي^(١) . ولد في مالقة في منتصف القرن السادس الهجري ، وقصد الشرق شأنه في ذلك شأن معاصريه من علماء الأندلس الذين جعلوا الشرق كعبتهم يولون وجههم إليه حين يبحثون عن العلم ، ويريدون ارتشافه من منابعه الأولى .

(١) انظر حديثاً أوفى عن المالقي في الأعلام ٤ / ٣٣٠ ، ومقدمة الخدائق الغناء .

وقد أهله فضله وعلمه أن يقع الاختيار عليه لتولي إمامة قبة الصخرة والخطابة فيها أيام الملك الناصر صلاح الدين .

جمع المالقي أخبار كتابه ، وسمعها وكتبها سنة ٥٨١ هـ . وفي هذه السنة نفسها نجد اسمه بين سامعي التاريخ الكبير على القاسم بن علي بن عساكر في دار السنة بدمشق^(٢) .

استطاع المالقي أن يؤلف من حوله القلوب ، فأجمعت على محبته ، حتى إذا أدركته المنية سنة ٦٠٥ هـ رافقته الألوف إلى مثواه الأخير رافعة الأكف إلى الله ، داعية أن يسكنه فسيح جنانه .

وبقليل من التأمل في تاريخ دمشق ، وفي هذا الكتاب الذي جمعه المالقي في أخبار النساء يبدو لنا بوضوح أن كتاب المالقي ليس إلا مختارات من أخبار نساء ترجمهن الحافظ ابن عساكر في تاريخ دمشق كتبها بخطه ، وسمعها على عشرة من شيوخه^(٣) . وقسمها إلى أحد عشر جزءاً ، ووضع في كل جزء عدداً من التراجم .

(٢) انظر تاريخ دمشق (نسخة كولومبيا رقم ١٥٣ ق ٨٢ ، ١٠٣ ، ١٢٤ ، ١٤٥ ،

١٦٦) . وانظر كذلك الحدائق الغناء ص ٨٩ . فقد جاء في نهاية الجزء الخامس : « آخر الجزء والحمد لله وحده ، وصلواته على محمد وآله وسلامه . وكتبه علي بن محمد بن علي بن جميل المعافري المالقي بدمشق في شهر سنة إحدى وثمانين وخمسمائة بعد أن سمع ما فيه من الأخبار على الشيوخ المذكورين في أول كل خبر فيه ، في التاريخ المذكور » .

(٣) الشيوخ الذين سمع منهم مختاراته : (١) أبو محمد القاسم بن عساكر ، (٢)

أحمد بن حمزة بن علي بن الحسن السلمي الموازيني ، (٣) أبو المواهب الحسن بن هبة الله بن محفوظ بن =

ولم يكن ذا منهج واضح في توزيع مترجماته على الأجزاء ، كذلك فإن هؤلاء اللواتي اختارهن لم يكن اختياره لهن بدافع من سبب بين إلا إذا قدرنا أنه كان يرغب بالطريف من الأخبار دون سواه . ومثل هذا التقدير تؤيده اختيارات المألقي في الترجمة الواحدة ؛ فهو يحذف من الأخبار ما فيه ضبط اسم أو كنية ، أو تحقيق نسب . كذلك يختار من الروايات الكثيرة التي يوردها ابن عساكر في الخبر الواحد أكثر هذه الروايات طولاً ، وأجملها عرضاً ؛ فهو في أخبار سلامة القس لا يذكر ما نقله ابن عساكر عن ابن ماكولا والدارقطني في ضبط اسمها ، ولا ما قرأه في كتاب عتيق من جمع الصولي في الحديث عن ولادتها^(٤) . بل يصطفي من ترجمتها الطويلة غرائب الأخبار والأشعار . ومثل هذا نستطيع أن نقوله في ترجمة سكينة بنت الحسين ، وعائشة^(٥) بنت طلحة ، وغيرهن من النساء اللواتي اتسعت ترجمتهن ، وتنوعت أخبارهن .

وإذا كنا قد استطعنا بهذا أن نجد ما يشبه التعليل لانتقائه الترجمات من تاريخ دمشق ، ولاختياره للأخبار في الترجمة الواحدة فإننا لانستطيع أن نعلل هذه التقسيمات العامة في الكتاب كله .

= مصري ، (٤) أبو طاهر بركات بن إبراهيم الخشوعي ، (٥) إسماعيل بن جوهر ، (٦) أبو الحسن هبة الله بن علي بن خلدون ، (٧) أبو القاسم غانم بن محمد ، (٨) إسماعيل بن علي بن إبراهيم أبو الفضل الجزوي ، (٩) عبد الرحمن بن الحسين بن الخضر ، (١٠) عبد الله بن المسلم . وقد راعيت في ترتيب أسمائهم غزارة الرواية .

(٤) انظر الحقائق الغناء ٩٢ ، وتاريخ دمشق - تراجم النساء (ت ٥٦) .

(٥) انظر الحقائق الغناء ٥٤ ، ١٤٢ ، وتاريخ دمشق - تراجم النساء ٤٣ ، ٦١ .

فقد تقدم أن الكتاب يتألف من أحد عشر جزءاً حديثاً يبدأ كل واحد منها بفهرسٍ للتراجم التي يتضمنها الجزء ، وذكر للسماح . وينتهي بعض هذه الأجزاء باسم الناسخ - وهو المعافري نفسه - وتاريخ النسخ ، ومكانه ، وتأكيده لسماعه على الشيوخ المذكورين في الأخبار^(٦) وقد يخص بعض مترجماته بجزء كامل ، فقد استغرقت أخبار عائشة بنت طلحة الجزء الرابع من مختارات المالقي ، وسكينة بنت الحسين استغرقت أخبارها الجزء الثامن^(٧) ، ولكنه لم يراع في أسماء اللواتي اختارهن الترتيب الهجائي ولا الموضوع الواحد . قد يوم عرضه للترجمات في الجزء الواحد أن هناك ما يشبه التسلسل الهجائي ، ولكن مثل هذا الترتيب يخص كل جزء من أجزائه مستقلاً عما قبله وما بعده . فلو نظرنا في الجزء السابع مثلاً^(٨) لوجدنا المالقي بدأ هذا الجزء بعزة ، وأنهاء بليلى بنت الجودي مراعيًا في أسماء المترجمات الترتيب الذي وردن عليه في تاريخ دمشق . ولكنه بعد أن بدأ هذا الجزء بعزة وأنهاء بليلى قصر الجزء الثامن على سكينة بنت الحسين . وكذلك بعد أن خص الجزء الرابع لعائشة بنت طلحة أتبعه في الجزء الخامس بترجمة « هوى » . وهكذا .

وعمل المعافري هذا لا نستطيع تفسيره إلا بشيء واحد وهو أنه كان يريد أن يسمي انتقاءه من تاريخ دمشق تأليفاً ، وأن يبعد الشبه بين الكتابين ، فقد حافظ على الترتيب الهجائي لأسماء مترجماته ضمن الجزء

(٦) انظر الحدائق الغناء ٨٩ .

(٧) انظر الحدائق الغناء ٥٤ ، ١٤٢ .

(٨) انظر الحدائق الغناء ١٣٠ ، ١٤١ .

الواحد من أجزائه المختارة والمسموعة على شيوخه ، ولكنه عرض هذه الأجزاء ليس على نسق واضح يمكن أن يفهم منه مغزى معين سواء كان ذلك في الشكل أو المضمون ، ولذلك فقد بعدت الصلة - إلا على المترس في أخبار التاريخ - بين الأصل والفرع ، بين التاريخ وبين الأخبار التي سمعها المؤلف من التاريخ ، فأراد أن يجمعها ويختصرها بأسلوب معين ليؤلف منها كتاباً صغيراً يضم أخباراً لعددٍ ممن ترجمهن الحافظ في التاريخ . ولكن المقارنة بين تاريخ دمشق وهذه الأخبار سرعان ما تكشف الصلة الوثيقة بين الكتابين ، فيحسُّ أنه إنما يقرأ في تاريخ دمشق ، والجديد في الأمر أن اسم الحافظ واسم ابنه القاسم أضيفا إلى حلقات الأسانيد حيث رويت عنها الأخبار . وربما اختفى اسم الحافظ وبقي القاسم وغيره من شيوخ المالقي رواةً للأخبار عن شيوخ أبي القاسم أنفسهم ، الذين روى عنهم هذه الأخبار في التاريخ .

كان ابن عساكر في تراجمه مؤرخاً يجمع كل ما سمعه وقرأه وكتب به إليه من أخبارٍ تتعلق بالترجمة ؛ كان يهتم باسم المترجمة وضبطه ، وضبط نسبها ، يحقق في ذلك تحقيقاً كبيراً ، ويهتم بروايتها - إن كانت لها رواية - وينقل ما قيل في مولدها ووفاتها ، ويللم كل ما استطاع الوصول إليه من أخبارها . أما المالقي فكان يهتم لونه واحد من الأخبار ، وهو أكثرها شيوعاً وطولاً وطرافةً ، ويقصد أن يكون من ذلك النوع الذي يمتع القارئ ويسليه ، فحين يأتي ابن عساكر بالخبر من طرق متعددة يأخذ المالقي هذا الخبر من طريق واحدٍ فقط ، ويجتهد أن يكون أطول الأخبار ، وأشملها ، وأغزرها بالفوائد الأدبية على القارئ ؛ وهو في عمله هذا يلتقي بابن منظور المصري مختصر تاريخ دمشق ؛ كل

من الرجلين يتجنب التكرار إلا حين يكون في هذا التكرار جديد ذو غناء، ولكن المالقي كان حريصاً أشد الحرص على الأسانيد كما وردت في التاريخ بدءاً من شيخ الحافظ ابن عساكر، أما ابن منظور فإنه حذف الأسانيد في مختصره كذلك فإن ابن منظور حافظ على الصلة بين التاريخ وبين مختصره ولم ينسب العمل لنفسه. أما المالقي الذي روى الأخبار عن شيوخه ووصل هذه الرواية بشيوخ الحافظ ابن عساكر في قسم كبير منها فقد أبهم الصلة بينها وبين موردها الكبير، أراد أن يختار ساقية من بحر متلاطم ليطلق عليها اسمه. ولكن ماء ذلك البحر كان ذا طعم خاص لا يخفى على المتذوق.

والحقيقة أن كتاب المالقي هذا ذو قيمة كبيرة. ولا يكتسب قيمته من أنه كتاب صنعه مؤلفه في القرن السادس الهجري بغرض واحد، ولكن أهميته تأتي من أمرين: أولهما أنه يطلعنا على ذلك النوع من الكتب التي عملت في تاريخ دمشق تنظيماً، واختصاراً، واختياراً، وثانيهما أنه يعتبر قطعة نفيسة من التاريخ كتبها أحد العلماء الذين سمعوا تاريخ دمشق على القاسم سنة ٥٨١ هـ.

وحين نتذكر أن القسم الذي وصلنا من تاريخ دمشق وفيه تراجم النساء وصلنا بخط متأخر جداً. كتبت نسخة أحمد الثالث في القرن العاشر، وكتبت نسخة سليمان باشا في القرن الثاني عشر. نعلم أن تراجم شهرات النساء أجود قطعة وصلتنا من أخبار النساء في تاريخ دمشق.

وكم كنا نتمنى أن تنشر هذه المخطوطة كاملة، ولكن المحقة السيدة عائدة الطيبي اكتفت بسبعة أجزاء وجدت فيها أخباراً لشهرات النساء في

عصر صدر الإسلام وأهملت الأجزاء الباقية لأنها لم تجد فيها أخباراً لنساء عشن في هذه الفترة .

وقد بذلت المحققة جهوداً مشكورة في تحقيق هذه الأجزاء السبعة ، ووضعت بين يدي عملها مقدمة وافية فيها حديث جيد عن المؤلف ومراحل حياته ، ومكانته العلمية ، وكان وصفها للأصل المخطوط في غاية الدقة .

وعلى الرغم من اتقان المحققة ، وعنايتها الكبيرة بضبط الأصل وصحة إعجامها له وحسن فهمها للنصوص ، وصحة تفسيرها للمعاني فإن القارئ يعثر على ما لا بد منه من الأخطاء لأن الكمال لله وحده ، وهو سبحانه المنزه عن الخطأ .

وقد قسمت ما وجدته من أخطاء إلى نوعين :

١ - أوهام في الاجتهاد . وهذا شيء طبيعي فالمجتهد قد يخطئ وقد يصيب .

٢ - أوهام في القراءة أدت إلى بعض التصحيف والتحريف في الألفاظ .

أ - اختارت المحققة كما أسلفت سبعة أجزاء من الأصل المخطوط وترتيبها بين الأجزاء (٣ - ٩) . وأهملت الأجزاء (١ ، ٢ ، ١٠ ، ١١) لاعتقادها أن هذه الأجزاء الأربعة خارجة عن موضوع المخطوط الرئيسي ؛ « فالجزء الأول يتكلم عن حواربي السيد المسيح ، والثاني عن حواء ، والعاشر يروي قصة بلقيس وسليمان ، والحادي عشر يدور حول أيوب وزوجته^(٩) » .

(٩) انظر مقدمة الحقائق الغناء ص ١١ - ١٢ .

والحقيقة أن ما سمته الدكتورة عائدة موضوعاً رئيسياً ليس أكثر من نسبة معينة للتراجم زادت في النساء اللواتي عشن في القرون الإسلامية الخمسة الأولى . ونقصت في أخبار اللواتي وردن دمشق قبل الإسلام ، أو كن من ساكنيها وأهلها .

ب - رأت المحققة أن أبا محمد القاسم بن عساكر « كان مصدر معظم الأخبار التي جمعها المعافري في كتابه الذي نحن بصدده^(١٠) » ، وهذا صحيح من حيث المبدأ . فقد روى عنه ٧٦ خبراً من أصل ١٣٨ خبراً يتألف منها الكتاب . والحقيقة أن الحافظ أبا القاسم بن عساكر هو مصدر الأخبار كلها وقد روى المؤلف قسماً لا يستهان به منها عن شيخه القاسم بن عساكر .

ج - لم تقف المحققة وقفة متأنية أمام العبارات التي وردت بلفظ الحافظ وأهمها ما يعيدنا فيه إلى أخبار ذكرها في بعض تراجم نساءه ، ففي أخبار عائشة بنت طلحة^(١١) ، جاء في قصة مصعب وأم منظور : « وقد ذكرت ذلك في ترجمة بثينة » . ومن الواضح أن مختارات المألقي من تاريخ دمشق ليس فيها ترجمة لبثينة ، والعبارة المتقدمة نقلت بلفظها من تاريخ دمشق^(١٢) . وهذا يوثق الصلة بين مختارات المألقي والتاريخ الكبير ، ويحث على المحققة أن تنبه إلى هذه الصلة .

(١٠) انظر مقدمة الحدائق الغناء ص ٩ .

(١١) انظر ص ٩٥ من الحدائق الغناء .

(١٢) انظر تراجم النساء ت ٦١ .

د - ما رواه الحافظ ابن عساكر بلفظه في أخبار النساء من غير طريق إلى كتاب بعينه يرويه المالقي عن شيوخه عن ابن عساكر .

قال ابن عساكر في وفاة عريب المأمونية : « بلغني أن مولد عريب سنة إحدى وثمانين ومائة ، وتوفيت سنة سبع وسبعين ومائتين ، ولها ست وتسعون سنة وماتت بسر من رأى » . وصدر المالقي هذا الخبر بالطريق التالي : « أخبرنا الحافظ أبو محمد القاسم قراءة ، والقاضي أبو المواهب لفظاً بدمشق ، قالا : أخبرنا الحافظ أبو القاسم علي بن الحسن ؛ قال^(١٣) » :

وهذا يدلنا بوضوح على أن المالقي يروي ما يرويه من التاريخ الكبير ، ولم تشر إلى ذلك المحققة .

هـ - تقول المحققة ما معناه أن الحجاج بعث بليلي إلى من يقطع لسانها وقد استطاعت أن تخلص نفسها بذكائها^(١٤) .

ولا أظن أن الحجاج أراد فعلاً أن يقطع لسان ليلي ، وليس المراد من قطع اللسان بهذا القول ظاهر معناه ، والذي أراده وهو من أساليب العرب المعروفة أن يقطع لسانها بالبر والصلة . ولكن الرجل الذي أرسلت إليه ليلي لم يكن يتقن الأساليب العربية ففهم من الأمر ظاهر معناه ، يؤكد ذلك غضب الحجاج وثورته عندما أخبرته ليلي بما كان عزم عليه الرجل ، نعم عليه جهله ، ولم يغضب عليه لأنه لم ينفذ لأمره .

(١٣) انظر الحقائق الغناء ص ١٠٩ .

(١٤) انظر الحقائق الغناء ص ١٩ .

و - ونظراً لبعد ما بين المحققة وتاريخ دمشق من جهة ، والموارد التي استمد منها هذا التاريخ من جهة ثانية فإن نصاً رواه ابن عساكر من كتاب الجليس والأنيس ، وكان لفظ المعافى واضحاً فيه نسبته للمالقي واتخذت منه دليلاً على أن المعافى جمع هذه الأخبار « ليمتع بقراءتها من ناحية ، وليستغلها من ناحية أخرى ، إما عن طريق روايتها على تلاميذه ، وإما باستعمالها في كتاب آخر^(١٥) » . تقول : « يطول الحديث في شرح كلمات ليلي الأخيلية ويتشعب ، فيضع المؤلف حداً لهذا الاستطراد ويعلق على ذلك بكلمات من عنده هي ، على ما يبدو ، الوحيدة في المخطوطة التي لم يروها عن غيره » . والحقيقة أن المخطوطة كلها ليس فيها كلمة لم يروها المعافى عن غيره . وهذا الاستطراد ليس من كلامه ولكنه من كلام المعافى بن زكريا القاضي الذي يروي من طريقه ابن عساكر الخبر بطوله ، إنه من تعليقات المعافى في مجلس من مجالسه التي كانت حافلة بالطرائف والأخبار والأشعار واللغة والغريب . كان المعافى موسوعة كبيرة لا يبدأ الحديث في موضوع من الموضوعات إلا يسترسل فيه لا يوقفه عن هذا الاسترسال إلا الحد الذي وضعه للمجلس الواحد من مجالسه ، فهو حين يتذكر هذا الحد يتوقف عن الاستطراد وينتقل إلى شيء آخر جديد يمكن أن يكون أكثر نفعاً ومتعة للقارئ .

ز - تعترض المحققة على إدراج هذا الكتاب في كتب التراجم ولا أجد لديها الحجة القوية من أجل هذا الاعتراض ؛ فهي ترى أن محتوياته « واردة على شكل وحدات منفردة من الأخبار والحكايات المتفاوتة

(١٥) انظر الحدائق الغناء ص ١١ والجلس والأنيس ق ٢٥ .

الطول ، يدونها المؤلف حرفياً كما سمعها من شيوخه ، ويستهل كلاً منها بإسناد . . . » ، والاعتراض على قولها قوي ، وهو أنه لم يكن يدخل في الترجمة الواحدة ما ليس فيها ؛ كان يختار من أخبار المرأة التي يترجمها ابن عساكر في التاريخ ، وهو وإن لم يكن له طابع واضح في الاختيار ، ولا منهج في حذف ما يحذف ، وتثبيت ما يثبت فإنه لم يكن يخلط ما كان يختاره في ترجمة امرأة من النساء ما لا يخصها ، أو ما ورد في ترجمة سواها ، وماذا تقول المحققة عن فهرس الموضوعات الذي كان يضعه المؤلف بين يدي كل جزء وهو سرد لأسماء النسوة اللواتي تذكر أخبارهن فيه ؟

٢ - وفيما يلي ثبت بما تهيأ لي الصواب فيه من الألفاظ والأسماء :

ص ٣٤ س ١ . قالت : « دلجة » ، والصواب : « دلجة » بضم الدال كما في الاشتقاق والقاموس .

ص ٣٥ س ٣ . قالت : « تخرق الأرياح » ، والصواب : « تخرق » بكسر الراء .

ص ٣٦ س ٦ . قالت : « . . ابن منسم » ، والصواب : « ابن مقسم » . روى أبو بكر ابن مقسم كتاب : « المجالس » عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب .

ص ٣٧ س ١٧ . قالت : « الشاسي » ، والصواب : « الشاشي » نسبة إلى « شاش » مدينة وراء نهر سيحون نسب إلى هذه المدينة الهيثم بن كليب صاحب المسند كما في الأنساب . واللباب ومعجم البلدان .

ص ٤٦ ، ٨٨ ، ١٤٦ وما بعد : « الكتاني » ، والصواب : « الكتاني » . وموضع أبي محمد عبد العزيز بن أحمد الكتاني معروف

- في هذه الأسانيد ، وأخباره معروفة في كتب التراجم والأنساب .
- ص ٤٧ س ٤ . قالت : « فلق » ، والصواب : « فلق » بكسر الفاء . فلق الخبز كسره .
- ص ٤٨ س ١٣ . قالت : « حر » ، والصواب : « جِشْر » يراجع في ذلك الإكمال ٢ / ١٠٠ .
- ص ٤٩ س ١ . قالت : « هشام بن عماد » ، والصواب : « هشام بن عمار » مشهور .
- ص ٤٩ س ١٤ . قالت : « أبو الحسين علي بن المسلم » ، والصواب : « أبو الحسن » . يراجع للتأكد مشيخة ابن عساكر ق ١٥٢ ، وسير أعلام النبلاء ١٢ / ١٥٢ ، ومراة الزمان ٨ / ٥١ .
- ص ٥١ س ١ . قالت : « أبو الحسن بن النقور » ، والصواب : « أبو الحسين » . مترجم في هامش التحقيق من تاريخ دمشق (عاصم - عايد) ص ٧٤ .
- ص ٧٢ س ٨ . قالت : « صُصْرَى » ، ضبطت اللفظة بضم الصاد أكثر من مرة . والمعروف أنه بفتح الصاد الأولى وسكون الثانية . يقارن ما ورد في الحدائق بالمطبوع (عاصم - عايد) ٨٩ .
- ص ٨٠ س ٥ . قالت :
- إني أضرب الخلائق بالعو د وأحكام لَبَمٍ وزير
ضَبَطْتُ الهمزة بالكسر . والصواب فتحها لمناسبة البيت قبله .

- ص ٨١ س ٤ . قالت : « محمد بن سعيد » ، والصواب :
 « محمد بن سعد » ، فهو صاحب الطبقات الكبرى ،
 أحد من روى عنهم الحارث بن محمد ، ابن أبي
 أسامة . .
- ص ٨٤ س ٩ . قالت : « اختلى الناس » ، والصواب : « اختلف
 الناس » كما في تاريخ دمشق .
- ص ٨٤ س ١٣ . قالت : « احتسبت » ، والصواب : « أحسست » .
- ص ٨٥ س ١٥ . قالت : « نزاعة » ، والصواب في هذه اللفظة نصب
 كما وردت في القرآن الكريم . وذكرت في هامش هذه
 الصفحة أن سعداً هو سعد بن خارجة أخو
 زيد بن خارجة لأمه . والصواب أنه
 « سعد بن خارجة أخو زيد بن خارجة لأبيه وأمه .
 انظر الإصابة ٢ / ٢٤ (٣١٤٣) .
- ص ٨٦ س ١٩ . قالت : « العسلي » . والصواب أنه : « العنبي » .
- ص ٨٨ س ٢ . قالت : « حماد بن سلمة بن عطاء بن السائب » ،
 والصواب : « حماد بن سلمة عن عطاء بن السائب » .
- ص ٨٩ س ٢ . قالت : « امرأة ساقه » ، والصواب : « امرأة شابة » .
- ص ٩٢ س ٩ . قالت : « أبو علي صفوان » ، والصواب : « أبو
 علي بن صفوان » .
- ص ٩٣ س ١٠ . قالت : « عن عمه والحارث بن عيسى بن عبد
 الأعلى » . والصواب : « عن عمه الحارث بن محمد ،
 عن عيسى بن عبد الأعلى » .

- ص ٩٤ س ١٤ . قالت : « ذرياق » ، والصواب : « ترياق » .
- ص ٩٤ س ١٧ . قالت : « عن أبي الفرج » ، والصواب : « عن أبي الفرج » بالجيم .
- ص ٩٦ س ٤ . قالت : « المنحي » ، والصواب : « المنهجي » .
- ص ١٠١ س ٤ . قالت : « يطرق عريباً » ، والصواب منع « عريب » من التنوين للعلمية والتأنيث .
- ص ١٠٤ س ٢ . قالت : « ياخير من مئي » ، والصواب : « يا خير من مئي » .
- ص ١٠٤ س ١٢ . قالت : « ملأته في سعادات » ، والصواب : « مليته » .
- ص ١٠٩ س ٧ . قالت : « أصبحونا » ، والصواب وصل الهمزة لا قطعها .
- ص ١٠٩ س ٨ . قالت : « العدوية » ، والصواب : « العذرية » ، كما في تاريخ دمشق .
- ص ١٢٠ س ١ . قالت : « عزة بنت حميد » ، والصواب : « حميل » ، كما في تاريخ دمشق .
- ص ١٢٤ س ٢ . قالت : « فلما مضت ياساً » ، والصواب : « قضت ياساً » .
- ص ١٢٤ س ٥ . قالت : « فضربت رجله » ، والصواب : « رحله » ، كما في تاريخ دمشق .
- ص ١٢٥ س ٣ . قالت : « فتجانت » ، والصواب : « فتحايت » ، كما في تاريخ دمشق .

- ص ١٢٨ س ٩ . قالت : « مربد » ، والصواب : « مَرِيد » . يراجع فيه الإكمال ٧ / ٢٣٤ .
- ص ١٣١ س ١٨ . قالت : « لا تزوجه » ، والصواب : « لا تزوجه » .
- ص ١٣١ س ٢٠ . قالت : « المطرف » ، والصواب : « المطرف » ، بضم الميم . جاء في القاموس مطرف : مكرم لقب عبد الله بن عمرو بن عثمان لحسنه .
- ص ١٣٦ س ٨ . قالت : « حدثنا أبو محمد العلوي ، وهو يحيى بن محمد بن أحمد بن زبارة حدثنا أبو محمد العلوي . . » ، وحدثنا الثانية بمقحمة لأن أبا محمد هذا هو المتقدم ، وهو صاحب كتاب النسب .
- ص ١٣٧ س ١ . قالت : « وقد ذكر أنها » ، والصواب : « وقد ذكرنا أنها » ، كما في تاريخ دمشق .
- ص ١٣٧ س ٨ . قالت : « خِلة » ، والصواب : « خِلة » - بالضم - لأن معناه الصديق في النص ، والخِلة - بالضم - الصديق للذكر والأنثى ، أما الخِلة فهي المصادقة .
- ص ١٣٩ س ١ . قالت : « سقطت أسنانها سن سن » ، والصواب : « سنأسناً » .
- ص ١٤٢ س ١٩ . قالت : « أبو بكر بن ريدة » ، والصواب : « أبو بكر بن ريدة » .
- ص ١٤٣ س ٢ . قالت : « حدثني » ، والصواب : « حدثني » .
- ص ١٤٥ س ١٦ . قالت : « أبو منصور بن رزيق » ، والصواب : « أبو منصور بن رزيق » .

ص ١٤٨ س ١٣ . قالت : « وتقدت أسباب » ، والصواب : « وبعذك أسباب » .

ص ١٤٩ س ٤ . قالت : « ولا الموت فيها » ، والصواب : « ولا الموت فيا » .

ص ١٤٩ س ١١ . قالت : « ويلتقي . . » ، والصواب : « وتلتقي » .

ص ١٥٠ س ٢ . قالت : « الهمداني » ، والصواب : « الهمداني » .

ص ١٥٠ س ٢ . قالت : « أحمد بن سعيد » ، والصواب : « أحمد بن شعيب » كما في تاريخ دمشق ، وتاريخ بغداد ٤ / ١٩٣ .

ص ١٥٠ س ٧ . قالت : « الخطفي » ، والصواب الخطفي بلفظ النسب وكذلك في ص ١٥٢ .

ص ١٥٠ س ١٥ . قالت : « تبص » بضم الباء . والصواب : « تبص » بكسر الباء .

ص ١٦٢ س ٨ . قالت : « تبدل عزمهم » ، والصواب : « عزم » .

ص ١٦٢ س ١٢ . قالت : « أحمد بن عبيد بن أبي الحسن المدائني » ، والصواب : « أحمد بن عبيد عن أبي الحسن المدائني » .

ص ١٦٣ س ١٣ . قالت : « مولى العنبسة » ، والصواب : « مولى لعنبسة » .

ص ١٦٣ س ١٠ . قالت : « والله لا يعطي العداة » ، والصواب : « والله لا تعط » .

ص ١٦٣ س ١٤ . قالت : « زف كتيبة » ، والصواب : « رز كتيبة » ، وهو صوت تسمعه من بعيد .

ص ١٦٤ س ٥ . قالت : « بالقور » ، والصواب : « القَوْز » وتكرر الخطأ في ص ١٧٠ .

ص ١٦٤ س ٣ . قالت : « بلى قد تصبر العين » ، وهو تحريف واضح لا يستقيم به البيت وزناً ولا معنى ، وصوابه : « بلى قد يضير العين » .

ص ١٦٦ س ١٦ . قالت : « وإصابتنا » ، والصواب : « وأصابتنا » .

ص ١٦٧ س ٣ . قالت : « التي تأتي » ، والصواب : « الذي يأتي » .

ص ١٧٢ س ١١ . قالت : « محمد بن أحمد بن أبي البلخ » ، والصواب : « محمد بن أحمد بن أبي الثلج » وهو شيخ المعافي بن زكريا القاضي أكثر عنه في كتابه المجلس والأنيس .

ص ١٧٤ س ١٨ . قالت : « شيبخت » ، والصواب : « سيخت » . انظر تاريخ دمشق « عبد الله بن جابر - عبد الله بن زيد » ص ٣١ هـ ٣ .

ص ١٧٥ س ١ . قالت : « أعلاه : نمرقة » ، وصوابه : « أعلى نمرقة » . ويبدو أن الذي قاد إلى هذا التصحيف في اللفظة الأولى رسم آخرها بالألف الطويلة . ومثل هذا الرسم كثير في الإملاء القديم . والنمرقة ذكرتها المعاجم بالضم ، وقالت إنها مثلثة .

هذا ما جرى به قلبي وأنا أقرأ كتاب : « الحقائق الغناء في أخبار النساء » أضعه بين أيدي القراء فأرجو أن تقبله مني السيدة المحققة وتقبل مني كلمة تقدير وإعجاب بهذا العمل القيم الذي خدمت به المكتبة

العربية . ولعل هذه المقدمة الشائقة التي صدرت بها الكتاب تكون بداية طريق جديدة لدراسة المجتمع العربي بشكل عام ، وأهمية المرأة في هذا المجتمع بشكل خاص . لقد استطاعت الدكتورة عائدة أن ترسم لنا بدقة دور المرأة في عصر صدر الإسلام . وتلقي الضوء على جوانب من المجتمع كانت وما زالت تشغل بال القارئ العربي يريد أن يعرف ما مدى الحرية التي تتمتع بها المرأة ؟

أرتنا الدكتورة عائدة أن المرأة العربية كانت تتمتع بحرية كبيرة ، وكانت تشكل فعلاً نصف المجتمع ، وكانت تلك الرؤية مبنية على أسس ثابتة سليمة مستمدة من تلك الأخبار التي انتقاها الماقي من تاريخ دمشق ، وجمعها في هذا الكتاب الطريف « تراجم شهيرات النساء » .

سكينة الشهابي

مركز تحقيق كتابات السيدة سكينة

آراء وأنباء

أسبوع العلم الثاني والعشرون

نظم المجلس الأعلى للعلوم بدمشق أسبوع العلم الثاني والعشرين في الفترة الواقعة بين ٢٠ - ٢٦ محرم ١٤٠٣ هـ / ٦ - ١٢ تشرين الثاني ١٩٨٢ م .

وقد ألقى ما يزيد على مائة وخمسين بحثاً ودراسة ومحاضرة في العلوم الأساسية ، والعلوم الزراعية والبيولوجية ، والعلوم الطبية والصيدلية وطب الأسنان ، والعلوم الهندسية ، شارك فيها أكثر من خمسين ومائة عالم من جنسيات مختلفة .
وأقيمت ندوتان :

الأولى : ندوة الإنسان والبيئة شارك فيها السادة : الدكتور المهندس الزراعي يحيى بكور والدكتور عادل حموي الأستاذ بكلية العلوم (جامعة دمشق) والدكتور أحمد ديب دشاش الأستاذ بكلية الطب والمهندس سعد الله الشواف .

والثانية : ندوة النسبية . شارك في مناقشتها السادة : الدكتور عبد الكريم اليافي ، والأستاذ المهندس وجيه السمان - عضوا مجمع اللغة العربية بدمشق - والدكتور هانس ستيفاني أستاذ الفيزياء في جامعة يينا في ألمانيا

الديمقراطية ، والدكتور أدهم السمان أستاذ في كلية العلوم بجامعة دمشق ،
والمهندس فايز فوق العادة أمين سر الجمعية الكونية السورية ، والأستاذ
فريجييس كاروليهازي أستاذ الفيزياء في جامعة بودابست في هنغاريا ،
والأستاذ محمود الصغير من مركز الدراسات والبحوث اليمني ...

كما واكب الاسبوع معرضان :

أحدهما : معرض الكتاب العلمي الذي أقيم في قاعة مكتبة جامعة
دمشق ، وضم مجموعة كبيرة من الكتب تمثل منشورات المؤسسات
التعليمية ، والعلمية ، والثقافية في القطر العربي السوري ، والمكتبات
ودور النشر ، إضافة إلى مساهمة بعض المراكز الثقافية غير العربية ،
والمنظمات الدولية .

والثاني : معرض الأجهزة العلمية والمستحضرات الطبية . وقد
عرضت فيه الشركات العالمية ، والمكاتب العلمية التي اشتركت فيه كل
ما استجد في عالم التكنولوجيا من أجهزة ومستحضرات .

ندوة حول حياة المستعرب كراتشقوفسكي وأعماله

دعا المركز الثقافي السوفييتي بدمشق مساء الأربعاء ١٦/٣/١٩٨٣ إلى ندوة خصصت للحديث عن المستعرب السوفييتي الكبير أغناطيوس كراتشقوفسكي بمناسبة الذكرى المئوية لميلاده ، وقد شارك في الندوة السادة : الدكتور عبد الكريم اليافي عضو مجمع اللغة العربية ، والدكتور كوتشا جعفر يدزة رئيس المركز الثقافي السوفييتي بدمشق ، والأستاذ الأديب سعيد حورانية .

تحدث الدكتور كوتشا جعفر يدزة في بداية الندوة عن حياة المستعرب كراتشقوفسكي وأعماله ، فذكر بأنه روسي المنشأ . ولد في ١٦/٣/١٨٨٣ في أسرة علم ، يعمل ربها في مجال التربية ، مما هيا له سبل الوصول إلى أعلى مراحل الدراسة ، فحصل على الإجازة الجامعية عام ١٩٠٥ م من كلية الدراسات الشرقية ، وعين أستاذاً في قسم اللغة العربية في الكلية نفسها . وفي عام ١٩٠٨ أوفد إلى المشرق العربي لدراسة اللغة العربية عن قرب . وللتعرف على رجالات العلم والأدب ، فأقام في جامعة القديس يوسف ببيروت ، وزار مصر مرتين ، وزار دمشق وحلب وحمص وحماة والقدس والناصرة ، وتعرف على المخطوطات فيها وعمل بها ... وعاد إلى وطنه عام ١٩١٠ ليعاود سيرته الأولى ويتابع عمله التربوي ، وفي عام ١٩٢١ انتخب عضواً عاملاً في أكاديمية العلوم ، وفي عام ١٩٢٣ انتخب عضواً مراسلاً في المجمع العلمي العربي بدمشق ، واشترك في

نشاطاته ، كما انتخب عضو شرف في المجمع العلمي العراقي . ثم أصبح رئيساً لقسم اللغة العربية للأكاديمية في لينينغراد عام ١٩٣٠ . واستمر في عطائه العلمي إلى أن توفي في ١٩٥١/١/٢٤ ، ودفن في لينينغراد .

أما أعماله فقد أربت على الخمسين والأربعمئة . وكان تاريخ الأدب العربي من أكبر اهتماماته .. فدرس حياة الوأواء الدمشقي وشعره .. وأعمال المعري ، وشعر أئمة الابداع في الأدب العربي كعمر بن أبي ربيعة ، والخنساء ، وابن المعتز ، والبحتري ، وذو الرمة ، والشنفرى .. وترجم بعض أعمالهم إلى اللغة الروسية كنشيد الصحراء للشنفرى و « رسالة الملائكة » للمعري ... ووضع العديد من الكتب حول تاريخ الأدب العربي ككتاب « الملاحظات العامة حول تطور الشعر العربي » ألفه عام ١٩٢٤ ، وكتاب « الشاعرية العربية في القرن التاسع » عام ١٩٣٠ . وجذبته الحركة الأدبية التي ظهرت في الأندلس فأفرد لها دراسة في كتاب ألفه عام ١٩٤٠ .

وكانت المخطوطات شغله الشاغل .. بحث عنها في كل مكان ، وكشف عن بعضها ككتاب « المنازل والديار » لأسامة بن منقذ ، ومخطوطات ابن ممتي ..

كما أولى اهتمامه أيضاً الجغرافية العربية .. فدرس نشأتها ، وسائر مراحل نموها .. ولم تفته دراسة الأدب العربي الحديث ، خاصة أنه عاش مرحلة انبعائه في أوائل القرن العشرين ، وواكب أعلامه الذين أقاموا صرحه ، وشادوا بنيانه كأمين الريحاني ، وبطرس البستاني ، وجرجي زيدان ، وقاسم أمين ، وطه حسين .. فألف كتاب « الأدب العربي الحديث » عام ١٩٣٥ ، و « الأدب العربي في القرن العشرين » عام

١٩٤٠ ، و « الأدب العربي المعاصر » عام ١٩٤٧ . فكان أحد مؤسسي فرع دراسة الأدب العربي الحديث ...

ونتيجة تعلقه باللغة العربية وأدائها دعا إلى الاستعزاب وشجع عليه .. وألف كتاب « تاريخ الاستعزاب الروسي » فمنح بسببه جائزة الدولة السوفيتية .

وبلغ به حبه للغة العربية أن أوصى بكتابة بيتين من الشعر العربي على قبره ..
أحدهما بيت الخنساء :

وكنت أعير الدمع قبلك من بكى

والآخر لأبي العتاهية :

الموت باب وكل الناس داخله

ثم تحدث الأستاذ الأديب سعيد حورانية فتناول منهج كراتشكوفسكي في التحقيق والتثبت من النصوص . فأشاد بمقدرته على الاستنتاج ، ودقته العلمية في ضبط النصوص ، وسعة أبحاثه ، فقد غطى كل مراحل الأدب العربي من الشنفرى إلى أمين الريحاني بالإضافة إلى تعمقه في دراسة بعض أعلام الأدب العربي الذين اعترى مؤلفاتهم الغموض ، ودارت حول آثارهم المناقشات كالمعري ، وتحريه عن صدق بعض النظريات حول أصل الشعر الجاهلي التي بدأ يثيرها بعض المستشرقين ، وتبناها عدد من الأدباء العرب .. وأفاض الأستاذ حورانية في حديثه عن شغف كراتشكوفسكي في تحري الدقة العلمية في مثل قصة مجنون بني عامر ، فاستعرض كل المصادر التي أتت على ذكر القصة ، وقارن بينها بصدق العالم ، وأناة الباحث .

وكان مسك الختام حديثاً للدكتور عبد الكريم اليافي الذي استوفى حياة المستعرب وعلاقاته العلمية واتجاهاته الفكرية وأعماله الاستشرافية .. فأضاف ملاحظات جليّة ، ونفذ ببصيرة المفكر إلى أعماق كراتشوفسكي ، فعلل ولعه بالشرق ، وحبّه للغة العرب إلى نشأته في أوزبكستان حيث عمل أبوه لسنوات .. عايش أهلها الذين يدينون بالإسلام ، فأحب عاداتهم ، وأعجب بلغتهم .. وكبر هذا الحب في قلبه مع الأيام . فاتجه إلى دراسة بعض اللغات الشرقية والسامية ، إلا أنه أثر البقاء في رحاب العربية ، فانصرف إلى دراستها ، والتعمق في شعابها ، ولاقى في ذلك الكثير من الصعاب .. لكنه عزم على السير في هذا السبيل حتى أنه حبس نفسه في قرية من قرى لبنان ، لا يستع إلا إلى أهلها . ولا يتكلم إلا بلسانهم ، فأضحى من يسمعه يحسب أنه عربي أصيل .

في رحلته إلى البلاد العربية تجاذبه أمران : صداقته للكتب والمخطوطات من جهة ، وصداقته للناس من جهة أخرى .

تعرف على المخطوطات في مكتبات بيروت ودمشق (مكتبة الملك الظاهر - كما كان يدعوها -) وحلب والقاهرة (المكتبة الخديوية ، ومكتبة الأزهر) .

وتعرف على أعلام الأدب ، والباحثين العرب والأجانب في ذاك الوقت كالريحاني ، وجرجي زيدان ، ومحمد كرد علي ، ولامنس ، ونلليينو وغيرهم ...

ومن خلال معاشته للمخطوطات ، وإدامته النظر بها استطاع أن يبعث بعض كنوزها .. ففي المكتبة الخديوية بمصر وجد مخطوطته « ديوان الوأواء الدمشقي » فأحيّاها وطبعها عام ١٩١٣ م . كما اكتشف

مخطوطة « رسالة الملائكة » للمعري ونشرها عام ١٩٣٢ . وكان له الفضل في إكتشاف بعض مخطوطات أسامة بن منقذ كما سلف .

وفك رموز بعض النصوص العربية المكتشفة ..

ولكنه وجّه جل اهتمامه لتاريخ الأدب العربي ودراسة أعلامه .. فأظهر أعمال الشنفرى ، وعمرو بن قتيبة ، وسلامة بن جندل ، والنعمان بن بشير ، وأبي دهب الجمحي ، ومسلم بن الوليد ، وأبي نواس ، وابن المعتز ، وعلي بن الجهم ..

وكتب سلسلة مقالات نوه بها بأعلام الأدب الحديث .. وبالتيارات الأدبية المهجرية ..

وترجم إلى اللغة الروسية « كليلة ودمنة » وقصة « الأيام » لطفه حسين . و « رسالة الملائكة » للمعري و « ديوان الوأواء الدمشقي » . وكان أول من كتب بالروسية عن الأدب العربي الحديث وأعلامه .

وفي عام ١٩٦٢ صدرت له ترجمة كان قد أعدها للقرآن الكريم باللغة الروسية .

واختتم الدكتور اليافي حديثه عن المستعرب الكبير بأبيات من نظمه ..

وسوف تنشر مقالة الأستاذ الدكتور اليافي في العدد المقبل من مجلة

المجمع

فادية محي الدين

مجلة معهد المخطوطات العربية بالكويت

صدر عن معهد المخطوطات العربية في الكويت الجزء الثاني من
المجلة التي تحمل اسمه • وقد افتتح العدد الدكتور محي الدين صابر المدير
العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بكلمة منه جاء فيها :
« بين يدي الباحثين والعلماء الجزء الثاني من « مجلة معهد المخطوطات
العربية » في ثوبها الجديد . وهو الجزء الذي تُمُّ به مجلة المعهد مجلدها
السادس والعشرين .

لقد تعرضت هذه المجلة لما تعرض له العمل العربي من مصاعب
وعقبات ، فتسوقفت عن الصدور فترة قصيرة من الزمن . وهي فترة
انتقال المعهد من مقره السابق [بالقاهرة] إلى مقره الجديد في الكويت .
ولكن العمل الدؤوب المخلص خلف وراءه تلك المصاعب والعقبات ،
ماضياً بالمجلة إلى غاياتها النبيلة .

إن معهد المخطوطات في مرحلته الحالية يسعى - كما سعى من
قبل - إلى تحقيق الأهداف السامية التي أُسس من أجلها . ولعلّ من أهمها
تصوير المخطوطات العربية من شتى بقاع الأرض ، وفهرستها فهرسة

• ويرأس تحرير المجلة الدكتور خالد عبد الكريم جمعة مدير معهد المخطوطات . وهي تهتم بنشر الدراسات

والبحوث والنصوص المحققة والنهارس والتقارير المتعلقة بالتراث العربي المخطوط والمطبوع ، في جميع فروع

المعرفة الإنسانية .

فنية ، وتيسير تداولها ، ودراستها دراسة علمية ، ونشر المهم منها ، مستعيناً - لتحقيق ذلك كله - بالعلماء والمتخصصين من مختلف أنحاء العالم .

وهذه المجلة التي يصدرها المعهد مرتين في العام هي واحدة من الجهود التي تبذل لإحياء ثروتنا العربية من المخطوطات ، إيماناً بدور الثقافة العربية في بناء مجتمعنا المعاصر .

وإننا نأمل في أن يكون صدور هذه المجلة من جديد بدايةً لنشاط حافل يؤتي ثماره اليانعة في وقت ليس ببعيد .

والله الموفق «

وقد احتوى الجزء الثاني بالإضافة إلى كلمة الافتتاح المقالات والدراسات التالية :

- دراسة وتعليق على كتاب : « التصريف لمن عجز عن التأليف »
الجزء الثلاثون - للزهراوي د . أحمد مختار منصور
- حول المخطوطات العربية في جنوب يوغسلافيا د . محمد موفاكو
- دراسة تحليلية في ديوان خالد بن يزيد في الكيمياء

فاضل خليل ابراهيم

د . أحمد سليم سعيدان

ياسين محمد السواس

د . محمد زهير البابا

- رسالتان في الهندسة تنسبان إلى أرشميدس

- « مسائل نحو مفردة » للعكبري

- التراث العربي في المكتبة الوطنية بباريس

- المخطوطات اليابانية في مكتبة : علي أميري - ملت باستانبول .

د . محمد عيسى صالحية

- التعريف بكتاب « أعلام السنن » للخطابي د . يوسف الكتاني
- مخطوط « نوازل ابن سهل الأسدي الاندلسي »
- د . محمد عبد الوهاب خلاّف
- المجلد العاشر « لذيّل تاريخ بغداد » لابن النجار ماجد الذهبي
- جمال الدين يوسف بن عبد الهادي المقدسي الدمشقي :
- حياته وآثاره المخطوطة والمطبوعة صلاح الدين الخيمي
- تعليق على مقالة : مصادر الباخري في كتابه :
- « دمية القصر وعصرة أهل العصر » د . سامي مكي العاني
- كتاب نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا (الجزء الأول)
- ملاحظات حول ثلاث مخطوطات د . عبد العزيز المانع
- وجهة نظر في تحقيق التراث ونشره د . محمد إحسان النص
- وكان قد صدر الجزء الأول في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢ م وتضمن
- من البحوث والدراسات مايلي :
- نظرة في تحقيق الكتب (علوم اللغة والأدب) .
- د . أحمد مطلوب
- إنشاء معهد قبل قرنين لتلقين فن الكتابة
- والتزييق والتجدول . د . عبد الهادي التازي
- تقديم وتحليل لكتاب « جامع المبادئ والغايات »
- لأبي علي الحسن بن علي (أو عمر) المراكشي . د . محمد سويسي
- مجموع خطي نادر في الطب والصيدلة . أسامة النقشبندی
- ضوء جديد عن زمن تأليف جمهرة أشعار العرب د . سليمان الشطي
- مصادر الباخري في كتابه « دمية القصر وعصرة أهل النصر » .
- د . محمود عبد الله الجادر

- الأشهب بن رميلة « شاعر أموي مغمور ، تحقيق ودراسة » .
د . نوري حمودي القيسي
- قواطع الأدلة في الأصول لابن السمعاني ،
دراسة وتحقيق للمقدمة .
د . محمد حسن هيتو
- كتاب في علم الخواص للمدايني .
د . سامي مكي العاني
- برنامج صلة الخلف بموصول السلف (القسم الأول) .
د . محمد حجي
- نقد كتاب « التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح » .
د . أحمد مختار عمر
- تقرير عن « معهد التراث العلمي العربي في جامعة حلب » .

فادية محي الدين

مركز تحقيق كتابي علوم إسلامي

مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق

عام ١٩٨٢ (١٤٠٢ - ١٤٠٣ هـ)

١ - زجر النابح (مقتطفات) :

تأليف أبي العلاء المعري - جمع وتحقيق الدكتور أمجد الطرابلسي
عضو مجمع اللغة العربية بدمشق - ١٩٦ صفحة (الطبعة الثانية) .
وهو كما يقول ابن العديم : كتاب يتعلق بلزوم ما لا يلزم ، يرّد فيه المعري
على من طعن عليه في أبيات من هذا الكتاب ونسبه إلى الكفر فيها فبين
وجوها ومعانيها .

٢ - التاريخ المنصوري (تلخيص الكشف والبيان في حوادث الزمان) :

تأليف أبي الفضائل محمد بن علي بن نظيف الحموي ، من علماء القرن
السابع الهجري - تحقيق أبو العيد دودو - مراجعة الدكتور عدنان
درويش - ٣٥٦ صفحة . والكتاب تأريخ للدولة الأيوبية يبدأ بحوادث
سنة ٥٨٩ وينتهي إلى سنة ٦٣١ هـ

٣ - الأزهية في علم الحروف :

تأليف علي بن محمد النحوي الهروي - تحقيق الأستاذ عبد المعين
الملوحي - ٣٨٤ صفحة - الطبعة الثانية - يتناول المؤلف في كتابه هذا
العوامل النحوية بمنهجية ودقة ، ووضوح تقسيم ، وتنوع أمثلة ، وشواهد
متعددة .

٤ - كتاب الأفضليات :

تأليف أبي القاسم علي بن منجب بن سليمان المعروف بابن الصيرفي
المتوفى سنة ٥٤٢ هـ - تحقيق الدكتورين وليد قصاب وعبد العزيز المانع -
٣٩٢ صفحة .

الكتاب مجموعة رسائل أدبية من أدب العصر الفاطمي كتبها المؤلف للملك
الأفضل شاهنشاه أمير الجيوش المصرية ، وهي سبع رسائل : رسالة
العفو - رد المظالم - لمح الملح - منائح القرائح - مناجاة شهر رمضان
عقائل الفضائل - التدلي على التسلي .

٥ - فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية - قسم الأدب - الجزء الأول :

وضعه الأستاذ رياض عبد الحميد مراد وياسين محمد السواس - ٤٥٦
صفحة وهو وصف للمخطوطات الأدبية مرتبة حسب التسلسل الهجائي
يبدأ بحرف الهمزة وينتهي بحرف القاف .

٦ - تاريخ مدينة دمشق :

تصنيف الحافظ أبي القاسم علي بن الحسن الشافعي المعروف بابن
عساكر المتوفى سنة ٥٧١ هـ - تحقيق الدكتور شكري فيصل - روحية
النحاس - رياض مراد .

ويضم تراجم ٢٠٦ من الأعلام من حرف العين رتبت أسماؤهم بحسب
التسلسل الهجائي ويبتدئ من تراجم من اسمه عبادة وينتهي بتراجم عبد
الله بن ثوب .

٧ - شعر ابن ميادة (الرماح بن أبرد المري) :

جمع وتحقيق الدكتور حنا جميل حداد - راجعه وأشرف على طباعته
الأستاذ قدري الحكيم - ٣٣٦ صفحة .

الكتب التي قرر المجمع طباعتها

لعام ١٩٨٣ م (١٤٠٣ - ١٤٠٤ هـ)

- فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية (الأدب) الجزء الثاني
وضعه رياض مراد و ياسين السواس .
- فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية (قسم المجاميع) وضعه
ياسين السواس .
- الثقافة الاسلامية في الهند - تأليف عبد الحي الحسني .
- أسباب حدوث الحروف لابن سينا ، تحقيق حسان الطيان ويحيى
ميرعلم .
- مشيخة ابن طهمان ، تحقيق محمد طاهر ملك .
- تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر :
 - جزء فيه ترجمة عثمان بن عفان ، تحقيق سكيته الشهابي .
 - جزء فيه تراجم (عبد الله بن سالم - عبد الله بن أبي عائشة)
تحقيق مطاع الطرايشي .
 - جزء فيه قسم من السيرة النبوية ، تحقيق نشاط غزاوي .
- حواشي ابن بري على المعرب للجواليقي ، تحقيق الدكتور ابراهيم
السامرائي :
- سفر السعادة وسفير الافادة للسخاوي ، تحقيق محمد الدالي .
- كتاب معرفة الرجال ليحيى بن معين ، تحقيق محمد الكامل
القصار .

- التوفيق للتلفيق. للثعالبي ، تحقيق إبراهيم الصالح .
- شعر دعل بن علي الخزاعي ، صنعة الدكتور عبد الكريم الأشتر .
- المستدرك على فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية (الشعر)
وضعه رياض مزاد .
- ديوان شفيق جبري يشرف على طباعته قدري الحكيم .
- نظرات في ديوان بشار بن برد للدكتور شاكر الفحام .
- كتاب اللامات لأحمد بن فارس ، تحقيق الدكتور شاكر الفحام .
- كتاب وصف المطر والسحاب لابن دريد ، تحقيق الأستاذ عز الدين التنوخي ، ومراجعة الدكتور شاكر الفحام .
- المحب والمحبوب والمشموم والمشروب للسري الرفاء .
- شعر خدش بن زهير ، تحقيق الدكتور يحيى الجبوري .
- شرح الكافية البديعية في علوم البلاغة ومحاسن البديع ، تأليف صفى الدين الحلبي ، تحقيق الدكتور نسيب نشاوي .

الكتب المهداة إلى مكتبة مجمع اللغة العربية

في الربع الأول من عام ١٩٨٢

الأستاذ محمد مطيع الحافظ

- غريب الحديث للإمام أبي سليمان حمد الخطابي (١ - ٢) تحقيق عبد الكريم العزباوي - مكة المكرمة ١٩٨٢ م .
- دراسات في الفقه الإسلامي إعداد د . عبد الوهاب ابراهيم أبو سليمان ، و د . محمد ابراهيم أحمد علي - مكة المكرمة .
- عالم الأمة وزاهد العصر العلامة المحدث الأكبر بدر الدين الحسيني تأليف محمد رياض المالح - دمشق ١٩٧٧ م .
- المنهج الاسلامي في الجرح والتعديل تأليف د . فاروق حمادة - الرباط ١٩٨٢ م .
- معجم الشيوخ تأليف محمد بن فهد الهاشمي المكي - تحقيق محمد الزاهي - مقابلة الأستاذ حمد الجاسر - الرياض ١٩٨٢ م .
- الفكر الإسلامي والاختيار الصعب د . عباس الجراري - الدار البيضاء ١٩٧٩ م .
- المناسك وأماكن طرق الحج ومعالم الجزيرة تحقيق الأستاذ حمد الجاسر - الرياض ١٩٨١ م .
- شرح الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير في أصول

الفقه تأليف محمد بن أحمد الفتوحى المعروف بابن النجار (المجلد الثالث) تحقيق د . محمد الزحيلي ، و د . نزيه حماد - مكة المكرمة ١٤٠٢ هـ .

- أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية مع تحقيق كتابه الضعفاء وأجوبته على أسئلة البرذعي (١ - ٣) - دراسة وتحقيق د . سعدى الهاشمي . الجامعة الإسلامية المدينة المنورة ١٤٠٢ هـ .

- المصطلح النحوي : نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري تأليف عوض القوزي - الرياض ١٩٨١ م .

- المساعد على تسهيل الفوائد تأليف بهاء الدين بن عقيل (الجزء الثاني) تحقيق د . محمد كامل بركات - مكة المكرمة ١٩٨٢ م .

- جمهرة أنساب الأسر المتحضرة في نجد (١ - ٢) تأليف الأستاذ حمد الجاسر - الرياض ١٩٨١ م .

- معجم قبائل المملكة العربية السعودية (١ - ٢) تأليف الأستاذ حمد الجاسر - الرياض ١٩٨١ م .

- الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية) لأبي البقاء أيوب الكفوي (٤ - ٥) تحقيق د . عدنان درويش ومحمد المصري - دمشق ١٩٨٢ م .

- أبو زيد الأنصاري وأثره في دراسة اللغة تأليف د . إبراهيم يوسف السيد - الرياض ١٩٨٠ م .

- أخبار أبي العيناء. الجامي تأليف محمد بن ناصر العبودي - الرياض ١٩٧٨ م .

- شعراء أمويون (القسم الثالث) دراسة وتحقيق د . نوري حمودي القيسي - بغداد ١٩٨٢ م .

- أثر الدخيل على العربية الفصحى في عصر الاحتجاج
تأليف د . مسعود بوبو - دمشق ١٩٨٢ م .
- حركة الاحياء اللغوي في بلاد الشام تأليف د . نشأة
ظبيان - دمشق ١٩٧٦ م .
- ابن طفيل وقصة حياة حي بن يقظان تأليف د . عمر
فروخ - بيروت ١٩٨٢ م .
- في صحبة الشعر والشعراء تأليف محمد عبد الغني
حسن - القاهرة ١٩٨٢ م .
- النبع (شعر) حسن كامل الصيرفي - القاهرة ١٩٨٢ م .
- مع الشعراء (مختارات ومطالعات) تأليف الأستاذ حمد
الجاسر - الرياض ١٩٨٠ م .
- شرح الكافية الشافية لمحمد بن عبد الله المعروف بابن مالك
(١ - ٥) تحقيق عبد المنعم هريدي - مكة ١٩٨٢ م .
- التكملة للإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي - تحقيق د . حسن
شاذلي فرهود - الرياض ١٩٨١ م .
- سيفيات المتنبي : دراسة نقدية للاستخدام اللغوي تأليف
سعاد عبد العزيز المانع - الرياض ١٩٨١ م .
- أبو ذؤيب الهذلي - حياته وشعره تأليف نورة
الشمعان - الرياض ١٩٨٠ م .
- أسطورة فاوست تأليف أندره دابيزيس - ترجمة خليل
شطا - دمشق ١٩٨٢ م .
- الرواية السورية (١٩٦٧ - ١٩٧٧) تأليف نبيل
سليمان - دمشق ١٩٨٢ م .

- المبارزة تأليف الكسندر كوبرين - ترجمة يوسف حلاق - دمشق ١٩٨٢ م .
- عزيزي تيو (مختارات من رسائل فانسنت فان كوخ إلى شقيقه تيو) اختيار وترجمة عاصم الباشا - دمشق ١٩٨٢ م .
- أبطال وطباع (مقالات في النقد والنقد المقارن) تأليف ايفريم كارنيلوف - ترجمة ميخائيل عيد - دمشق ١٩٨٢ م .
- القصة القصيرة في سورية تأليف د . حسام الخطيب - دمشق ١٩٨٢ م .
- النحل البري والعسل المر (دراسة في الشعر السوري المعاصر) تأليف حنا عبود - دمشق ١٩٨٢ م .
- بيكيت (حضور الأدب) تأليف خيرار ديروزوا - ترجمة ولي الدين السعيد - دمشق ١٩٨٢ م .
- الملك ماتياس الأول (الجزء الأول) تأليف يانوش كورشال ترجمة ماري لوسميان - دمشق ١٩٨٢ م .
- المأساة والخوف (لماذا لا يحالف النجاح الدراما المأساوية الحديثة) تأليف جون فون زيلسكي - ترجمة عارف حذيفة - دمشق ١٩٨٢ م .
- الكاتب الأمريكي الأسود (المجلد الأول : القصص ، والمجلد الثاني : الشعر والدراما) تأليف كريستوفر بيغربي - ترجمة هاني الراهب - دمشق ١٩٨٢ م .
- الأوباش (رواية) تأليف أحمد يوسف داود - دمشق ١٩٨٢ م .
- يو - اس (نحن والولايات المتحدة) (مسرحية) تأليف بيتر بروك - ترجمة فاروق عبد القادر - دمشق ١٩٨٢ م .

- كائنات على قنديل الطالعة (شعر) علي قنديل - تقديم محمد عفيفي مطر - دمشق ١٩٨٢ م .
- أيام الكومونة (مسرحية) تأليف بريخت ترجمة صياح الجهم - دمشق ١٩٨٢ م .
- أحميدا المسيردي الطيب (مجموعة قصص) تأليف واسيني الأعرج - دمشق ١٩٨٢ م .
- سيرة شعاعته (سي الزل) كوميديا مصرية في عرض شعبي - تأليف سمير عبد الباقي دمشق ١٩٨٢ م .
- صوتوا لأمي تأليف كورنيليا جاكوبسن - ترجمة لطفية ديب عرنوق - دمشق ١٩٨٢ م .
- القطة التي تنزهت على هواها (مسرحية) تأليف ناتاليا سليكوف - ترجمة سعيد حوارنية وعاطف أبو جرة دمشق ١٩٨٢ م .
- حصان طروادة يلقي حتفه (قصائد من ألبانيا) للشاعر الألباني اسماعيل كاداره ترجمة عبد اللطيف الأرناؤوط - دمشق ١٩٨٢ م .
- النسر (كوميديا بربرية) تأليف رامون دل باليه - إنكلان - ترجمة رفعت عطفة - دمشق ١٩٨٢ م .
- وجه الفضة (كوميديا بربرية) تأليف رامون دل باليه - إنكلان - ترجمة رفعت عطفة - دمشق ١٩٨٢ م .
- نشيد الذئاب (كوميديا بربرية) تأليف رامون دل باليه - إنكلان - ترجمة رفعت عطفة - دمشق ١٩٨٢ م .
- قصص فيتنامية تأليف عدد من المؤلفين ترجمة موفق شقير مراجعة عبد الكريم محفوض - دمشق ١٩٨٢ م .
- متهمون تحت الطلب (رواية) تأليف فؤاد حجازي - دمشق ١٩٨٢ م .

- عازف الكمان (قصص للأطفال) تأليف كاترين جاكسون
ترجمة محمد الموحد - دمشق ١٩٨٢ م .
- يحاضر يازمان (مسرحية) تأليف فرحان بلبل - دمشق
١٩٨٢ م .
- إشراقات في الزمن الرخو (شعر) تأليف علي
سليمان - دمشق ١٩٨٢ م .
- الفرق وراء الأزمنة المرة (رواية قصيرة) تأليف فاروق
مرعشي - دمشق ١٩٨٢ م .
- قصيدة الطين (شعر) تأليف محمد عمران - دمشق ١٩٨٢ م .
- معجم الأساطير اليونانية والرومانية إعداد سهيل عثمان
وعبد الرزاق الأصفر - دمشق ١٩٨٢ م .
- شعر المقاومة الجزائرية تأليف صالح خرفي - الجزائر .
- محمد عبد الحليم عبد الله (حياته وأدبه) د . يوسف حسن
نوفل - الرياض ١٩٨١ م .
- القلاع أيام الحروب الصليبية تأليف فولفغانغ
مولر - فينز - ترجمة العميد الركن محمد وليد الجلاد - مراجعة اللواء
الركن سعيد طيان - دمشق مركز الدراسات العسكرية - دمشق
١٩٨٢ م .
- الإيناس في علم الأنساب تأليف الحسين بن علي الوزير
المغربي - تحقيق الأستاذ حمد الجاسر - الرياض ١٩٨٢ م .
- من أخبار الحجاز ونجد تأليف محمد أديب غالب - الرياض
١٩٧٥ م .
- رحلات حمد الجاسر (١) الرياض ١٩٨٠ م .

- بلاد الجوف أو دومة الجندل تأليف سعد بن عبد الله بن جنيدل - الرياض ١٩٨١ م .
- رسائل في تاريخ المدينة قدم لها وأشرف على طبعها الأستاذ حمد الجاسر - الرياض ١٩٧٢ م .
- قلعة دمشق تأليف د . عبد القادر ربحاوي - دمشق ١٩٧٩ م .
- مدينة دمشق (دراسة في جغرافية المدن) تأليف صفوح خير - دمشق ١٩٨٢ م .
- دمشق وأهميتها العمرانية والمعمارية عبر العصور التاريخية تأليف بشير زهدي - دمشق ١٩٨٢ م .
- مجتمع المدينة في عهد الرسول ﷺ تأليف عبد الله عبد العزيز بن ادريس - الرياض ١٩٨٢ م .
- أبو علي الهجري وأبحاثه في تحديد المواضع تأليف حمد الجاسر - الرياض .
- الحجاز بين اليمامة والحجاز تأليف عبد الله بن محمد بن خميس - الرياض .
- رحلة إلى بلاد نجد تأليف الليدي أن بلنت - ترجمة محمد أنعم غالب - الرياض ١٩٧٨ م .
- مكة وعلاقاتها الخارجية (٣٠١ - ٤٨٧ هـ) تأليف أحمد عمر الزيلعي - الرياض ١٩٨١ م .
- ذرائع العصبية العنصرية في إثارة الحروب وحملات نادرشاه على العراق في رواية شاهد عيان تأليف الأستاذ محمد هجة الأثري - بغداد ١٩٨١ م .
- أسئلة الحياة للدكتورة نجاح العطار - دمشق ١٩٨٢ م .

- من مفكرة الأيام (مقالات وذكريات) للدكتورة نجاح العطار - دمشق ١٩٨٢ م .
- الحضارة التقنية الخاسرة تأليف اوريو جيارني وهنري لوبرجيه - ترجمة صلاح الدين برمدا - دمشق ١٩٨٢ م .
- التوسع الاقتصادي للولايات المتحدة الامريكية في الأقطار العربية تأليف أ . ي . اوسيبوف - ترجمة هاني خليل - دمشق ١٩٨٢ م .
- فلسطين أولاً تأليف لوكاس غرولنبرغ - ترجمة محمود فلاح - دمشق ١٩٨٢ م .
- أسطورة الآلة بنتاغون القوة (الجزء الثاني) (٢) تأليف لويس ممفورد - ترجمة إحسان حصني - دمشق ١٩٨٢ م .
- الآلة في خدمة الإنسان تأليف رينيه غويو - ترجمة خليل فريجات - دمشق ١٩٨٢ م .
- نظرات في علم الاقتصاد تأليف مجموعة من المؤلفين - ترجمة محمد حنونة - دمشق ١٩٨٢ م .
- الجزائر والأصالة الثورية تأليف صالح خرفي - الجزائر .
- هل نحن وحيدون في العالم تأليف يوهان دورستر - ترجمة المهندس سمير شعبان ، و د . مظفر شعبان - دمشق ١٩٨٢ م .
- أبعاد العالم العربي وآفاقه - تأليف عبد الحميد ابراهيمي - ترجمة ناجي الدراوشة - دمشق ١٩٨٢ م .
- الطفل والإبداع الفني تأليف نور - زاده برونير - ترجمة لميس مخلوف - دمشق ١٩٨٢ م .
- الكيمياء الإشعاعية تأليف غوردون هيوز - ترجمة د . عبد

- المجيد شيخ حسين - دمشق ١٩٨١ م .
- العالم بعد مائتي عام (الثورة العلمية والتكنولوجية خلال القرنين القادمين) تأليف هيرمان كان وآخرين - ترجمة شوقي جلال (من سلسلة عالم المعرفة) - الكويت ١٩٨٢ م .
- الشفافيات التعليمية مكتب التريسة العربي لـسدول الخليج - الرياض ١٤٠١ هـ .
- الإدمان - مظاهره وعلاجه - تأليف د . عادل الدمرداش (من سلسلة عالم المعرفة) - الكويت ١٩٨٢ م .
- البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية تأليف د . أسامة عبد الرحمن (من سلسلة عالم المعرفة) - الكويت ١٩٨٢ م .
- الجبر المجرد بطريقة التعلّم الذاتي النشاط تأليف نيل ديفدسون وفرانس جيوليك - ترجمة د . ديب حسين - راجعه علياً د . محمد عرفات النشيه - وراجعه لغوياً د . أحمد سعيدان - عمان ١٩٨٢ م .
- الدراسات العليا في جامعات الجمهورية العربية السورية وزارة التعليم العالي - دمشق ١٩٨٢ م .
- اعلامات بيبلوغرافية دار الكتب الوطنية - تونس ١٩٨٢ م .

محمد مطيع الحافظ

فهرس الجزء الثاني من المجلد الثامن والخمسين

المقالات

الصفحة

- ٢٣١ بعض المدارس الاسلامية في القدس الشريف الاستاذ عبد اللطيف الطيباوي
٢٥٩ من آثار ابي حيان النفري الأستاذ عبد القادر زمامة
٢٧٧ تعليقات على تحقيق السير للذهبي الأستاذ مطاع الطرابيشي
٢٣٤ تعليق وجيز الدكتور شاكرا الفحام

(التعريف والنقد)

- ٢٤٣ الفراسة عند العرب - القسم الثالث - الأستاذ عبد الكريم زهور عدي
٢٦٤ نظرات في كتاب التعليقات والنوادر الأستاذ صبحي البصام
٢٩٥ الحقائق الغناء في أخبار النساء الأستاذة سكيئة الشهابي

(آراء وأبناء)

- ٤١٣ اسبوع العلم الثاني والعشرون
٤١٥ ندوة حول حياة المستعرب كراتشوفسكي وأعماله
٤٢٠ مجلة معهد المخطوطات العربية في الكويت فادية محيي الدين
٤٢٤ مطبوعات المجمع لعام ١٩٨٢ .
٤٢٦ الكتب التي قرر المجمع طباعتها لعام ١٩٨٣ .
٤٢٨ الكتب المهداة للمجمع الأستاذ محمد مطيع الحافظ



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی